A/CONF. 79/13/Rev. 1

UN LIBRARY
APR 5 1979
UN/SA COLLECTION

تقرير
مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

بوينس آيرس ، ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

الأمم المتحدة

A/CONF. 79/13/Rev. 1

تقرير

مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

بوينس آيرس ، ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٨

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائق الأمـم المتحـدة من حروف وأرقام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثائق
الأمـــم المتحـــدة

A/CONF.79/13/Rev.1

منشـورات الأمـم المتحـــــدة

رقـم المبيـــع : A.78.II.A.11

السعر : ٠ ٥ر٤ من دولارات الولايات المتحـــــدة
(أو ما يعادل ذلك بالعمـــلات الأخرى)

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول	
	مقررات المؤتمر	
الأول	— خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٢
الثاني	— القرارات	٢٦
	١ — تقديم المساعدة الى ناميبيا	٢٦
	٢ — مراكز البحث والتدريب ذات النطاق المتعدد الجنسيات	٢٧
	٣ — التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالي العمالة والموارد البشرية	٢٨
	٤ — كلمة شكر للبلد المضيف	٣٠
	الجزء الثاني	
	خلفية المؤتمر	
الثالث	— منشأ وتكوين المؤتمر	٣٢
	الجزء الثالث	
	أعمال المؤتمر	
الرابع	— الحضور وتنظيم الأعمال	٣٦
	ألف — تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر	٣٦
	باء — المشاورات السابقة للمؤتمر	٣٦
	جيم — الحضور	٣٦
	دال — افتتاح المؤتمر وانتخاب رئيسه	٤٠
	هاء — اعتماد النظام الداخلي	٤٢
	واو — اقرار جدول الأعمال	٤٣
	زاى — انشاء لجان وتنظيم الأعمال	٤٥

المحتويات (تابـــع)

الفصـــل		الصفحـــة
	حاء ـ انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس	٤٥
	طاء ـ الآثار الناشئة عن مقررات المؤتمر والمتعلقة بالميزانيـــــة البرنامجية للأمم المتحـــــدة	٤٥
الخامس ـ	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه بعدا جديدا للتعاون الدولي من أجل التنمية : موجز المناقشة العامة	٤٧
السادس ـ	تقريرا اللجنة الرئيسية ولجنة وثائق التفويض والتدابير المتخذة بشأن هذين التقريرين من قبل المؤتمر	٦٨
	ألف ـ تقرير اللجنة الرئيسية	٦٨
	باء ـ تقرير لجنة وثائق التفويض	٧٠
السابع ـ	التدابير التي اتخذها المؤتمر بشأن مشروع قرار نظر فيه دون الاحالة الى اللجنة الرئيسيـــــة	٧٣
الثامـن ـ	اعتماد تقرير المؤتمـــــر	٧٤

المرفقات

الأول ـ	كلمة الامين العام للامم المتحدة في افتتاح المؤتمر يـــــوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨	٧٦
الثاني ـ	الخطاب الذى ألقاه صاحب الفخامة خورخي رافائيل بيديلا ، رئيـــس جمهورية الارجنتين ، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر فـــي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨	٨٢
الثالث ـ	بيان صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال ولي عهد المملكـــة الاردنية الهاشمية في جلسة عامة للمؤتمر عقدت في ٣١ آب/أغسطـــس ١٩٧٨	٨٤
الرابـع ـ	البيان الذى ألقاه رئيس المؤتمر في الجلسة العامة ١٩ (الختاميـة) للمؤتمر المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨	٩٢
الخامس ـ	رسائل موجهة الى المؤتمر من رؤساء الدول أو الحكومات	٩٥
السادس ـ	قائمـة الوثائـق	٩٧

الجـزء الأول

مقـــررات المؤتمـــر

مقـــررات المؤتمـــر

الفصـــل الاول

خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيمـــا بين البـــلدان الناميـــــة

ان مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وقد انعقد في بوينس آيرس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، عملا بقرارى الجمعية العامة ٣١/١٧٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ و ٣٢/١٨٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

١ — يعتمد خطة العمل التالية لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلـــدان النامية ؛

٢ — ويقرر ان يطلق عليها اسم " خطة عمل بوينس آيرس " ؛

٣ — ويحث جميع الحكومات ، وكامل جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، والمجتمع الـدولي بأسره على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ ها .

أولا — مقدمـــة

١ — يأتي موعد انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مرحلة حرجة من مراحل تطور العلاقات فيما بين البلدان النامية أنفسها من ناحية وفيما بينها وبيـــن البلدان المتقدمة النمو من ناحية أخرى .

٢ — وتشهد العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية تغيرات عميقة . اذ عندما انشئت لأول مرة المؤسسات الرئيسية في النظام الدولي القائم كانت مجموعة من البلدان الصناعية تهيمـن عـلى الشؤون العالمية . غير أن عملية انهاء الاستعمار التاريخية تسمح الان لعدد كبير من الدول ، يمثل غالبية سكان العالم ، بالاشتراك في الشؤون الدولية . وعدا عن ذلك ، فان العالم يشهد تغيرات جوهرية على صعيد السيطرة على الموارد وتوزيعها ، وفيما يتعلق بقدرات الامم وحاجاتهـــا . ونتيجة لهذه التغيرات وغيرها من التطورات الدولية ، فان توسيع العلاقات الدولية والتعـــاون الدولي والتكافل فيما بين الأمم ، أمور آخذة في الازدياد باستمرار . غير أن هذا التكافل يحتاج الى مشاركة تتسم بطابع السيادة لكل دولة والتساوى فيما بينها في تسيير العلاقات الدولية وتوزيـع الفوائد توزيعا منصفا .

٣ — والنظام الدولي هو الآن في حالة مضطربة • ولابد من تعديل المفاهيم ، والمواقف السياسية والاقتصادية ، والمؤسسات والعلاقات كي تتمشى مع الحقائق الجديدة والمدركات المتغيرة • ومن هذه الزاوية وجهت بلدان العالم النامي دعوتها الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، كتعبير عن ارادتها السياسية وتصميمها ، استنادا الى مبدأى الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ، بغية العمل من أجل ايجاد نمط جديد للعلاقات الدولية يتوافق بصورة أفضل مع الظروف الحقيقية ويعكس تماما مصالح المجتمع العالمي في مجمله •

٤ — وثمة ادراك متزايد لالحاح وحجم المشاكل التي يواجهها المجتمع العالمي الآن ، والتي سيواجهها بصورة متزايدة في المستقبل • وتتطلب مشاكل الانماء الاجتماعية والاقتصادية ، الوطنية منها والدولية ، أن تبذل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مزيدا من الجهود المتضافرة اذا أريد للنظام الاقتصادى الدولي الجديد أن يتحوّل الى حقيقة واقعة • ومع أن تقدم البلدان النامية يتوقف بصورة أساسية على جهودها ، الا ان هذا التقدم يتأثر ايضا بسياسات البلدان المتقدمة النمو وأدائها • وفي الوقت ذاته ، من الواضح انه نتيجة لتوسع العلاقات الدولية والتعاون الدولي والتكافل في العديد من الميادين ، فان التقدم في البلدان المتقدمة النمو يتأثر الآن ، وسيتأثر بصورة متزايدة أيضا ، بسياسات البلدان النامية وأدائها •

٥ — وفي هذه المرحلة التاريخية الجديدة من التقدم نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل بعدا هاما للغاية • فهو وسيلة لاقامة الاتصال وتشجيع التعاون على نطاق أوسع وبصورة أكثر فعالية فيما بين البلدان النامية • وهو قوة حيوية لتحريك التعاون فيما بين بلدان العالم النامي وتصميمه وتنظيمه وتشجيعه كي تتمكن هذه البلدان من تكوين وحيازة وتكييف ونقل وتجميع المعلومات والخبرات لخدمة مصلحتها المتبادلة ولتحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ، وهي أمور ضرورية لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها •

٦ — وهذا الشكل من أشكال التعاون ليس جديدا • اذ تم تنفيذ عدد كبير من الانشطة التعاونية فيما بين البلدان النامية على امتداد السنين ويجرى الآن تنفيذ العديد من هذه الانشطة • الا ان الجديد في الصورة هو أن تلك البلدان تدرك الآن تزايد أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تشجيع التنمية السلمية في الاطار العالمي الراهن • وعلاوة على ذلك ، فان المصاعب التي يجابهها الاقتصاد العالمي حاليا تفرض على البلدان النامية بصورة أكثر الحاحا أن تضع استراتيجيات تستند الى درجة أكبر من الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ، ويعتبر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة هامة من أدوات القيام بذلك • وهذا لا يقلل بأى شكل كان من مسؤولية البلدان المتقدمة النمو عن اتخاذ التدابير اللازمة في اطار سياسة عامة ، ولاسيما زيادة المساعدة الانمائية للتعجيل بالتنمية في البلدان النامية •

٧ — ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عملية متعددة الابعاد • ويمكن أن يكون ثنائيا أو متعدد الاطراف في نطاقه ، ودون اقليمي أو اقليمي أو اقاليمي في طابعه • وينبغي

تنظيمه بواسطة الحكومات وفيما بينها ؛ وتستطيع الحكومات ، تحقيقا لهذا الغرض ، أن تشجع اشتراك المنظمات العامة وتشجع ، في اطار ما تضعه من سياسات ، اشتراك المنظمات الخاصة والافراد • وقد يقوم على أساس المبتكر من النهج والاساليب والتقنيات المطوعة بصفة خاصة لكي تستجيب للاحتياجات المحلية ويستخدم في الوقت ذاته أنماط التعاون التقني الموجودة أصلا الى الحد الذى تكون فيه هذه الانماط مفيدة • ومع ان التدفقات الاساسية المستهدفة للتعاون التقني تتحرك بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية ، الا ان دعم البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الاقليمية والاقاليمية قد يكون لازما لذلك •

٨ — والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس غاية في حد ذاته ولا بديلا عن التعاون التقني مع البلدان المتقدمة النمو • وازدياد التعاون التقني الذى تقدمه البلدان المتقدمة النمو لازم لنقل التكنولوجيات المناسبة وكذلك لنقل التكنولوجيات المتقدمة والخبرات الاخرى التي تتمتع فيها هذه البلدان بمزايا واضحة • ويتطلب الامر مزيدا من المساهمات من البلدان المتقدمة النمو من أجل تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية عن طريق تقديم الدعم للمؤسسات ذات الصلة في تلك البلدان • ويمكن استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لزيادة قدرة المؤسسات الموجودة في البلدان النامية على تطويع واستيعاب المدخلات المناسبة من البلدان المتقدمة النمو •

٩ — وتم التسليم بأهمية التعاون فيما بين البلدان النامية على وجه العموم ، والتعاون التقني على وجه الخصوص ، في سلسلة من الاعلانات والقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئات أخرى • فقد أشارت الجمعية العامة في آخر قرار اتخذته بشأن المؤتمر (القرار ٣٢/١٨٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧) الى قراراتها السابقة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين للاعلان وخطة العمل المتعلقين بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد و ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية و ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، وسلمت فيه بأن الاهداف الاساسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي تعزيز الاعتماد على الذات الوطني والجماعي للبلدان النامية والارتقاء بقدراتها المبدعة على حل مشاكلها الانمائية • وكان هناك تأييد قوى للاهداف ذاتها ، ضمن اطار أوسع ، في المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ (١) ، وفي مؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقد في مدينة المكسيك في الفترة من ١٣ الى ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢) ، وفي اعلان القاهرة الصادر في آذار/مارس ١٩٧٧ بشأن

---

(١) أنظر A/31/197 .

(٢) أنظر A/C.2/31/7 و Add.1 .

التعاون الافريقي العربي (٣) ، وفي أول مؤتمر لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى (تونس ، نيسان/ابريل ١٩٧٨) ، الذى أقر برنامجا للعمل والتعاون في مجالي العمالة وتنمية الموارد البشرية (٤) ، وفي وقت قريب في الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادى اللذين أقرهما مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المنعقد في بلغراد في تموز/يوليه ١٩٧٨ (٥) .

١٠ — وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٨٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ توصيات الفريق العامل المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٦) ، بصيغتها المعدلة بموجب المقررات ذات الصلة بموضوع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، التي اتخذت في الدورات الثامنة عشرة والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، معترفة بذلك بأن تلك التوصيات تمثل مساهمة كبيرة في انماء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ولاسيما داخل جهاز الامم المتحدة الانمائي ومن جانبه .

١١ — ويشير اعلان الكويت بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٧ بعد أربعة اجتماعات اقليمية دولية حكومية حول الموضوع ، الى " ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ضرورة تاريخية أوجدتها الحاجة الى نظام دولي جديد . وهو عملية واعية منهجية وذات دوافع سياسية ، استحدثت لخلق اطار من الصلات المتعددة بين البلدان النامية " (٧) . واعترف باعلان الكويت في القرار CM/RES.560 (د — ٢٩) الذى اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في ليبرفيل من ٢٣ حزيران/يونيه الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ . كما اقرته جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية الرابعة عشرة التي عقدت في ليبرفيل من ٢٣ حزيران/يونيه الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ (٨) . وقد لقي التأييد أيضا من مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقودة في الخرطوم من ٧ الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

---

(٣) أنظر A/32/61 .

(٤) أنظر A/CONF.79/12 .

(٥) أنظر A/33/206 ، المرفقان الاول والثاني .

(٦) DP/69 .

(٧) انظر A/CONF.79/PC/18 .

(٨) أنظر A/32/310 ، المرفق الاول .

١٢ — ولذلك فان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد برز كبعد جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية ، وهو ما يعبّر عن تصميم العالم النامي على تحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على الذات وعن الحاجة الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • ولذلك ، فانه ينبغي النظر في بروزه ومبرراته المنطقية من هذا المنظور العالمي وذلك على ضوء التجربة المكتسبة من المساعدة التقنية الدولية وعلى ضوء النتائج التي وصلت اليها المؤتمرات العالمية التي عقدتها الامم المتحدة في السابق والتي لها صلة بالتنمية والتعاون •

١٣ — ويجب ان يقوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وكذلك أشكال التعاون الاخرى فيما بين جميع البلدان ، على المراعاة الدقيقة للسيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادى ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بغض النظر عن حجمها ومستوى التنمية بها والانظمة الاجتماعية والاقتصادية لديها •

١٤ — ويجب ان يشكل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصرا هاما من عناصر أية استراتيجية قادمة تستهدف التعجيل بالتنمية والنهوض بالكرامة الانسانية والتقدم البشرى وتحسين أداء الاقتصاد العالمي في مجمله •

ثانيا — الأهداف

١٥ — تساهم الاهداف الاساسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتي هي مترابطة ومتداعمة ، في خدمة الاهداف الاوسع للتنمية في البلدان النامية وللتعاون الانمائي الدولي • وهي تدعم الاهداف التي ترمي اليها اشكال التعاون الوثيقة الصلة ، بما في ذلك التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى يمثل التعاون التقني فيما بين تلك البلدان أداته الرسمية • وتلك الاهداف هي :

(أ) تشجيع اعتماد البلدان النامية على الذات عن طريق تعزيز قدراتها المبدعة على التوصل الى حلول لمشاكلها الانمائية تمشيا مع ما لديها من اماني وقيم واحتياجات خاصة ؛

(ب) تشجيع وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية عن طريق تبادل الخبرات فيما بينها وتجميع مواردها التقنية وتقاسمها والافادة منها ، وانماء قدراتها التي تكمل بعضها بعضا ؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على القيام معا بتحديد وتحليل القضايا الرئيسية لتنميتها وصياغة الاستراتيجيات اللازمة لتسيير علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وذلك عن طريق تجميع المعرفة المتوفرة في هذه البلدان واضطلاع المؤسسات القائمة بدراسات مشتركة بغية اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

(د) زيادة التعاون الدولي من حيث الكم وتعزيزه من حيث الكيف وتحسين فعالية الموارد المكرسة للتعاون التقني الشامل وذلك عن طريق تجميع الامكانيات ؛

(هـ) تعزيز القدرات التكنولوجية الموجودة حاليا في البلدان النامية ، بما في ذلك القطاع التقليدى ، وتحسين فعالية استخدام هذه الامكانات وخلق قدرات وامكانات جديدة ، والعمل ، في هذا الصدد ، على تشجيع نقل التكنولوجيا والمهارات التي تتلاءم مع ما تتمتع به البلدان النامية من موارد وطاقات انمائية على نحو يؤدى الى تعزيز اعتمادها الفردى والجماعي على الذات ؛

(و) زيادة الاتصالات بين البلدان النامية وتحسينها ، مما يؤدى الى خلق مزيد من الوعي بالمشاكل المشتركة وزيادة فرص الحصول على المعارف والخبرات المتاحة ، وكذلك خلق معرفة جديدة فيما يتعلق بمعالجة مشاكل التنمية ؛

(ز) تحسين قدرة البلدان النامية على استيعاب وتطويع التكنولوجيا والمهارات لتلبية احتياجاتها الانمائية الخاصة ؛

(ح) التعرف على مشاكل ومتطلبات أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية ، وأشد البلدان تأثرا ، والاستجابة لها ؛

(ط) تمكين البلدان النامية من تحقيق درجة أكبر من الاشتراك في الانشطة الاقتصادية الدولية ، وتوسيع التعاون الدولي .

١٦ — ومن الواضح ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يخدم عدة مقاصد أخرى قيّمة وعديدة ، مثل التغلب على العوائق المواقفية ، وزيادة ثقة البلدان النامية في القدرات التقنية لكل منها ، وتعزيز عملية التوفيق بين مصالحها بما يحقق الاستفادة الكاملة ، في اطار المفهوم الاساسي للتضامن ، من خصائصها دون الاقليمية والاقليمية ، وخاصة باستغلال أولويات في ميادين مختلفة منها النقل والمواصلات ، والعمالة ، وتنمية الموارد البشرية وتبادلها ، وكذلك الزراعة والصناعة .

ثالثا — التدابير الواجب اتخاذها

١٧ — ينبغي أن تؤدى التوصيات المنصوص عليها ادناه الى تعزيز وتدعيم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ويتم ذلك ، على سبيل المثال ، ودون الايحاء بأى ترتيب للاولوية ، عن طريق تنفيذ الانشطة وبرامج العمل الحالية التي قررتها البلدان النامية في ميادين مثل العمالة وتنمية الموارد البشرية ، ومصائد الاسماك ، والاغذية والزراعة ، والصحة ، والتصنيع ، والاعلام ، وادماج المرأة في عملية التنمية ، والتعاون النقدى والمالي ، والمواد الخام ، والعلم والتكنولوجيا ، والتعاون التقني ، والخدمات الاستشارية ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والسياحة ، والتجارة والنقل والمواصلات . كما ينبغي أن تؤدى هذه التوصيات الى تيسير صياغة برامج التعاون في قطاعات أخرى .

ألف ـ العمل على الصعيد الوطني

١٨ ـ ان الاهداف الاساسية للتوصيات التالية المتعلقة بما يتخذ من تدابير عملية على الصعيد الوطني هي : العمل على زيادة ادراك كل بلد من البلدان النامية لقدراتها ومهاراتها وخبراتها الذاتية ، والقدرات والمهارات والخبرات المتاحة في البلدان النامية الاخرى ، واقامة وتعزيز الترتيبات الداعمة الضرورية ، أى المؤسسات والمعلومات أو الموارد البشرية وغيرها من الموارد التي ينبغي ان يقوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس راسخ منها ، وتعيين فرص محددة لهذا التعاون ، وتعزيز قدرات البلدان النامية على القيام ، بطريقة نشطة وفعالة ، بتنظيم وتنفيذ مشاريع ذات ابعاد تتفق والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي حين انه من الواضح ان مسؤولية اتخاذ تلك التدابير تقع على كاهل كل بلد من البلدان النامية ، فان الدعم الذى تقدمه البلدان النامية الاخرى ، والبلدان المتقدمة النمو ، والمنظمات الدولية ، يمكن ، حيثما يطلب ، ان يقدم مساهمات هامة . وينتظر ان يقوم جهاز الامم المتحدة الانمائي لدى تنفيذ التوصيات الواردة ادناه ، بتقديم اقصى حد من الدعم حين تطلب منه الحكومات ذلك .

١٩ ـ ويمثل التعاون الثنائي فيما بين البلدان النامية شكلا هاما من أشكال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واداة لاقامة صلات بين الاعتماد الوطني والاعتماد الجماعي على الذات . ولهذا فان الهدف الرئيسي للتوصيات المتعلقة بالتعاون الثنائي هو حفز هذا التعاون وزيادته وتحسينه من حيث المضمون والاشكال والآليات .

التوصية ١ ـ البرمجة الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٠ ـ ينبغي لكل بلد من البلدان النامية ، عند صياغته لخطته أو برنامجه الانمائي الوطني ، ان يسعى لتعيين امكاناته للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن تشمل تلك العملية اجراء تقييم للتجربة التي مر بها البلد في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة والتي لها علاقة باحتياجات بلدان نامية أخرى . وعلى هذا الاساس ، يمكن للحكومة أن تنظر في الاحتياجات الوطنية في مجالات البحث والتكنولوجيا والمهارات والخدمات الاستشارية والمرافق التدريبية واستراتيجيات العمالة ، التي يمكن تلبيتها بأكبر قدر من الفعالية عن طريق التعاون مع البلدان النامية الاخرى ، وتنظر كذلك فيما تستطيع هي تقديمه من مساهمات متعلقة بهذه الجوانب لصالح البلدان النامية الأخرى .

التوصية ٢ — اعتماد سياسات وأنظمة مواتية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢١ — ينبغي أن ينظر كل بلد من البلدان النامية في اعتماد سياسات مواتية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وفي وضع الاطار القانوني والاداري للتعاون الفعال والمنصف ، مع مراعاة الممارسات المستقرة على اساس الاتفاقيات الرسمية ، مما يكفل تطبيقها وقبولها على أوسع نطاق ممكن . وينبغي أن يشمل هذا الاطار الترتيبات الادارية والقانونية المتعلقة بدخول الخبراء والمستشارين ، وتوظيفهم ، والتزاماتهم ، وامتيازاتهم ، وحصاناتهم ، والترتيبات المتعلقة بالزمالات ، واستخدام المقاولين والخدمات المتخصصة الاخرى ، ودخول المعدات والمؤن ، والانظمة الضريبية والنقدية المواتية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وكذلك الترتيبات المالية التي تهدف الى تقاسم التكاليف على نحو منصف . وينبغي ان يشمل أيضا ترتيبات ادارية وقانونية مناسبة تضم ، في جملة أمور ، ترتيبات لتسهيل ايفاد موظفين تقنيين ومهنيين الى الخارج دون الاضرار بشروط وفرص وظائفهم العادية عند عودتهم ، وكذلك توفير الخدمات الاستشارية ، وتوريد المعدات ، وتقديم الزمالات ومنح التلمذة الصناعية .

التوصية ٣ — الأجهزة الوطنية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٢ — ينبغي أن يقوم كل بلد من البلدان النامية ، على النحو المناسب ، بتنظيم أجهزة مرنة ، أو تعزيزها حيثما كانت موجودة ، من أجل تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، لتيسير التنسيق فيما بين أنشطة هذا التعاون على الصعيد الوطني وادماجها في البرامج الانمائية الوطنية . وقد تقتضي هذه الاجهزة اشتراك ممثلين من القطاعين العام والخاص لتمكين حدوث تفاعل أوثق بينها وبين الهيئات الحكومية وغيرها من المنظمات القطاعية الاخرى .

التوصية ٤ — تعزيز نظم المعلومات الوطنية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٣ — ينبغي أن يقوم كل بلد من البلدان النامية باتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز تجميع وتجهيز ونشر المعلومات التي تشمل ما هو متاح من القدرات والمعرفة والخبرات الوطنية التي يمكن أن تطبق وتستخدم في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وان يقوم بذلك ، اذا اقتضى الامر ، بمساعدة من نظم المعلومات التابعة لجهاز الامم المتحدة الانمائي ، ولا سيما نظام الاحالة لمراجع المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكذلك المصادر الرسمية والمهنية وغيرها من المصادر . وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تزيد من تعزيز تعاونها مع الهيئات المختصة على

الصعد الاقليمية ، والاقاليمية ، والعالمية ، لتجميع مثل هذه المعلومات بقصد تيسير موافاة البلدان النامية الاخرى بمعلومات عن مدى توافر هذه الموارد وعن فرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي لهذه الهيئات ان تؤمّن توفر المعلومات عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من الحكومات والكيانات التي تحددها الحكومات رسميا ونشر هذه المعلومات عن طريق القنوات التي تنشئها الحكومات لهذا الغرض .

التوصية ٥ — تحسين المؤسسات القائمة

٢٤ — نظرا الى أن وجود قاعدة مؤسسية قوية يمثل أمرا جوهريا لتمتع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمقومات البقاء ، ينبغي للدول النامية ان تقوم ، كل منها على حدة ، بتحسين وتقييم فعالية وامكانيات المؤسسات الوطنية في العمل لتحقيق هذا الغرض ، وان تتخذ تدابير ، عند الاقتضاء ، لتحسين فعاليتها وتعزيز امكانياتها . ويمكن للمنظمات الوطنية في البلدان النامية التي تعمل في مجال مشاكل مشتركة أن تقدم مساهمات قيمة في توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وتستطيع هذه المنظمات ترتيب قيام تعاون تنفيذي من أجل ايجاد علاقات متبادلة . ومن شأن هذا التعاون أن يعزز قدرة هذه المنظمات عن طريق اقتسام العمل والخبرة مع المنظمات الاخرى التي تعمل في مجال المشاكل نفسها على مستويات مختلفة من التعقيد وفي ظل بيئات متنوعة ، وأيضا ، اذا تسنى ذلك ، عن طريق اقتسام المسؤوليات عن أنشطة التدريب المشتركة .

التوصية ٦ — تشجيع مراكز البحث والتدريب الوطنية وجعلها ذات نطاق متعدد الجنسيات

٢٥ — ينبغي ان تشجع البلدان النامية مراكز البحث والتدريب الوطنية القائمة لتوسيع نطاق أنشطتها بحيث تشمل برامج ومشاريع ذات أهمية لبلدان عديدة وذلك على الصعد دون الاقليمية والاقاليمية والاقاليمية . وبالرغم من وجوب الاستفادة من المراكز الوطنية القائمة في هذا الغرض الى اقصى حد ممكن ، يجوز انشاء مراكز جديدة لنفس الهدف .

التوصية ٧ — العمل على تحقيق درجة أكبر من الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا

٢٦ — ينبغي أن تبذل البلدان النامية كل جهد لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية بما يلائم احتياجاتها الخاصة ، وقيمها وواردها ، عن طريق القيام ، عند الضرورة ، بوضع خطط للتكنولوجيا تشكل جزءا لا يتجزأ من خططها الانمائية الوطنية ، وبانشاء مصارف للبيانات العلمية والتقنية ، وبتشجيع الانشطة البحثية والانمائية المحلية من أجل بلوغ اهدافها الانمائية ، وبالجمع بين الجهود البحثية وبمشاركة بعضها البعض فيما يتم التوصل اليه من نتائج ، وذلك عن طريق اتفاقات بشأن

التعاون العلمي والتقني ، وتعزيز التصميم التقني الوطني ، والمختبرات ومراكز البحوث والمؤسسات العلمية وغيرها من المؤسسات الوطنية ، وبربط مؤسساتها الوطنية للبحث والتنمية ، عند الاقتضاء ، بالمؤسسات النظيرة في البلدان النامية الاخرى ، بما في ذلك ربطها عن طريق المراكز الاقليمية التي تعمل في مجال نقل واستحداث التكنولوجيا . كما ينبغي ان تبذل البلدان النامية جهودا خاصة لتعزيز امكاناتها الوطنية في مجال الخدمات الهندسية والاستشارية عن طريق تحسين المعايير المهنية وتنظيم التدريب والبحوث . ويمثل التبادل العريض للخبرات في هذا الميدان فيما بين البلدان النامية عنصرا لا غنى عنه من عناصر الاعتماد الوطني والجماعي على الذات .

التوصية ٨ — صياغة الخبرات في مجال السياسة العامة وتوجيه هذه الخبرات وتقاسمها فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا

٢٧ — نظرا لما للعلم والتكنولوجيا من دور هام في تنمية البلدان النامية ، ومع مراعاة التجربة الناجحة لعديد من البلدان النامية في تطبيق العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية لديها ، ينبغي أن تعمد البلدان النامية ، كلما أمكن ذلك ، الى تبادل خبراتها فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ خططها وسياساتها لتوجيه العلم ، ونقل واستحداث التكنولوجيا بما يخدم أهدافها واحتياجاتها وقدراتها الانمائية الذاتية .

التوصية ٩ — العمل على تحقيق درجة أكبر من الاعتماد على الذات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

٢٨ — ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تكثف جهودها من أجل تعزيز الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ، عن طريق تدعيم صلاتها واتصالاتها المشتركة ، وتبادل الخبراء ، والاضطلاع ببرامج ومشاريع ، بما في ذلك برامج ومشاريع في المجالات ذات الاهمية المشتركة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

التوصية ١٠ — التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات الثقافية

٢٩ — ينبغي لحكومات البلدان النامية ، من أجل تأكيد الهوية الثقافية لشعوبها واثراء وتدعيم قدرتها الجماعية عن طريق الالمام بدرجة أكبر بثقافة وتراث البلدان النامية الاخرى ، ان تستخدم آليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية استخداما متزايدا لتدعيم الروابط الثقافية والتعليمية وتعزيز المعرفة المتبادلة عن طريق النهوض بالتبادل والتعاون في مجالات العلوم الاجتماعية والتعليم والثقافة .

التوصية ١١ ـ تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق المنظمات المهنية والتقنية

٣٠ ـ ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تشجع وتيسر التعاون فيما بين المنظمات المهنية والتقنية فيما تقوم به من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بلدانها وفي غيرها من البلدان النامية .

التوصية ١٢ ـ توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الشركات والمؤسسات العامة والخاصة الوطنية

٣١ ـ ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تسعى ، وهي تضع في اعتبارها المساهمة الهامة والمتزايدة لشركات ومؤسسات القطاع العام في مجال التنمية الوطنية في البلدان النامية والخبرات الوفيرة التي اكتسبتها هذه الشركات والمؤسسات على مر السنين ، الى اقامة أو تعزيز ترتيبات مناسبة لتشجيع الحوار والاتصال فيما بين الشركات والمؤسسات العامة داخل بلدانها ، وتلك الموجودة في غيرها من البلدان النامية والحفاظ على هذا الحوار والاتصال ، ولا سيما من أجل تنمية تعاون تقني أوثق . وبالمثل ، ينبغي لحكومات البلدان النامية ، ان تسعى الى تشجيع اتخاذ ترتيبات مماثلة مع الشركات والمؤسسات الخاصة الوطنية ، عند الاقتضاء .

التوصية ١٣ ـ البرامج الاعلامية والتعليمية المساندة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٢ ـ ينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية أن تضطلع ببرامج اعلامية وتعليمية طويلة الأجل من أجل تعزيز هوياتها الثقافية الذاتية ، وتشجيع تحقيق ادراك اكبر لمشاكلها وفرصها الانمائية المشتركة ، وتعبئة التأييد العام للاعتماد على الذات ، وكسر الحواجز الموقفية التي تعترض توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تدعم مثل هذه البرامج بصورة مكثفة ، مع البحث عن موارد اضافية خاصة لهذا الغرض .

التوصية ١٤ ـ توسيع الروابط التقنية الثنائية

٣٣ ـ تسهيلا لقيام تعاون تقني متواصل ومتزايد الاتساع فيما بين البلدان النامية ، ونظرا الى أن الترتيبات الثنائية تشكل أحد الجوانب الاساسية في هذا التعاون ، ينبغي لحكومات البلدان النامية ان تسعى الى توسيع الترتيبات الثنائية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق وسائل معينة مثل الاتفاقات والبرامج التعاونية ، واللجان المشتركة ، والتبادل المنتظم للمعلومات والخبرات ودعم المبادرات التي يقوم بها القطاعان العام والخاص . وفي هذا الصدد ،

ينبغي للبلدان النامية أن تبذل جهودا خاصة لتكثيف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق البرامج والمشاريع الطويلة الاجل بتعزيز عملية البرمجة واتخاذ تدابير خاصة لتنفيذ هذه البرامج بنجاح ، وكذلك باقامة صلات مباشرة فيما بين المؤسسات المماثلة .

باء ـ العمل على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

٣٤ ـ ينبغي الاضطلاع بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قبل كل دولة ، وعلى الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي بصورة مشتركة من قبل جميع المعنيين . وينبغي أن تراعى في توصيات العمل التالية ، على الصعيدين دون الاقليمي ' الاقليمي ' الحاجة الى ما يلي :

(أ) تعزيز المؤسسات والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة ومن ثم قدرتها على الوفاء على نحو أفضل باحتياجات كل حكومة معنية فيما تبذله من جهود للتعاون مع غيرها ؛

(ب) استحداث وتعزيز روابط مؤسسية مشتركة في المجالات الموضوعية الهامة ذات الاولوية العالية كتلك التي تم تحديدها أثناء الاجتماعات الاقليمية التحضيرية الدولية الحكومية للمؤتمر ، والتي تستهدف الاعتماد على الطاقات والخبرات المتاحة في المنطقة ؛

(ج) تدعيم الامكانات المتوفرة لجمع البيانات وتحليلها من أجل تقديم معلومات بصورة منتظمة ومستكملة الى المسؤولين عن اتخاذ القرارات على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛

(د) تحسين نظم المعلومات الاقليمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما ما يرتبط منها باحتياجات التعاون التقني التي لا يتسنى دائما التعبير عنها ببساطة في صورة ما هو معروف تقليديا من مهارات ومعدات ومتطلبات تدريبية .

التوصية ١٥ ـ تدعيم المؤسسات والمنظمات دون الاقليمية والاقليمية

٣٥ ـ ينبغي لجميع الحكومات ان تسعى الى تعزيز قدرات المنظمات دون الاقليمية والاقليمية لتنفيذ أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد ينبغي لجهاز الامم المتحدة الانمائي ان يدعم هذه الجهود ولا سيما عن طريق اللجان الاقليمية التي تتعاون تعاونا وثيقا مع المكاتب الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومع الهيئات الاخرى التابعة لجهاز الامم المتحدة الانمائي والتي تكون لها هياكل أو شعب اقليمية .

التوصية ١٦ ـ تعيين وتطوير وتنفيذ مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٦ ـ ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية المختصة ، أن تضطلع ، بناء على طلب البلدان المعنية وبالتعاون الوثيق معها وبدعم من اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة

وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ، بعمليات لاستيراجات التعاون التقني وامكانياته داخل المنطقة دون الاقليمية أو الاقليمية التابعة لكل منها ، وذلك لمساعدة حكومات البلدان النامية على تعيين وتطوير وتنفيذ مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات ذات الاولوية المتفق عليها .

التوصية ١٧ — تدعيم المساهمات التي تقدمها المنظمات المهنية والتقنية

٣٧ — ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية المختصة ، أن تقوم بناء على طلب البلدان المعنية وبالتعاون الوثيق معها وبدعم من اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ، باجراء دراسات مناسبة ، بناء على طلب الحكومات المعنية ، وأن توصي الحكومات ببرامج العمل اللازمة لتعزيز مساهمات المنظمات المهنية والتقنية المعنية دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

التوصية ١٨ — اقامة روابط جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات الموضوعية الهامة

٣٨ — ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية المختصة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية أو بدعم منها ، بناء على طلب البلدان المعنية ، وبالتشاور عن كثب معها ، أن تصوغ وتدعم أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد بين دون الاقليمي والاقليمي في المجالات ذات الاهمية الخاصة وفقا لما قد تحدده الحكومات بصورة فردية أو مشتركة . وينبغي لأنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هذه أن تيسر وتعزز الصلات بين المنظمات الوطنية التي تعمل لحل المشاكل الانمائية ، وبين المنظمات المعنية بالبحوث والتنمية وتطويع التكنولوجيا .

التوصية ١٩ — تشجيع التكامل في المشاريع الصناعية والزراعية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

٣٩ — ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية المختصة ، نظرا للطاقات الكامنة لقيام عمليات تكامل ، أن تشجع الاضطلاع بمشاريع مشتركة في المجالين الصناعي والزراعي حيث تتخصص الاطراف المعنية في مجالات التكامل التي تعمل فيها ، وتتاح لمنتجات هذه الاطراف امكانية الوصول على أساس تفضيلي الى اسواق الاطراف المعنية في المنطقة دون الاقليمية أو الاقليمية .

التوصية ٢٠ ـ تحسين المعلومات الاقليمية من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤٠ ـ ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية المختصة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية للأمم المتحدة أو بدعم منها ، بناء على طلب البلدان المعنية وبالتعاون الوثيق معهـا ، وبدعم من منظمات الأمم المتحدة الأخرى أن تقوم بما يلي :

(أ) الاسهام في تحسين الجوانب النوعية والكمية على حد سواء لنظام الاحالة لمراجع المعلومات وما يماثله من النظم الجارى استحداثها من قبل أجهزة أخرى تابعة لجهاز الأمم المتحدة الانمائي في ميادين تقنية تخصصية ، في قيامها بتوسيع نطاق تغطيتها واستخدامها للمعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) تأمين تجميع المعلومات ونشرها على نحو فعال وسريع واقتصادى عن متطلبات وامكانات التعاون التقني للبلدان النامية في كل منطقة ، بالاعتماد ، في جملة أمور ، على مختلف الأجهزة الممكنة كالشبكات المؤسسية واليوميات المهنية ، التي ينبغي لها ايضا أن تهدف الى التغلب على الحواجز اللغوية ؛

(ج) القيام ، عند الضرورة ، باعداد أو تنسيق معايير دون اقليمية واقليمية في مجال تدفق المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

التوصية ٢١ ـ تقديم الدعم الى المراكز الوطنية للبحث والتدريب ذات النطاق المتعدد الجنسيات

٤١ ـ ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية المختصة أن تعمد ، بدعم من جهاز الأمم المتحدة الانمائي وبناء على طلب البلدان النامية المعنية ، الى تقديم الدعم اللازم لتمكين المراكز الوطنية للبحث والتدريب ذات النطاق المتعدد الجنسيات من العمل بفعالية للنهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

جيم ـ العمل على الصعيد الاقليمي

٤٢ ـ من الأهداف الرئيسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تمكين البلدان النامية من الاستفادة على أوسع نطاق ممكن من الخبرات المتراكمة ، في اطار الجهود الرامية لمعالجة المشاكل الانمائية المتماثلة . ومن المسلم به الآن ، لأسباب متنوعة ، ان الخبرة والمعرفة اللتين يحتاجهما أى بلد نام في منطقة ما ، يمكن بكل تأكيد العثور عليهما ان لم يكن داخل المنطقة نفسها ، فيعثر عليهما في منطقة غيرها . وبالاضافة الى ذلك ، ففي حين أن البلدان في منطقة ما ربما تكون قد

اتبعت نهجا متماثلة في تصديها للمشاكل ، يمكن العثور على نهج جديدة بالاستفادة من الخبرة الحاصلة من خارج المنطقة وتنقيحها . ويوفر التعاون الاقاليمي إمكانية مزايا كبيرة ويشكل فرصة كبيرة وهامة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٤٣ - وتوجد مجموعة عريضة من المنظمات الاقاليمية والدولية الحكومية في البلدان النامية . وبعض هذه المنظمات ذات طابع سياسي ، في حين يسعى بعضها الآخر الى تحقيق غايات اجتماعية واقتصادية مشتركة . وهناك منظمات أخرى تعمل في ميادين تقنية أو اقتصادية محددة . وينبغي تعبئة هذه المنظمات أو المؤسسات أو الترتيبات تعبئة كاملة لتتكفل بتعزيز مشاريع وبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو دعمها أو النهوض بها ، وذلك في حدود اختصاصات كل واحدة منها .

التوصية ٢٢ - تنمية وتعزيز التعاون الاقاليمي

٤٤ - ينبغي لحكومات البلدان النامية الاعضاء في منظمات ، أو مؤسسات أو ترتيبات اقاليمية ، أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، عن طريق هذه المنظمات أو المؤسسات أو الترتيبات الاقاليمية ، وبالتعاون مع منظماتها الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية ، وكذلك ، حسب الاقتضاء ، بمساعدة منظمات جهاز الأمم المتحدة الانمائي وخاصة اللجان الاقليمية ، بالنظر في البدء في جملة أمور ، منها ما يلي :

(أ) اجراء تقييم لوظيفة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منظماتها أو مؤسساتها أو ترتيباتها المشتركة ، ولقدرتها على زيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الصلات الاقاليمية بين المنظمات دون الاقليمية والاقليمية ذات المصالح المماثلة والامكانات المكملة لبعضها بعضا ؛

(ج) اجراء تحديد مشترك للمشاكل الانمائية التي يكون لها نطاق اقاليمي وبعد من أبعاد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) البرامج المشتركة التي ينبغي ان تضطلع بها منظمات اقاليمية مناسبة أو يضطلع بها على صعيد أقاليمي كيانان أو أكثر ينتميان الى مناطق مختلفة ، والتعرف على الاحتياجات الاضافية أو الثغرات التنظيمية التي قد تتطلب ترتيبات جديدة .

دال - العمل على الصعيد العالمي

٤٥ - ينبغي ان يتشرب جهاز الأمم المتحدة الانمائي كله بروح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن تلعب جميع منظماته دورا بارزا بوصفها عوامل مروجة وحفازة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقد قام بالفعل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والوكالات المتخصصة وهيئات

أخرى من أسرة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، بتوجيه عدد من أنشطتها الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن تفضي مقررات وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى تعزيز هذه الجهود وتوسيعها من أجل زيادة اكمال تلك الجهود التي بذلت على الصعد الوطنية ، ودون الاقليمية ، والاقليمية ، والاقاليمية .

التوصية ٢٣ ـ تعزيز الاعتماد الوطني والجماعي على الذات

٤٦ ـ نظرا لأن تحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على الذات من خلال اطلاق القدرات المحلية وانمائها يستلزم تغييرا جوهريا في موضع الاهتمام ، ينبغي أن يزداد توجيه قوة دفع التعاون التقني الدولي نحو تعزيز امكانات البلدان النامية على مساعدة نفسها ومساعدة بعضها البعض . وينبغي ان يتجلى هذا التغيير في موضع الاهتمام في استخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الوكالات المتعددة الاطراف والثنائية .

التوصية ٢٤ ـ تبادل الخبرة الانمائية

٤٧ ـ لما كان من الممكن للبلدان النامية ان تستمد قدرا كبيرا من النفع من جراء اقتسام خبرات بعضها البعض ، ينبغي لمنظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي ان تقوم ، بناء على طلب البلدان النامية المهتمة بالأمر ، بتوفير المساعدة ، كل منها في قطاعه ، في اعداد برامج ومشروعات يمكن بواسطتها اقتسام الخبرة الواسعة التي تراكمت في هذه البلدان في مجال تناول المشاكل المتصلة بتحسين احوال معيشة سكانها وتطبيق هذه الخبرة على نحو واسع .

التوصية ٢٥ ـ تشجيع التعاضد التقني على الصعيد العالمي

٤٨ ـ ينبغي للحكومات ومنظمات المساعدة الانمائية الدولية ، في سعيها لتوسيع امكانيات ونطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أن تشجع قيام صلات تعاضدية بين المنظمات التقنية الوطنية والدولية التي تعمل في نفس مجال المشكلة الانمائية من أجل دعم مشاريع التعاون التقني المتفق عليها من قبل البلدان النامية ، بناء على طلب البلدان المعنية . وينبغي ان يكون توسيع شبكات حل المشاكل هذه وفقا للأهداف التي تحددها البلدان النامية المعنية في مشاريعها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

التوصية ٢٦ ـ تحسين تدفق المعلومات

٤٩ ـ ينبغي من أجل تشجيع وتكثيف وجمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات عن امكانات البلدان النامية واحتياجاتها ، على الصعيد العالمي ، ان يزداد تطوير وتوسيع نظام الاحالة لمراجع المعلومات وغيره من نظم المعلومات ذات الصلة ، وينبغي ان تسد هذه النظم على نحو شامل ،

الاحتياجات التي يمكن الوفاء بها من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في معالجة مشاكل انمائية معينة ومفصلة . وينبغي توسيع الدائرة الاستعلامية التابعة لنظام الاحالة لمراجع المعلومات في وقت مبكر لكي تتمكن من المجاراة السريعة للاحتياجات المحددة للبلدان النامية مع الامكانيات المتاحة من أجل تحسين القنوات اللازمة للتوسع في استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين ومرافق التدريب وغير ذلك من الامكانات المتوفرة لدى البلدان النامية ، وذلك عن طريق ترتيبات ثنائية أو متعددة الاطراف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي ، لزيادة الفعالية وتحسين الخدمة المقدمة الى البلدان النامية ، اقامة روابط مناسبة فيما بين نظام الاحالة لمراجع المعلومات وبين نظم المعلومات للمنظمات الاخرى لجهاز الأمم المتحدة الانمائي وللمنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية .

٥٠ — وبغية زيادة تحسين فعالية نظام الاحالة لمراجع المعلومات وتطويره على نحو ملائم ، ينبغي لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يبدأ في اجراء تقييم وتقدير لسير هذا النظام .

التوصية ٢٧ — التحكم في عملية " استنزاف الأدمغة " من البلدان النامية

٥١ — نظرا الى الطبيعة العالمية لمشكلة هجرة اليد العاملة المهنية والماهرة من البلدان النامية وقيمة اليد العاملة هذه كمصدر قوة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ينبغي لمنظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي والوكالات الدولية المتخصصة المعنية بالهجرة ، ان تساعد البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في اعداد التدابير اللازمة لتعزيز امكاناتها لتشجيع انماط الهجرة الطوعية بما يحقق صالح تنمية هذه البلدان ، ويتضمن ذلك ليس فقط الهجرة الانتقائية للافراد المهرة فيما بين البلدان النامية وانما أيضا عودة الافراد العلميين والمهنيين والتقنيين الذين يعيشون خارج بلدانهم الاصلية ، مع مراعاة الجهود التي بدأت بالفعل على الاساسين الثنائي والمتعدد الاطراف وكذلك القرارات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذت في مختلف محافل الامم المتحدة .

التوصية ٢٨ — التدابير الواجب اتخاذها لصالح البلدان النامية المتضررة اقتصاديا أو جغرافيا

٥٢ — ينبغي للحكومات ووكالات التعاون التقني المتعددة الاطراف ان تتخذ تدابير فعالة وعملية لمعالجة المشاكل والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية ، وأشد البلدان تأثرا من أجل زيادة امكانات هذه البلدان للاسهام في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والافادة من هذه الانشطة . وينبغي وفقا للمقررات الواردة في قرارات الجمعية العامة والهيئات المعنية الاخرى ، أن تبذل البلدان النامية في مجموعها ، بمساندة البلدان المتقدمة النمو وجهاز الامم المتحدة الانمائي ، جهدا خاصا كيما توجه عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الموارد التقنية والمالية اللازمة لمساعدتها .

التوصية ٢٩ ـ التدابير الواجب اتخاذها لصالح البلدان المستقلة حديثا

٥٣ ـ ينبغي لجميع البلدان وكذلك جهاز الأمم المتحدة الانمائي بذل جهود خاصة لدعم أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البلدان المستقلة حديثا .

التوصية ٣٠ ـ تعزيز النقل والمواصلات فيما بين البلدان النامية

٥٤ ـ ينبغي لحكومات البلدان النامية ، واضعة نصب عينيها أن تعزيز النقل والمواصلات فيما بين البلدان النامية شرط ضروري اذا اريد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ان يصبح عنصرا رئيسيا في العملية الانمائية ، أن تبذل جهودا خاصة ومستمرة لتعزيز كافة وسائل النقل والمواصلات فيما بين بلدانها وتحسين تلك الوسائل وصيانتها على أساس دراسات تجريها بنفسها وتجريها مؤسسات منظومة الامم المتحدة عندما يطلب اليها ذلك . وفي هذا الاطار ينبغي لجميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ان تقدم الدعم الفعال لتنفيذ برامج عقد النقل والمواصلات في افريقيا .

التوصية ٣١ ـ استخدام امكانات البلدان النامية الى أقصى حد

٥٥ ـ ينبغي للحكومات ، وكذلك ، بناء على طلب البلدان النامية ، المنظمات الدولية الحكومية وغيرها من المنظمات المعنية بدعم الجهود الانمائية الدولية ان تقوم ، لدى تصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني بالاستفادة من القدرات المحلية الى اقصى حد ممكن ، بما في ذلك الخبرة الفنية المحلية والمؤسسات الاستشارية الفنية . واذا لم تتوفر محليا مؤسسات وخبرات فنية من المستوى والنوعية والصلة المطلوبة ، فانه ينبغي ان تتاح للبلدان النامية حرية الحصول على مثل هذه الموارد التقنية من بلدان نامية أخرى مع ايلاء الاعتبار الواجب لعوامل الجودة والتكاليف ومواعيد التسليم وغير ذلك من الشروط ذات الصلة . وينبغي ، لدى تدبير الاماكن للزمالات ولدى توريد المعدات ، توجيه الجهود نحو بلدان نامية اخرى ، حيثما كانت مرافقها وخبراتها مناسبة .

التوصية ٣٢ ـ الانشطة التي تضطلع بها منظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي ، كل في ميدان اختصاصها ، من اجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٥٦ ـ ينبغي لمجالس ادارة منظمات جهاز الأمم المتحدة الانمائي أن تبذل كل جهد لتعبئة منظماتها للاسهام في تنفيذ خطة العمل هذه على أساس مستمر ومركز ، كل في ميدان اختصاصها وفي اطار عمل مشترك متعدد التخصصات . وينبغي ان تتركز مثل هذه الجهود على المسائل الترويجية والتنسيقية والتنفيذية والمالية ، وان ترمي ، في جملة أمور ، الى ما يلي :

(أ) تعيين حلول التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو اسهامات هذا التعاون في ايجاد حلول لمشاكل انمائية محددة ، وذلك في جملة أمور ، عن طريق ادراج جوانب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الاجتماعات الدولية ، أو تنظيم اجتماعات دولية ، عند الاقتضاء ، بشأن ميادين معينة تهم البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) تطبيق نهج وأساليب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ؛

(ج) تقديم الدعم ، عند الطلب ، في اعداد وتنفيذ مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) استحداث افكار ونهج جديدة من أجل تحقيق كامل امكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والقيام ، لهذا الغرض ، باجراء الدراسات والتحليلات اللازمة ؛

(هـ) استحداث ، أو تعزيز ، أو اعادة توجيه نظم محددة قطاعية أو دون اقليمية أو اقليمية للمعلومات ، واقامة روابط وظيفية بين مثل هذه النظم وبين نظام الاحالة لمراجع المعلومات بغية الاستفادة منها بصورة فعالة ؛

(و) تنظيم ومساعدة الدعم الاعلامي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، كل في مجال اختصاصها ؛

(ز) مراقبة واستعراض تنفيذ انشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ح) استخدام المدخلات المتاحة محليا والمدخلات المتاحة في بلدان نامية أخرى الى اقصى حد ممكن وفقا للفقرة ٥٥ .

التوصية ٣٢ ـ الترتيبات الداخلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل منظمات جهاز الأمم المتحدة الانمائي

٥٧ ـ ينبغي لجميع منظمات وهيئات جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، لكي تواصل بنشاط سياسات وتدابير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على جميع المستويات في مختلف قطاعات التنمية ، ان تعمد ـ اذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل ـ الى اعادة توجيه سياساتها واجراءاتها الداخلية لكي تستجيب على نحو كاف لمبادئ وأهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي لهذه المنظمات أيضا ان تجرى ما يلزم من تعديلات وترتيبات داخلية في اماناتها من أجل ادماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج عملها . وينبغي ان تكون هذه الترتيبات موجهة نحو تحقيق نتائج وان تشجع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الانشطة التنفيذية لهذه المنظمات .

التوصية ٣٤ — تعزيز قدرة برنامج الامم المتحدة الانمائي على تشجيع وتدعيم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٥٨ — نظرا لما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من آثار وأهمية واسعة النطاق ، ولعدد المهام التي يتعين الاضطلاع بها على الصعيد العالمي ، ومراعاة للأهمية التي يجب ان يكتسبها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه جزءا لا يتجزأ من انشطته ، ينبغي لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يتخذ مزيدا من الخطوات من أجل اعطاء انشطة وبرامج ومشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي التوجيه اللازم لدعم أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي ان تشمل هذه الخطوات تعزيز قدرة ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي على العمل في تعاون وثيق مع اللجان الاقليمية ومع المكاتب الاقليمية للاجهزة والوكالات الاخرى التابعة لجهاز الامم المتحدة الانمائي ، عن طريق مقر كل منها ، وكذلك على الاستجابة بصورة أكثر فعالية للمبادرات التي تصدر عن المنظمات والتجمعات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية الدولية الحكومية .

٥٩ — وفي هذا الاطار ومع مراعاة الاختصاصات الحالية (٩) لـ " الوحدة الخاصة " ، التي ينبغي الاستمرار في تمويلها من الميزانية الادارية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ينبغي تعزيز هذه الوحدة من أجل مساعدة مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي على الاضطلاع بالوظائف المبينة ادناه :

(أ) مساعدة الحكومات بناء على طلبها ، وبالتعاون التام ، عند الاقتضاء ، مع الاجهزة والمنظمات والهيئات المختصة في جهاز الامم المتحدة الانمائي ، في الاضطلاع ببرامج وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بغية بلوغ اهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) القيام ، بالتعاون التام مع الوكالات المشتركة والمنفذة واللجان الاقليمية ، باستحداث أفكار ومفاهيم ومناهج جديدة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والقيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لاجراء الدراسات والتحليلات التي يتعين الاضطلاع بها وتقديمها الى الحكومات للنظر فيها واعتمادها في الهيئة الدولية الحكومية المذكورة في الفقرة ٦٢

(ج) تنسيق أنشطة برنامج الامم المتحدة الانمائي في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع أنشطة الوكالات المشتركة والمنفذة وكذلك اللجان الاقليمية في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) توسيع وتعزيز وتشجيع الاستخدام الفعال لنظام الاحالة لمراجع المعلومات وانشاء صلات مناسبة مع أجهزة الاعلام أو جهات الوصل الاعلامية أو مع كليهما ، الوطنية منها والاقليمية ؛

---

(٩) مرفق الوثيقة DP/69 .

(هـ) الارتقاء بسبل الاتصال مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة بقصد زيادة الوعي بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وبهذا يتسنى توفير الدعم المالي وغيره لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(و) خدمة الترتيبات الدولية الحكومية المشار اليها في الفقرة ٦٢ ؛

(ز) اعداد التعديلات في سياسات وقواعد واجراءات برنامج الامم المتحدة الانمائي وفقا لمقررات الجمعية العامة ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ذات الصلة ، بغية تحسين قدرة البرنامج على تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ومساعدة اجهزة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة الاخرى في هذا الصدد ، بناء على طلبها ؛

(ح) القيام ، بالتعاون التام مع اجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة المعنية ، باعداد تقارير مرحلية عن تنفيذ خطة العمل وتقديم مقترحات للتعجيل باحراز تقدم عن طريق تدابير ومبادرات جديدة ، لتنظر فيها الهيئة الدولية الحكومية المشار اليها في الفقرة ٦٢ .

التوصية ٣٥ — تقديم الدعم من قبل البلدان المتقدمة النمو للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦٠ — ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومؤسساتها ان تقدم أقصى ما في وسعها من دعم لمبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق ما يلي :

(أ) زيادة تبرعاتها للبرامج التنفيذية لجهاز الامم المتحدة الانمائي لاتاحة تكريس قدر أكبر من أموال التعاون التقني المتعدد الاطراف لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) تقديم الدعم المالي ، على أساس طوعي ، للتعاون التقني فيما بين بلدين ناميين أو أكثر ولما يوجد في البلدان النامية من مؤسسات ذات قدرة على الاضطلاع بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) التعجيل بعملية ازالة القيود عن مواردها المخصصة للمعونة ، للتمكين من احراز تقدم أسرع في تشجيع وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) منح الاولوية الواجبة ، في أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني التي تضطلع بها للمشاريع والبرامج المشتركة بين البلدان على الصعد الثنائية ودون الاقليمية والاقاليمية التي تعزز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(هـ) ادخال تحسينات نوعية ، اذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، على سياساتها واجراءاتها المتصلة بالتعاون التقني من أجل التمكن من دعم أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بناء على طلب البلدان النامية المشتركة ، بقصد تحقيق قدر أكبر من اعتماد هذه البلدان على الموارد المتاحة محليا أو في بلدان نامية أخرى .

التوصية ٣٦ ــ المواءمة بين المساعدة الانمائية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦١ ــ ينبغي الربط على نحو مثمر بين أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني التقليدي والمساعدة الانمائية التي تسهم فيها البلدان المتقدمة النمو . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ تماما في الحسبان وعلى أساس مستمر ، لدى صياغة سياساتها المتعلقة بالمساعدة الانمائية والتعاون التقني ، الغايات المحددة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تعمد ، اذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، الى ادخال تغييرات في اجراءاتها لتقديم المساعدة التقنية والرأسمالية بقصد تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتحقيق قدر أكبر من الاعتماد الوطني والجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية .

التوصية ٣٧ ــ الترتيبات الدولية الحكومية

٦٢ ــ تسليما بأن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بوصفه المصدر الرئيسي لتوفير الاموال للتعاون التقني في اطار جهاز الامم المتحدة الانمائي ، تقع عليه مسؤولية خاصة عن تشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة وبرامج ومنظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي ، ينبغي للجمعية العامة أن تعهد بالاستعراض الدولي الحكومي الشامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الامم المتحدة الى اجتماع على مستوى عال لممثلي جميع الدول المشتركة في برنامج الامم المتحدة الانمائي . وينبغي ان يقوم مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بالدعوة الى عقد هذا الاجتماع الذى ينبغي بعد عقده سنويا في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ أن يعقد مرة كل سنتين . وينبغي ان تعقد هذه الاجتماعات في نفس مكان دورات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي وقبل موعدها ، وينبغي ان تضطلع بالمهام التالية :

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المهام التي أناطتها خطة عمل بوينس ايرس بجهاز الامم المتحدة الانمائي ؛

(ب) تأمين مواصلة الجهود الرامية الى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل جهاز الامم المتحدة الانمائي ؛

(ج) دعم السياسات الجديدة والمناهج المبتكرة لتعزيز انماء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) النظر في مدى توفر الموارد المالية واستخدامها بفعالية من قبل جهاز الامم المتحدة الانمائي ، دون المساس بالبرامج القائمة ؛

(هـ) تأمين تنسيق ما يضطلع به جهاز الامم المتحدة الانمائي من أنشطة ترويجية وتنفيذية في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٦٣ — وينبغي لأجهزة الامم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ، بما في ذلك اللجان الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ان تشارك بنشاط في اعمال هذه الاجتماعات .

٦٤ — وينبغي ان تحال تقارير هذه الاجتماعات الى الجمعية العامة عن طريق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

التوصية ٣٨ — الترتيبات المالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦٥ — نظرا الى أن تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من مسؤولية البلدان النامية ذاتها في المقام الاول ، سيكون من الضروري للبلدان المتقدمة النمو وجهاز الامم المتحدة الانمائي ، على الرغم من ذلك ، أن يدعما هذه الانشطة ماليا دون المساس بسيطرة البلدان النامية على صنع القرارات في هذه الانشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن يكون من بين ما تتضمنه المشاركة المالية في مشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودعم هذه المشاريع والأنشطة ما يلي :

(أ) ينبغي أن تحدد البلدان النامية المعايير والآليات المناسبة لها في اطار مشاركتها في تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعد الوطنية ، والثنائية ، ودون الاقليمية والاقليمية ، والاقاليمية ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الواجب القيود التي تواجهها أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية ، وأشد البلدان تأثرا بين البلدان النامية ، والبلدان المستقلة حديثا ؛

(ب) ينبغي أن تبذل الصناديق الاقليمية والدولية ، ومصارف التنمية ، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية الحكومية ، ووكالات المعونة ، كل في مجال اختصاصه ، جهودا خاصة لتمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وأن تجرى ، حسب الاقتضاء ، تعديلات في سياساتها واجراءاتها من اجل النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) ينبغي للبلدان النامية ، الراغبة في ذلك ، أن تنظر في تخصيص نسبة مئوية معينة من أرقام التخطيط الارشادية التي يحددها لها برنامج الامم المتحدة الانمائي على الصعيد الوطني ، لتمويل مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستويين الثنائي ودون الاقليمي ؛

(د) ينبغي ان تستخدم ، الى اقصى حد ممكن ، ارقام التخطيط الارشادية التي يحددها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، على اساس الاولويات الاقليمية ، في تمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي ان تقع مسؤولية تعيين تلك المشاريع والانشطة وبدء العمل فيها على البلدان النامية في المنطقة المعنية ؛

(هـ) ينبغي أن تكرس نسبة كبيرة من أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية والعالمية التي يعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لتمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يطلبها بلدان ناميان أو أكثر في مناطق اقليمية مختلفة . وينبغي ان تتم ادارة هذه الموارد بالتشاور الوثيق مع البلدان النامية المعنية ؛

(و) ينبغي لجهاز الامم المتحدة الانمائي أن يلتمس مصادر اضافية لتمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بما فيها ما يكون ذا طابع اقليمي وعالمي ؛

(ز) ينبغي زيادة عمليات تدفق المساعدة الانمائية على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومتواصل ؛

(ح) ينبغي ان تقدم البلدان المتقدمة النمو ، على أساس طوعي ودون الاخلال بالبرامج القائمة ، دعما ماليا اضافيا لمشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ وذلك مثلا عن طرق الترتيبات التمويلية لبلد ثالث ، وزيادة المساهمات التي تقدمها لمختلف المنظمات الوطنية أو دون الاقليمية أو الاقليمية أو الاقاليمية أو الدولية ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛

(ط) ينبغي أن تخصص جميع منظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي نسبة متزايدة من مواردها لمشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ى) ينبغي ، في هذا الاطار ، أن يبذل جهاز الامم المتحدة الانمائي وغيره من الوكالات المقدمة للمعونة والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جهودا خاصة لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية ، وأشد البلدان تأثرا بين البلدان النامية ، على الاشتراك الفعال في أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الفصل الثاني

القـرارات

١ ـ تقديـم المساعدة الى ناميبيـــا

ان مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ٦ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ٦ ـ ٦) المؤرخين في ١ ايار/ مايو ١٩٧٤ والمتضمنين للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولـي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن لميثـاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ٧ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، والى مقررات مؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بيـن البلدان النامية المعقود في مدينة مكسيكو في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦ ، وكذلك الى المقررات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في كولومبو في آب/ أغسطس ١٩٧٦ ، وعن مؤتمر بلغراد الوزارى لبلدان عدم الانحياز ، وتلك الصادرة عـن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في الخرطوم ،

واذ يشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٦ الذى انهت به الجمعية انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، والى قرارهـا ٢٢٤٨ (د ٥ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ الذى انشأت به مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة القائمة بالادارة لحين انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ،

واذ يلاحظ أن الجمعية العامة انشأت معهد الامم المتحدة لناميبيا لتمكين شعب ناميبيا من اكتساب المهارات اللازمة لتنميته الاقتصادية والاجتماعية عند حصوله على الاستقلال ،

واذ يلاحظ كذلك ان الجمعيـة العامة انشأت برنامج بناء الدولة الناميبية (١) الـذى يتطلب من الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ان تنشئ مشاريع انمائية في مجالات اختصاص كل منهـا من اجل اعداد الشعب الناميبي للاضطلاع الفعال بمسؤوليته الكاملة بوصفه صاحب دولة مستقلة ،

واذ يلاحظ ، مع التقدير ، ما تقدمه الدول الاعضاء في الامم المتحدة من دعم متواصـل ومساعدة قيمة الى شعب ناميبيا ، وخاصة في ميدان تنمية الموارد البشرية ،

واذ يلاحظ كذلك مع التقدير المساهمة المقدمة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وعلى الاخص برنامج الامم المتحدة الانمائي الذى قام ، بالتعاون

---

(١) قرار الجمعية العامة ٣١/١٥٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ .

مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بوضع رقم ارشادي للتخطيط لناميبيا بواقع ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ،

واذ يضع في اعتباره أن فوائد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي ان تعم على الدول المستقلة حديثا ، وأن ناميبيا يجب اعتبارها ضمن هذا الاطار ، نظرا الى انها على وشك الحصول على الاستقلال وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ،

١ — يؤكد من جديد المسؤولية الخاصة لمنظومة الامم المتحدة عن مساعدة الشعب الناميبي في اكتساب المهارات اللازمة لتنميته الاجتماعية والاقتصادية في ظل ناميبيا مستقلة ؛

٢ — ويؤكد من جديد كذلك التزام جميع الدول والاجهزة والمؤسسات والهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة بدعم الشعب الناميبي ، ويحثها على مواصلة وزيادة تقديم جميع أشكال المساعدة المناسبة الى الشعب الناميبي ، بما في ذلك تقديم دعم فعال الى معهد الامم المتحدة لناميبيا وبرنامج الامم المتحدة لبناء دولة ناميبيا ، وذلك لضمان تمكين ناميبيا المستقلة من اكتساب القدرة على الاشتراك التام في أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٣ — ويدعو حكومات البلدان النامية الى تعيين وتشجيع وتنفيذ أنشطة ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع ناميبيا المستقلة في المجالات ذات الأهمية المشتركة ؛

٤ — ويدعو كذلك حكومات البلدان المتقدمة النمو الى دعم هذه الانشطة والمشاريع ؛

٥ — ويرجو من جهاز الامم المتحدة الانمائي ، وعلى الاخص برنامج الامم المتحدة الانمائي ، أن يدعم جهود ناميبيا المستقلة في تنفيذها لأهداف وتوصيات خطة عمل بوينس ايرس الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

الجلسة العامة ١٨
١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨

٢ — مراكز البحث والتدريب ذات النطاق المتعدد الجنسيات

ان مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

اذ يشدد على ضرورة قيام البلدان النامية بتشجيع الاعتماد على الذات الوطني والجماعي بواسطة جملة أمور منها تحسين الصلات والاتصالات المتبادلة فيما بينها ، والاضطلاع ببرامج ومشاريع مشتركة ، وتبادل الخبرات ، من أجل تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

واذ يشدد أيضا على ضرورة تعزيز القدرة على البحث والتدريب الموجودة محليا في البلدان النامية بوصف ذلك مسعى أساسيا لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وإذ يضع في اعتباره أهمية أن تتوافق مراكز البحث والتدريب الوطنية مع الاحوال الاقتصادية ، والاجتماعية في البلدان النامية ، وان تتمشى مع متطلباتها الانمائية المحلية ،

وإذ يضع في اعتباره أيضا ان هذه المراكز ، اذا تسنى جعلها ذات نطاق متعدد الجنسيات في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لكي تعمل على صعيد دون اقليمي أو اقليمي أو اقاليمي ، يمكن ان تصبح اداة شديدة الفعالية للنهوض بهذا التعاون على قاعدة عريضة ،

وإذ يلاحظ ان تعزيز مراكز البحث والتدريب الوطنية الموجودة في البلدان النامية سوف يحقق جملة أمور من بينها المساعدة في عكس اتجاه ظاهرة استنزاف الأدمغة ،

وإذ يضع في اعتباره كذلك أهمية القضاء على ازدواج الجهود وتشجيع الجهود الجماعية المؤدية الى فوائد متبادلة ،

١ — يحث جميع البلدان النامية على ان تتعاون في تعزيز ما يوجد لديها من مراكز بحث وتدريب بقصد جعلها ذات نطاق متعدد الجنسيات في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وعلى ان تنشئ ، حسب الاقتضاء ، مراكز جديدة يكون لها نفس النطاق . ويمكن لهذه المراكز أن تعمل كحفاز يمكّن كل بلد ينتمي الى المنطقة الجغرافية المعنية من الاستفادة بصورة أكمل من طاقاته ومما تستطيع البلدان الاخرى في المنطقة ان تقدمه ؛

٢ — ويطلب الى جميع البلدان المتقدمة النمو ان تدعم تعزيز وانشاء هذه المراكز في البلدان النامية ؛

٣ — ويرجو من جميع المنظمات والوكالات التابعة لجهاز الامم المتحدة الانمائي ان تقدم الدعم العالي ، وتقدم ، حسب الاقتضاء ، الدعم التقني لتعزيز وانشاء هذه المراكز .

الجلسة العامة ١٨
١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

٣ — التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالي العمالة والموارد البشرية

ان مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

اذ يشير الى القرارات ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥

والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومقررات مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في مدينة مكسيكو في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ،

واذ يشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣١ / ١٧٦ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ والمتعلق بتنفيذ اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين أقرهما المؤتمر العالمي الثالثي المعني بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل المعقود في جنيف في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، على الصعيدين الوطني والدولي ،

واذ يحيط علما بالاعلان وبرنامج العمل الاقتصاديين اللذين أقرهما المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو في آب / أغسطس ١٩٧٦ ، وبالاعلان وبرنامج العمل اللذين أقرهما مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في تموز / يوليه ١٩٧٨ ،

واذ يلاحظ رغبة البلدان النامية في تشجيع التعاون فيما بينها في مجالي العمالة والموارد البشرية ،

١ — يحيط علما ببرنامج العمل المتعلق بالتعاون في مجالي العمالة وتنمية الموارد البشرية ، الذي اقره المؤتمر الاول لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، المعقود في تونس في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ؛

٢ — ويحيط علما بتوصية مؤتمر تونس الداعية الى تنظيم اجتماعات دورية لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ؛

٣ — ويرجو من البلدان النامية ، والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، والمؤسسات الاقليمية ، ان تنظر في تنفيذ اهداف وأنشطة برنامج العمل الذي أقره المؤتمر الأول لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ؛

٤ — ويحث المنظمات الدولية والمؤسسات الاقليمية المعنية على ان تتخذ تدابير مناسبة لتنمية انشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالي العمالة وتنمية الموارد البشرية ؛

٥ — ويقرر ان يكون برنامج العمل والتعاون الذي اقره المؤتمر الاول لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وثيقة من وثائق المؤتمر .

الجلسة العامة ١٨
١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨

٤ ـ كلمـــة شكر للبلد المضيـــف

ان مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وقد اجتمع في بوينس آيرس من ٣٠ آب / أغسطس الى ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بنـــاء على دعوة من حكومة الأرجنتين ،

وقد اعتمد خطة عمل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

١ ـ يعرب عن امتنانه لحكومة وشعب الارجنتين لما وضع تحت تصرف المؤتمر من تسهيلات ، ولما توخى من كياسة وكفاءة في تقديم الخدمات للمشتركين ؛

٢ ـ ويعرب عن امتنانه لسلطات وسكان مدينة بوينس آيرس لترحيبهما الحار بالمشتركيـــن في المؤتمـــر ؛

٣ ـ ويعلن ان خطة العمل سيطلق عليها اسم " خطة عمل بوينس آيرس " ، تقديرا لمـا أسهمت به حكومة وشعب البلد المضيف في أعمال المؤتمر .

الجلســـة العامـــة ١٩
١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨

الجزء الثاني

خلفيـــة المؤتمـــر

الفصل الثالث

منشأ وتكوين المؤتمر

١ - تردد مفهوم الاعتماد الفردى والجماعي على النفس والمساعدة المتبادلة في اطار الجهود الوطنية للتنمية في البلدان النامية في الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين باتخاذ هذا القرار ٢٩٧٤ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ . وقد دعا هذا القرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الى ان يعقد ، بالتشاور مع الدول الاعضاء المهتمة بالامر ، اجتماعا لفريق عامل معني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدراسة افضل سبيل لاقتسام البلدان النامية لامكاناتها وخبراتها فيما بينها والتقدم بتوصيات في هذا الشأن بغية زيادة وتحسين المساعدة الانمائية . وكان من المقرر ايضا ان يدرس الفريق العامل امكانيات ومزايا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي .

٢ - وعملا بهذا القرار ، عين فريق عامل مؤلف من خبراء دوليين حكوميين من ١٩ من الدول الاعضاء برئاسة السيد هاما آربا ديالو (فولتا العليا) . وحدد الفريق العامل في تقريره النهائي (DP/69) مجموعة من المبادئ والاهداف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقدم توصيات تبعا لذلك . ولدى تقديم هذه التوصيات ، ربط الفريق العامل بين اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذى كان من رأى الفريق انه عنصر حيوى في عملية البحث المستمر عن اساس اكثر انصافا للتنمية العالمية .

٣ - وفي القرار ٣٢٥١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، أقرت الجمعية العامة التقرير النهائي للفريق العامل وقدمت عددا من التوصيات بشأن تدابير اخرى ينبغي اتخاذها من قبل مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والوكالات المشتركة والمنفذة ، واللجان الاقليمية ، والأمين العام ، بغية وضع مقترحات الفريق العامل موضع التنفيذ . وكان أحد الطلبات المحددة الواردة في ذلك القرار هو أن يعقد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ندوة دولية حكومية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تسبقها اجتماعات دولية حكومية اقليمية .

٤ - ولدى انعقاد الدورة الثلاثين للجمعية العامة في ١٩٧٥ ، كان مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد اتخذ في دورته العشرين مقررا هاما بشأن "الأبعاد الجديدة للتعاون التقني المتعدد الاطراف" ، وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد اتخذ القرار ١٩٦٣ (د - ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ والمعنون "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى أعرب في احكامه الرئيسية عن تأييده لاستمرار جهود برنامج الامم المتحدة الانمائي لتعزيز التطبيق العملي لهذا التعاون التقني ، وكان مما أوصى به أن تخصص الجمعية العامة أموالا في الميزانية العادية للامم المتحدة لتوفير خدمات المؤتمرات للاجتماعات الاقليمية والندوات الدولية الحكومية المتعلقة بموضوع هذا التعاون .

٥ - وفي القرار ٣٤٦١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ سلمت الجمعية

العامة بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من التعاون الشامل من اجل التنمية، وانه يشكل وسيلة من انجع الوسائل لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ومن خلال هذا القرار وجهت الجمعية العامة طلبات معينة الى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي والى الامين العام من اجل زيادة فعالية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ورجت من الامين العام ان يوفر الاموال اللازمة في الميزانية العادية للامم المتحدة لتغطية تكاليف توفير مرافق خدمة المؤتمرات للاجتماعات الاقليمية الاربعة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولمؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى كان من المقرر حينئذ ان يتم تنظيمه تحت رعاية الامم المتحدة وأن يتولى برنامج الامم المتحدة الانمائي ادارته . ودعت حكومات البلدان النامية في كل منطقة ، بالنظر الى ما للاجتماعات الدولية الحكومية الاقليمية من قيمة تحضيرية للمؤتمر ، الى الاشتراك في هذه الاجتماعات ودعت تلك الاجتماعات الاقليمية الى ان تضمّن تقاريرها نتائج وتوصيات لدراستها في المؤتمر . واحاطت الجمعية العامة كذلك علما مع التقدير بالعرض الذى قدمته حكومة الارجنتين لاستضافة المؤتمر . ورجت من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ان يوافي الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بتوصيات تتعلق بتنظيم هذا المؤتمر ، وأقرت بعض الاحكام الاخرى بشأن تنسيق شؤون المؤتمر والتخطيط له وتنظيمه .

٦ - واتخذت الترتيبات لعقد اربعة اجتماعات اقليمية بشأن موضوع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تولى برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية المعنية تنظيمها ، في بانكوك في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس ١٩٧٦ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وفي ليما في الفترة من ١٠ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٧٦ لمنطقة أمريكا اللاتينية ، وفي أديس أبابا في الفترة من ٤ الى ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ لمنطقة افريقيا ، وفي الكويت في الفترة من ٢٤ الى ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٧ لمنطقة غربي آسيا .

٧ - وفي عام ١٩٧٦ ، اتخذ مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورتيه الحادية والعشرين والثانية والعشرين مقررات اخرى ذات صلة بالموضوع ، واتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتاريخ ٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ قراره ٢٠٢٣ (د - ٦١) الذى وجه فيه الى الجمعية العامة توصيات ببعض الاعمال بقصد دعوة المؤتمر الى الانعقاد ، وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية ، وتمويل المؤتمر وخدمته ، والاشتراك في المؤتمر وترتيبات اخرى تتصل بذلك تمهيدا له .

٨ - وبناء على هذه التوصيات ، ومراعاة لتوصيات اخرى معينة قدمت في اجتماعات دولية حكومية عقدت خارج اطار الامم المتحدة ، وكذلك في ضوء مقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي السالفة الذكر ، اتخذت الجمعية العامة بتاريخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ القرار ٣١/١٧٩ ، المعنون " مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية " ، والذى قررت فيه ، في جملة أمور ، الدعوة الى عقد المؤتمر في بوينس آيريس في الفترة من ٢٧ آذار/مارس الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨ (١) ورجت من مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يتولى وظيفة الامين العام للمؤتمر.

---

(١) بموجب القرار ٣٢/١٨٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ غيّرت الجمعية العامة هذين التاريخين فأصبحا من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

وفي هذا القرار ، قررت الجمعية العامة ايضا ان تقوم لجنة الدورة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بمهام اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وأن يصبح ، لذلك الغرض ، باب الاشتراك في اللجنة مفتوحا امام جميع الدول الاعضاء على أساس العضوية الكاملة . وقد نص القرار على ترتيبات عملية معينة فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر وخدمته .

٩ - وفي غضون عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ثلاث مرات لاعداد مشروع خطة عمل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللنظر في التدابير الكفيلة بتسيير الاعمال بكفاءة في المؤتمر وبتحقيق نتائج ؛ وعلى وجه خاص ، اعتمدت اللجنة التحضيرية مشروع جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر (A/CONF.79/1) .

١٠ - وكجزء من الاعمال التحضيرية للمؤتمر ، دعي فريق تمثيلي من الخبراء الاستشاريين رفيع المستوى الى الانعقاد " لوضع وتجميع عناصر القضايا الرئيسية التي سيتم النظر فيها في المؤتمر " . واجتمع الفريق ، الذى كان مؤلفا من خبراء استشاريين معظمهم من البلدان النامية ، في الكويت في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وأصدر اعلان الكويت بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/CONF.79/PC/18) .

١١ - وفي ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، اتخذت الجمعية العامة قرارين لهما صلة بموضوع المؤتمر . ففي القرار ٣٢/١٨٢ اعتمدت الجمعية توصيات الفريق العامل المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بصيغتها المعدلة بالمقررات ذات الصلة التي اعتمدت في الدورات ١٨ و ٢٣ و ٢٤ لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكان مما نص عليه في هذا القرار طلبات معينة وجهتها الجمعية العامة الى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والى الرؤساء التنفيذيين للوكالات المشتركة والمنفذة واللجان الاقليمية ، كل فيما يخصه ، لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي القرار ٣٢/١٨٣ ، الذى يتصل على وجه اكثر تحديدا بالمؤتمر ، اتخذت الجمعية عددا من المقررات (أخصها تحديد موعد انعقاد المؤتمر في بوينس آيريس في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) واعتمدت توصيات معينة تهدف الى تأمين النجاح للمؤتمر .

١٢ - وعقدت اللجنة التحضيرية دورة ثالثة وأخيرة في أيار/مايو ١٩٧٨ . وقد تم النظر في تقريرها عن تلك الدورة (A/CONF.79/3) في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في حزيران/يونيه ١٩٧٨ وفي الدورة العادية الثانية في عام ١٩٧٨ للمجلس الاقتصادى والاجتماعي . وأحاط المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في مقرره ١٩٧٨/٤٥ ، بتقرير اللجنة التحضيرية وبالآراء التي أبديت بشأنه في أثناء دورة المجلس ، ورجا من المؤتمر أن يقدم ما يخلص اليه من نتائج وتوصيات الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين عن طريق المجلس في دورته العادية الثانية المستأنفة في عام ١٩٧٨ .

الجزء الثالث

أعمـــال المؤتمـــر

الفصل الرابع

الحضور وتنظيم الاعمال

ألف - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١٣ - عقد مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس آيريس من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

١٤ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/١٧٩ ، تولى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي المسؤولية عن جوانب المؤتمر الموضوعية ، وتولى مكتب خدمات الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية الشؤون التنظيمية المتصلة بالمؤتمر .

باء - المشاورات السابقة للمؤتمر

١٥ - عقدت مشاورات سابقة للمؤتمر فتح باب الاشتراك فيها امام جميع الدول المدعوة الى المؤتمر ، في بوينس آيريس في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، للنظر في عدد من المسائل الاجرائية والتنظيمية . وجرت المشاورات تحت رئاسة السيد سلوبودان رستيك (يوغوسلافيا) ، رئيس اللجنة التحضيرية . وقدم تقرير المشاورات (A/CONF.79/L.1) الى المؤتمر وقبل كأساس لتنظيم أعمال المؤتمر .

جيم - الحضور

١٦ - مثلت الدول الـ ١٣٨ التالية في المؤتمر :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
افغانستان
اكوادور
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
انغولا
اوروغواي
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس

البرتغـــال
بلجيكـا
بلغاريـا
بنغلاديش
بنمـــا
بنـــن
بوتـان
بوتسوانا
بوروندى
بولندا
بوليفيـا
بيـرو
تايلنـد
تركيـا
ترينيداد وتوبافو
تشـاد
تشيكوسلوفاكيا
توفـو
تونـس
جامايكـا
الجزائـر
جزر القمـر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية جيبوتي
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السوريـة
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
الدانمـرك

الرأس الاخضـر
رومانيـا
زائيـــر
زامبيـا
ساحل العاج
سان تومي وبرينسيبـي
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
سوازيلنـد
السودان
سورينـام
السويد
سويسـرا
سيراليون
سيشيل
شيلـي
الصومـال
الصيـن
العـراق
عمـان
فابون
فامبيـا
فانـا
فرينـادا
فواتيمالا
فيانـا
فينيـا
فينيا الاستوائية
فينيا ـ بيساو
فرنسـا
الفلبيـن

فنزويلا	المملكة العربية السعودية
فنلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
فولتا العليا	وايرلندا الشمالية
فييت نام	موريتانيا
قبرص	موريشيوس
قطـر	موزامبيـق
الكرسي الرسولي	النرويـج
كنـدا	النمسـا
كوبـا	نيبـال
كوستاريكا	النيجـر
كولومبيا	نيجيريا
الكونغو	نيكارافوا
الكويت	نيوزيلندا
كينيا	هايتي
ليبريـا	الهند
ليسوتو	هندوراس
مالطة	هنغاريا
مالـي	هولنـدا
ماليزيا	الولايات المتحدة الامريكية
مدغشقـر	اليابـان
مصـر	اليمـن
المغـرب	اليمن الديمقراطية
المكسيك	يوغوسلافيـا
مـلاوى	اليونـان

١٧ - واشترك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في المؤتمر ، وفقا لقرارى الجمعية العامـة ٣١/١٧٩ و ٣٢/٩ هاء .

١٨ - وحضر المؤتمر بدعوة خاصة ممثلو الحكومات الاعضاء في مجلس وزراء دول جزر الهند الغربية المرتبطة .

١٩ - وحضرت بصفة مراقب حركات ومنظمات التحرير الوطنية التالية ، عملا بالقرار ٣١/١٧٩ (الفقرتان الفرعيتان ٣ (ب) و (ج)) : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ومؤتمر البلدان الافريقية لآزانيا (جنوب افريقيا) ، والجبهة الوطنية (زمبابوى) .

٢٠ - وحضر اعضاء امانات مكاتب الامم المتحدة التالية كل مدة المؤتمر أو جزءا منها : مكتب مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ؛ وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ؛ وادارة التعاون التقني لاغراض التنمية .

٢١ - ومثلت في المؤتمر أمانات اللجان الاقليمية التالية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ . واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينيه ، واللجنة الاقتصاديـــة لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢٢ - وكذلك مثلت هيئات وبرامج الامم المتحدة التالية : برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ؛ ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ؛ وبرنامج الامم المتحـــدة للبيئة ؛ ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ ومفـــوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛ ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئـــل) ؛ ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ؛ ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ؛ ومكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ؛ وجامعة الامم المتحدة .

٢٣ - واشترك في اعمال المؤتمر ممثلون عن الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التاليـــة : منظمة العمل الدولية ؛ منظمة الصحة العالمية ؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ منظمة الامـــم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ البنك الدولي ؛ صندوق النقد الدولي ؛ منظمة الطيـران المدنـــي الدولي ؛ منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛ اتحـاد البريد العالمي ؛ المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ؛ الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ الاتفـاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ؛ ومركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات .

٢٤ - ومثلت المنظمات الدولية الحكومية التالية بواسطة مراقبين : الاتحاد الاقتصادي الأوروبـي ، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ؛ اتحاد نهر مانو ؛ امانة الكومنولث ؛ المركز الافريقـــي للتدريب والبحث في مجال ادارة التنمية ؛ المكتب الدولي الحكومي لنظم المعلومات ، جامعـــة الدول العربية ، الجهاز الاقتصادي لامريكا اللاتينية ؛ رابطة امريكا اللاتينية للتجارة الحـــرة ؛ رابطة تنمية زراعة الارز في الجنوب الافريقي ؛ مجموعة اتفاقية قرطاجنة ؛ صندوق النقد العربـــي ؛ كلية العلوم الاجتماعية لامريكا اللاتينية ؛ لجنة البلدان الامريكية لرجال القانون ؛ اللجنة الدوليـة الحكومية للهجرة الاوروبية ؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ؛ مركز تنمية مصائد الاسماك لجنـوب شرقي آسيا ، مصرف التنمية الاسيوي ؛ مصرف التنمية الافريقي ؛ مصرف التنمية للبلدان الامريكيـة ؛ المعهد الايطالي الامريكي اللاتيني ؛ معهد البلدان الامريكية للعلوم الزراعية ؛ منظمة التعـاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ؛ منظمة الدول الامريكيـة ؛ منظمة السياحة العالمية ؛ منظمة العمل العربية ؛ المنظمة الافريقية والموريتانية المشتركة ؛ منظمـة الوحدة الافريقية ؛ ووكالة التعاون الثقافي والتقني .

٢٥ - وبموجب الفقرة ٣ (ز) من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٣١ ، كانت ٤٩ منظمة غير حكوميـة ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلة بمراقبين (١) .

---

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين انظر ... A/CONF.79/INF.1 و Corr.1 .

دال — افتتاح المؤتمر وانتخاب رئيسه
(البندان ١و٢ من جدول الاعمال)

٢٦ — افتتح المؤتمر الامين العام للامم المتحدة .

٢٧ — وبناء على اقتراح من الامين العام ، لزم المؤتمر دقيقة صمت اجلالا لذكرى السيد مزى جومو كينياثا ، رئيس كينيا الراحل .

٢٨ — وقال الامين العام ، في كلمته الافتتاحية ، ان المؤتمر قد يسجل بداية عهد جديد في عملية التنمية وان أهمية المؤتمر تتجاوز كثيرا ما قد يكون لاسمه الفني من آثار . وأكد العلاقة المشتركة بين هذا المؤتمر وما سبقه من مؤتمرات عالمية للامم المتحدة ، استهدفت بناء استراتيجيات عالمية جديدة لمواجهة المشاكل العالمية . ولاحظ ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعد ، في مجموعه ، أداة حاسمة لا غنى عنها في العلاقات الاقتصادية الدولية وترمي الى تحسين وتعزيز الاستراتيجيات والبرامج الانمائية التي تؤثر على مئات الملايين من البشر .

٢٩ — وقال ان الاهداف الرئيسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، كما حددتها الجمعية العامة ، هي زيادة الاعتماد الوطني والجماعي على الذات وتعزيز قدراتها الابداعية على حل مشاكل التنمية . وفي صميم مفهوم الاعتماد الوطني على الذات ، يكمن تصميم جديد على تأمين الاضطلاع بالجهود الانمائية ، الى أقصى حد ممكن ، بواسطة وعن طريق الموارد البشرية والمادية المتاحة داخل البلدان . وبهذا فان من المناسب بوجه خاص ان ينعقد المؤتمر في أمريكا اللاتينية حيث تقوم جذور عميقة للحركة الرامية الى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات .

٣٠ — وذكر ان نمو الاعتماد الوطني على الذات لا يعني ان البلدان النامية لم تعد في حاجة الى التعاون التقني والمعونة . ومع ذلك ، فان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس أقل أهمية لان البلدان النامية هي التي يتعين عليها ، في النهاية ان تقرر كيف تستخدم مواردها على أفضل وجه . وفي استطاعة البلدان ، عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وعلى أساس من المساواة في السيادة ، ان تتبادل المعرفة وتعمل على تجميعها بأكثر السبل اعتمادا على الذات في استخدام التعاون التقني ، من أى مصدر كان ، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو . ويمكن أيضا ، عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، اقامة صلات أقوى كثيرا بين القائمين على التخطيط الانمائي ، في سعيهم الحثيث لايجاد نماذج جديدة ومناهج أكثر ابتكارية وأعظم فعالية ، على الصعيد الوطني ، لمواجهة التحديات الهائلة كالتغلب على الفقر الجماعي ، وأشكال الحرمان الاخرى . ويمكن لذلك ان يغذى التنمية بقوة وحيوية جديدتين عظيمتي الجدوى . وبوسع العالم أجمع ان يغنم من كل هذه العمليات بفهم أفضل لمعنى النمو وبمناهج جديدة لتحسين نوعية الحياة البشرية .

٣١ — وأضاف ان هدف زيادة الاعتماد الجماعي على الذات ، الذى يعتبر التعاون الاقتصادى

المتزايد فيما بين البلدان النامية أحد غاياته ذات الاولوية ، أدى الى توسيع أبعاد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكان عنصرا هاما في السعي لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وكما أكد برنامج العمل للتعاون الاقتصادى الذى أقره مجلس وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بلغراد ، فان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو العملية التي تنشأ في اطارها الأسس التقنية للتعاون الاقليمي والأقاليمي ، في مجموعه تقريبا ، فيما بين البلدان النامية في كل ما لها من علاقات اقتصادية دولية ، داخل اطار من المشاركة العالمية في التنمية ، القائمة على المساواة في السيادة .

٣٢ — وفي اطار عمليات التعاون المتبادل الشبيهة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، استطاعت البلدان المتقدمة النمو ان تبني شبكة لم يسبق لها مثيل من ترتيبات التعاون الاقتصادى فيما بينها ، اما بصورة ثنائية أو في مختلف الجماعات والمجتمعات المتعددة الاطراف ، مما أتاح مصدرا حيويا لنموها الاقتصادى والتكنولوجي . وأمام البلدان النامية ، في اطار مصالحها الجغرافية الاخرى المتبادلة ، فرصة للتشجيع على اقامة تعاون مماثل فيما بينها ، دون التضحية بالاتصالات البنّاءة مع البلدان الصناعية التي تلبي احتياجاتها الانمائية التخصصية . وحقيقة الامر ان من المحتمل جدا ان تزيد الحاجة الى هذه الاتصالات مع البلدان الصناعية مع بلوغ البلدان النامية مرحلة أعلى من التطور التقني الذى يراعي تقاليدها وأمانيها في المستقبل .

٣٣ — وقال ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس مهمة جهاز الامم المتحدة الانمائي دون غيره ، فمن الحقوق السيادية لاى بلد من البلدان النامية ان يقرر علاقاته وطريقة تعاونه مع البلدان النامية الاخرى . والامم المتحدة تقف بالطبع على استعداد لتوفير الدعم ، كما ان من مهمة المؤتمر ان يحدد ، في خطة العمل ، كيف يمكن تقديم هذا الدعم على أفضل وجه (٢) .

٣٤ — وفي خطاب افتتاحي (٣) ، رحّب فخامة السيد خورخي رافائيل فيديلا ، رئيس جمهورية الارجنتين البلد المضيف ، بالمشتركين في المؤتمر ، وأعرب عن أمله في ان يخالجهم خلال المؤتمر احساس مزدوج بالسلم والعدل ، وهو احساس ينبغي ان يستلهمه كل تعاون بين الامم من أجل بناء عالم أفضل .

٣٥ — وقال انه ينبغي الا يثبط جهود المؤتمر مرور العالم بمرحلة من الاضطراب الاقتصادى والاجتماعي ؛ فتلك بالتحديد هي اللحظة التي لا بد فيها من معاودة تأكيد القيم والمبادىء الثابتة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . وان المساعدة المتبادلة بين الشعوب ، كما أعلن البابا يوحنا الثالث والعشرون ، ضرورة حتمية ليست رهنا بأية ظروف ولا ترمي الى مجرد تيسير تبادل السلع والعوامل ؛ بل ان الهدف الحقيقي لها هو الاقلال من التفاوت بين الامم .

---

(٢) للاطلاع على النص الكامل لبيان الامين العام ، انظر المرفق الاول لهذا التقرير .

(٣) للاطلاع على النص الكامل ، انظر المرفق الثاني لهذا التقرير .

٣٦ — ومضى قائلا ان التعاون الدولي ، بصورته التقليدية ، قد اتخذ شكل مساعدات تمنحها البلدان المتقدمة النمو أو المنظمات الدولية الى البلدان النامية . وغاية المؤتمر استحداث أشكال جديدة من التعاون تمارس فيها البلدان النامية نفسها دورا فعّالا في توفير التعاون التقني . ولا تعود أهمية هذا المنطلق الى انه خلق طاقة اضافية لعمليات التبادل فيما بين تلك البلدان فحسب ، بل تعود كذلك الى انه أظهر لها طريقة ايجابية للاجتماع معا ولتفهم كل منها للآخر .

٣٧ — واستدرك قائلا انه ينبغي ألا ينظر احد الى هذا البعد الجديد من أبعاد التعاون التقني بوصفه عملية منعزلة . فأثره التضاعفي ، والفرصة التي يتيحها لتعزيز التكييف التكنولوجي ، وأثره الايجابي على هجرة الخبراء المتخصصين ، هي ثلاثة عوامل هامة في أية عملية انمائية . وتبعا لذلك ، ينبغي للمنظمات التي ساهمت بصورة تقليدية في تمويل التعاون الدولي ان تنظر في ادخال أساليب جديدة في برامج مساعداتها المالية . وقد بادرت الارجنتين ، سيرا على طريق تضامنها التقليدي مع سائر البلدان النامية ، بانشاء صندوق لتشجيع التعاون التقني فيما بين هذه البلدان .

٣٨ — وقال ان للمؤتمر مقاما خاصا باعتباره تحديا لقدرة الانسان الابداعية . وان موضوعه يتعدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك ان له قيمة سياسية ، هي قيمة التعاون ، ومبررا أدبيا لانه يشكل جزءا من عملية البحث عن سبل لتحسين حياة البشر في كل مكان . وأعرب عن اقتناعه بأن المؤتمر خطوة في هذا الاتجاه .

٣٩ — وقد انتخب المؤتمر بالتزكية سعادة السيد خورخي بوزو ، رئيس وفد الارجنتين ، رئيسا للمؤتمر .

٤٠ — وشكر الرئيس المؤتمر ، باسم حكومة وشعب الارجنتين ، على انتخابه ، وشدد على عظم أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه امتدادا اضافيا لاشكال التعاون التقليدية بين الدول . وقال ان الدليل الجلي على الاهمية التي تعلقها الحكومات على هذا النوع الجديد من أنواع التعاون هو ان كثيرا من الوفود التي حضرت المؤتمر كانت على مستوى الوزراء ، وذلك بشير بنجاح المؤتمر . وأردف انه شخصيا لن يألو جهدا للاسهام في نجاحه بكل ما يملك من وسائل .

هاء — اعتماد النظام الداخلي
(البند ٣ من جدول الاعمال)

٤١ — اعتمد المؤتمر ، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، النظام الداخلي المؤقت الذي أقرته اللجنة التحضيرية (A/CONF.79/2).

واو - اقـــرار جـــدول الأعمـــــال
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٢ - في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، أقر المؤتمر جـــــدولا لأعماله جدول الاعمال المؤقت بشكله الذى وافقت عليه اللجنة التحضيرية (A/CONF.79/1) ، وهـــو كالآتـــي :

١ - افتتاح المؤتمر

٢ - انتخاب رئيس المؤتمر

٣ - اعتماد النظام الداخلي

٤ - اقرار جدول الاعمال

٥ - انشاء لجنة رئيسية وتنظيم الاعمال

٦ - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس

٧ - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر :

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٨ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه بعدا جديدا للتعاون الدولـي من أجل التنمية :

(أ) التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وارتباطه الوثيق بالتعـــاون الاقتصادى والعلمي والاجتماعي والثقافي فيما بين البلدان النامية

(ب) التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لتعزيز توفر الموارد الانمائية للتعاون الدولي وفعاليتهـــا ، وارتباطه الوثيق بالتعـــــاون الدولي الشامل

(ج) دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في استكشاف سبـــــل واستراتيجيات جديدة لحل المشاكل الانمائية المشتركة بين البلـــــدان النامية

(د) توسيع مشاركة أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة جغرافيا في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

(هـ) تدابير لتعزيز الثقة بقدرات البلدان النامية ، الحالية والممكنة ، علـى التعاون التقني المتبادل

(و) استحداث وتشغيل شبكة ذات طابع عملي لتوفير المعلومات بشأن ما هو متاح من القدرات التقنية في بعض البلدان النامية لاستخدامها في بلدان نامية أخرى

(ز) تعيين المصادر والطرائق الحالية والممكنة لتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

(ح) تدابير للحد ، عن طريق النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، من " استنزاف الادمغة " الذى يؤثر على البلدان النامية

(ط) تدابير لتنشيط وتعزيز الخدمات الاستشارية والهندسية وغيرها من الخدمات التقنية ، وكذلك توفير وتدبير هذه الخدمات وغير ذلك من المعدات والمواد للبلدان النامية عن طريق النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

(ى) وضع برنامج شامل للانشطة الاعلامية والتعليمية يستهدف التعريف على نحو أفضل بأهمية وطبيعة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وخاصة الدور الذى يجب أن يقوم به القطاعان العام والخاص على السواء في هذا التعاون

(ك) الترتيبات المؤسسية اللازمة على الصعيد الوطني للنهوض والاضطلاع بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية :

' ١ ' الترتيبات الادارية والقانونية والمالية

' ٢ ' اشتراك القطاعين العام والخاص

(ل) الترتيبات المؤسسية اللازمة على الصعيد الدولي لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ومشاركة البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية :

' ١ ' الترتيبات الادارية والمالية اللازمة على الاصعدة الثنائية والمتعددة الاطراف والاقليمية والاقاليمية

' ٢ ' دور ومشاركة برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من هيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة

' ٣ ' دور ومشاركة المنظمات الدولية الاخرى

٩ — اعتماد خطة عمل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٠ — اعتماد تقرير المؤتمر .

زاى — انشاء لجان وتنظيم الأعمال
(البند ٥ من جدول الاعمال)

٤٣ — عملا بالمادة ٤ من النظام الداخلي ، أنشأ المؤتمر ، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، لجنة لوثائق التفويض . وفيما يلي بيان الدول الاعضاء في تلك اللجنة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، اندونيسيا ، سيشيل ، الصين ، كندا ، نيبال ، نيجيريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

٤٤ — وأنشأ المؤتمر لجنة رئيسية للنظر في البند ٩ من جدول الاعمال " اعتماد خطة عمل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية " ورفع تقرير الى المؤتمر .

٤٥ — وقرر المؤتمر ان ينظر في جميع البنود الاخرى في جلسات عامة دون احالتها الى لجنة ، باستثناء البند ٧ " وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر " ، الذى ستتناوله لجنة وثائق التفويض ويشكل موضوعا لتقرير ترفعه تلك اللجنة الى المؤتمر .

حاء — انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس
(البند ٦ من جدول الاعمال)

٤٦ — انتخب المؤتمر بالتزكية ، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، الدول التسع عشرة التالية نوابا للرئيس : اسبانيا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، باكستان ، بوروندى ، بولندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، زامبيا ، السلفادور ، العراق ، الفلبين ، الكويت ، موريشيوس ، نيبال ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

٤٧ — وانتخب السيد ديفيد هتون (كندا) مقررا عاما بالتزكية .

٤٨ — وانتخب المؤتمر بالتزكية السيد عبد الرازق عبد المجيد (مصر) رئيسا للجنة الرئيسية .

٤٩ — وعملا بالمادة ٦ من النظام الداخلي ، انتخبت اللجنة الرئيسية نواب رئيسها ومقررها :

نواب الرئيس : السيد كارل مولر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

السيد خورخي شافيز كيلوبانا (بيرو)

السيد بنيامين باسّين (فنلندا)

المقرر : السيد أ. موهيث (بنغلاديش) .

طاء — الآثار الناشئة عن مقررات المؤتمر والمتعلقة بالميزانية البرنامجية للامم المتحدة

٥٠ — في الجلسة العامة ١٩ المعقودة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، استمع المؤتمر الى بيان

من الامانة العامة مؤداه انه نظرا لان جميع مقررات المؤتمر التي لها آثار على الميزانية البرنامجية للامم المتحدة قد أخذت صورة توصيات الى الجمعية العامة ، بصرف النظر عن وصفها أو شكلها المحدد ، فان الامانة العامة ستتقدم الى الجمعية ببيان حول ما يمس الميزانية البرنامجية من آثار ، لدى نظر الجمعية في تقرير المؤتمر .

الفصل الخامس

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه بعدا جديدا للتعاون الدولي من أجل التنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

موجز المناقشة العامة

٥١ - بموجب مقرر للمؤتمر ، شكل هذا البند من جدول الأعمال موضوع المناقشة العامة في الجلسات العامة للمؤتمر ، وقد جرت المناقشة العامة طوال ١٦ جلسة ، عقدت في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . وتتضمن الفقرات التالية بيانا موجزا للنقاط التي شدد عليها المتكلمون في المناقشة .

٥٢ - وكانت القضايا الرئيسية للموضوع العام الذى يشمله هذا البند موضع تعليقات من ممثلي الدول - وكثيرون منهم على مستوى الوزراء - تكلموا في اطار المناقشة العامة ، ومن مراقبي عدد من الهيئات الدولية الحكومية تكلموا في المؤتمر ، وكذلك من ممثلي الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها الذين أدلوا ببيانات .

٥٣ - وافتتح الأمين العام للمؤتمر المناقشة العامة في الجلسة التي عقدت بعد ظهر يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، فقال انه مقتنع بأن المؤتمر سيضع الأساس لتعزيز جميع أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية ولتحويل مسار العلاقات لصالح المجتمع العالمي بأسره . وذكر أن نجاح المؤتمر سوف يتوقف على مدى التزام الحكومات بمفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتشجيعه ؛ وأشار الى أن هناك دليلا على وجود هذا الالتزام من جانب الحكومات يتمثل في التقارير الوطنية التي وردت من أكثر من مائة حكومة . وثمة دليل آخر على الأهمية التي تعلقها الحكومات على المؤتمر هو أن وفودها ضمت شخصيات بارزة وخبراء بارزين في هذا الموضوع . وأعرب الأمين العام للمؤتمر عن تقديره للمساهمات الخاصة التي قدمتها حكومات العراق وقطر والكويت في تكاليف اشتراك البلدان التي تعاني من ضائقة مالية خاصة .

٥٤ - وأضاف أن مؤتمر بوينس آيرس ، بفضل طابعه ، ينبغي أن يتمكن من الاسهام بدرجة هامة في اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي على قاعدة من المساواة والتضامن والتعاون على أساس السيادة ، وفي أعمال بعض المؤتمرات القطاعية . ويتوافق موعد انعقاد المؤتمر مع مواعيد مؤتمرات أخرى ، وستتبعه مؤتمرات غيره ، تعالج مواضيع محددة . كالرعاية الصحية الاولية ، والاصلاح الزراعي ، والتنمية الريفية ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وغير ذلك من الاجتماعات .

٥٥ - وأردف قائلا انه قد أصبح واضحا ، أثناء التحضير للمؤتمر ، أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية له هدفان عريضان : تعزيز التنمية الوطنية على أساس الاعتماد على الذات والتوسع في

استخدام موارد البلدان النامية ، والمساهمة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي حين أن ممارسة الاختيار في استخدامات هذا التعاون أمر متروك للحكومات ذات السيادة ، فرادى أو بالاشتراك مع غيرها ، فان من المعتقد أن هناك الآن تفهما عاما لأمر مؤداه أن الهدفين لا يستبعد أحدهما الآخر وأنهما في الواقع متكاملان . وضرب أمثلة من أنشطة يضطلع بها كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة تدعيما لبعض مشاريع التنمية الوطنية .

٥٦ - وأشار الى أنه قد يكون هناك من يتساءل عن السبب في عقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة لا بوصفه تجمعا للبلدان النامية . وقال ان الاجابة تتمثل في أن اقتصادات البلدان المصنعة والبلدان النامية مترابطة ويتزايد كونها كذلك ، فالبلدان النامية لم تعد مجرد مصدّرة للمواد الخام ولم تعد البلدان المتقدمة النمو مجرد موردة للمصنوعات والتكنولوجيا . ولا ينبغي أن تؤدى اقامة جسور جديدة عبر الجنوب للتعاون الاقتصادى الى الاخلال بخطوط الاتصال الاقتصادية أو التكنولوجية الحالية أو تدميرها ، بل ينبغي لها بالأحرى أن تستكملها . ولقد رغبت البلدان النامية في أن يكون المؤتمر عالمي النطاق ، فليست هناك نية في اقامة حاجز بين الاشكال الجديدة للتعاون التقني وبين التعاون الثنائي التقليدى . بل تأمل هي ، على العكس من ذلك ، في أن يصبح التعاون التقني التقليدى مع البلدان المتقدمة النمو أكثر فعالية مما هو عليه وأن يتم اختيار سبله بمزيد من العناية للاستفادة من الموارد التي لا تزال تلك البلدان أحسن موّرد لها .

٥٧ - وقال ان رعاية الأمم المتحدة للمؤتمر تعكس كذلك ادراكا متزايدا بأن التماس حلول أكثر حسما لمشاكل البلدان النامية يحقق مصلحة مباشرة للبلدان المتقدمة النمو أيضا . ولذلك أعرب عن أمله في ألا تؤدى أية زيادة في تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى التقليل من مسؤولية البلدان المتقدمة النمو ازاء البلدان النامية ، وفي أن تلقى المشاريع الجديدة في ميدان هذا التعاون دعما ماليا من البلدان المتقدمة النمو وكذلك من البلدان النامية التي تسمح لها أوضاعها بتقديم هذا الدعم .

٥٨ - وأضاف أن جهاز الأمم المتحدة الانمائي سيقدم من جانبه مساهمات دينامية ومبتكرة في نجاح هذه المشاريع ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات الشريكة .

٥٩ - وأوضح أنه كانت هناك فرضية أساسية تم توخيها في جميع الأعمال التحضيرية للمؤتمر هي أن أى قرار يتخذ بالمشاركة في التعاون التقني مسألة تدخل ضمن اختصاص الولاية السيادية للحكومات ، ومن ثم فان كل مقرر يتخذ باستخدام - أو عدم استخدام - جهاز الأمم المتحدة الانمائي في هذا التعاون أمر متروك بالمثل لحقها السيادى . وثمة أنشطة عديدة يجرى الاضطلاع بها خارج اطار الأمم المتحدة ، ولا شك في أن هذه الانشطة سوف تستمر . وفيما يتعلق بدور جهاز الامم المتحدة الانمائي ، قال انه يثق في أن الحكومات سوف تكون راغبة في أن يعد الجهاز نفسه - فكريا وتنفيذيا - لاعطاء صلاحياته الحالية فيما يتعلق بتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وما قد يوصي به المؤتمر من صلاحيات جديدة ، معنى كاملا وفعالا .

٦٠ - ووجه الأمين العام للمؤتمر الانتباه الى الوثائق المقدمة الى المؤتمر ، وخاصة مشروع خطة العمل (A/CONF.79/5) ، والوثيقة المعنونة " التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه بعدا جديدا للتعاون الدولي من أجل التنمية " (A/CONF.79/6) . وذكر أنه كان من المقرر أن ينظر في الوثيقة الأولى في اللجنة الرئيسية ، في حين أن الوثيقة الثانية دراسة مفاهيمية في جوهرها .

٦١ - وختاما ، أعرب عن رأى مفاده أن نجاح المؤتمر سوف يتوقف على قدرته على الاجابة على أسئلة ثلاثة :

ما هي التدابير الملموسة التي من شأنها النهوض باستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الوفاء باحتياجات انمائية محددة ؟

كيف يمكن حشد موارد اضافية لمثل هذه التدابير المحددة ؟

ما هي الأجهزة الأكثر فعالية التي يمكن أن تكفل تنفيذ قرار أو قرارات المؤتمر ، واستعراض ذلك التنفيذ وتقرير سياسات جديدة ؟

٦٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك ، شدد المتكلمون على المساهمة العظيمة التي يمكن أن يقدمها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التنمية الاقتصادية وفي تحسين الأحوال الاجتماعية لشعوب تلك البلدان . وقالوا انهم يرون أن هذا التعاون ينبغي أن يعزز اعتماد البلدان النامية الفردى والجماعي على الذات . ونتيجة لذلك سوف يتجه نحو اقامة الترابط المتزايد لبلدان العالم على أساس أكثر عدالة ومن ثم أكثر أمانا ، لأن هذا الشكل من التعاون سوف يقلل من اعتماد البلدان النامية على الانماط التقليدية للتعاون التقني .

٦٣ - وفي الوقت ذاته شدد مشتركون كثيرون على أنه لا يكفي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو ما تقدمه من دعم مالي وغيره الى البلدان النامية بل ينبغي لها أن توسعه أيضا ، وعلى أنه ينبغي النظر الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والى أشكال المساعدة الاكثر اتساما بالصبغة التقليدية باعتبارهما شيئين يكمل أحدهما الآخر .

٦٤ - وكان هناك تسليم عام بأنه تقع على البلدان النامية أنفسها المسؤولية الأولى عن اتخاذ خطوات يكون من شأنها توليد التعاون التقني فيما بينها بوصفه بعدا جديدا للتعاون الدولي من أجل التنمية . وفي هذا الصدد ، قال متكلمون عديدون أنه سوف تتعين اقامة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس من مبادئ السيادة والمساواة وتقاسم الفوائد وتبادلها بصورة حقيقية .

٦٥ - وتكررت الاشارة الى دور جهاز الامم المتحدة الانمائي ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه عاملا حفازا في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأشاد مشتركون كثيرون ببرنامج الامم المتحدة الانمائي لما قدمه من دعم للاجتماعات الاقليمية التي عقدت في السابق والى هذا المؤتمر العالمي النطاق .

٦٦ - وتم الاعراب عن الأمل على نطاق واسع في أن يشكل المؤتمر نقطة تحول في تطور التعاون الدولي وفي أن يحفز على التفكير مجددا في ايجاد طرق مستحدثة وديناميه لتعزيز التعاون التقني

فيما بين البلدان النامية . وقد وصف توقيت المؤتمر بأنه ذو مغزى من حيث أنه ينعقد في فترة تزخر بالمناقشات الدولية حول مواضيع حيوية في محافل مختلفة . وأشير الى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والى اجتماعات قادمة أخرى .

٦٧ — وقال بعض الممثلين ان التعاون التقني ظل ، دون أن يكتسب الصبغة الرسمية ، يدور في الواقع فيما بين بلدان نامية لفترة طويلة على مستويات مختلفة ، ثنائية ومتعددة الأطراف . وفي هذا الصدد ، أعرب هؤلاء الممثلون عن اعتقادهم أن نوع التعاون التقني الذى يتم التطلع اليه الآن سوف يجدد تبادل الثقافة والتكنولوجيا ويوسعه ويقويه . ورأى ممثلون عديدون أنه في حين أن الاشكال التي اتخذها التعاون التقني منذ الحرب العالمية الثانية قد ساهمت مساهمة كبيرة في عملية التنمية ، فان هناك ادراكا متزايدا للحاجة الى اعادة المواءمة والى اقامة " جسر عبر الجنوب " .

٦٨ — وكان هناك تسليم عام بأن عمليات تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن تساهم بشكل هام وايجابي في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولربما تصوغ هذه العمليات الى حد ما المساوئ التي تعاني منها البلدان النامية ، وتعزز مركزها الجماعي وتمكنها من استخدام مواردها البشرية وغيرها من الموارد على الوجه الامثل . ولدى البلدان النامية معين هائل ، لم يستغل بعد الى حد كبير ، من المواهب والمهارات والمعرفة التي يمكن بل ينبغي أن توضع رهن تصرف الآخرين . وفوائد التزويد بالخبراء والدراية التكنولوجية لا تعم على موردها وحدهم بل تعم أيضا على المستفيدين من هذه الخدمات ، من حيث أن تبادل المعلومات والتجارب والمعارف طريق له اتجاهان . ونزوح القوى العاملة الماهرة الى بلدان أخرى ، وهي الظاهرة التي تعرف عموما باسم " استنزاف الادمغة " ، يمكن الاقلال منه أو ايقافه اذا بذلت البلدان النامية جهدا واعيا ، في اطار التعاون التقني ، لتجميع واقتسام مواردها البشرية على أساس عادل ومنصف وتبادلي .

٦٩ — واعتبر ممثلون عديدون أن مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمثل ضرورة تاريخية وأنه سيصبح حجر الزاوية لنظام اقتصادى دولي جديد ، وأشاروا في هذا الخصوص الى " اعلان الكويت " (A/CONF/PC/18) .

٧٠ — وكان هناك تسليم عام بأن عديدا من البلدان النامية نفسها قد تراكمت لديها مجموعة من التجارب في مجال استخدام وتطويع وايجاد تكنولوجيات على المستوى الوطني ، ولكن هذه التجارب ، لاسباب عدة ، لا تقتسم بعد مع الآخرين بصورة كافية . وهذه التكنولوجيا ، اذا اقترنت بقدرة ابداعية محلية وتفهم صحيح للأحوال المحلية ، يمكن أن تشكل عنصرا قيما في نوع التعاون الذى يتوخاه المؤتمر

٧١ — وكانت أهمية وأهداف المؤتمر موضع تعليق من عدد كبير من الممثلين . وقد وصف أحدهم المؤتمر بأنه ليس احتفالا بشيء جديد في العلاقات بين البلدان النامية ، وانما هو على الاصح مناسبة للتعبير عن الارادة السياسية للمجتمع الدولي لاعطاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مزيدا من الاهمية والفعالية . وقد نظر الى المؤتمر على أنه يمثل ، في آن معا ، فرصة لخلق وعي أكبر في

جميع البلدان المشتركة بما ينطوى عليه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قيمة ، ووسيلة لتعزيز الروابط الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة فيما بينها . وقد لقيت هذه الآراء التأييد من ممثلين آخرين عديدين أشاروا الى أن المؤتمر هو أكبر اجتماع لوزراء التخطيط للبلدان النامية يعقد على الاطلاق .

٧٢ - ومما يشهد على أهمية المؤتمر أن صاحب السمو الملكي ولي عهد الأردن قد حضر بوصفه رئيسا شرفيا لوفد بلاده وألقى بيان حكومته في المناقشة العامة (١) .

٧٣ - ورأى ممثلون عديدون أن المؤتمر ينم عن تصميم المجتمع الدولي على تحسين حياة القسم الأكبر من السكان في البلدان النامية وايجاد مجتمعات أكثر مساواة وأكثر رخاء . وصور بعض ممثلي البلدان النامية المؤتمر على أنه علامة طريق تمثل ذروة عملية تخطيطية يشار اليها أحيانا باسم " العملية الصعودية " سوف تشكل في النهاية رابطة مستمرة بين الأماني الوطنية والمبادرات العالمية . وقد ظلت هذه العملية تتطور طوال سنوات عديدة ووجدت التعبير عنها في مختلف برامج العمل لدول عدم الانحياز ، وفي مداولات مجموعة السبعة والسبعين ، وفي المؤتمرات التي عقدت في الماضي بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٧٤ - وأشار ممثلون عديدون الى ما اتخذ من مقررات في دورات الجمعية العامة الاستثنائية التي عقدت في الآونة الأخيرة بوصف هذه المقررات خلفية للمؤتمر . وشدد ممثلو بلدان اشتراكية عديدة في أوروبا الشرقية تشديدا خاصا على الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وأشاروا الى وجود صلة لا تنفصم بين الانفراج والسلم والأمن ونزع السلاح وتنمية التعاون الدولي .

٧٥ - واعتبر ممثلون عديدون أن نتائج عملية قيمة قد انبثقت عن المؤتمر ، فلقد أتاح للبلدان النامية فرصة لادخال تحسينات عملية على ترتيباتها الخاصة بالتعاون التقني فيما بينها ، وفرصة للبلدان المتقدمة النمو لكي تتعلم من تجارب البلدان النامية المشتركة بصورة مباشرة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللتعرف على نواحي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يمكن تطبيقها على برامجها الثنائية والاقليمية للمساعدة ، وفرصة لتحديد الوسائل ، الادارية وكذلك المالية ، التي تستطيع بها المنظمات الدولية أن تقدم الدعم للبلدان النامية في توسيع هذا التعاون ، ويكون ذلك مثلا عن طريق التوسع في استخدام المدخلات من البلدان النامية في برامجها الانمائية .

٧٦ - وكان من رأى عدد كبير من الممثلين أن من المهم أن يعتمد المؤتمر خطة عمل تتضمن مبادئ توجيهية واقعية وعملية لتوسيع وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٧٧ - ووصف أحد الممثلين هدف هذا المؤتمر بأنه ليس خلق شيء جديد تماما وانما هو تحسين ما هو قائم بالفعل . أما الجديد فهو الوعي بامكانيات ونطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

---

(١) للاطلاع على البيان ، أنظر المرفق الثالث لهذا التقرير .

فلأول مرة تمعن بلدان العالم النظر في امكانيات هذا التعاون على صعيد عالمي ، فيما يتجاوز التخوم السابقة المحدودة للعلاقات التاريخية أو التقارب الجغرافي .

٧٨ — وأشار ممثلون عديدون الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه حركة ، و" حتمية تاريخية " ، على حد تعبير اعلان الكويت ، نظرا الى الصعاب التي تكتنف العلاقات بين الشمال والجنوب وضرورة ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد . ومن بين الصعاب التي أشارت اليها وفود مختلفة نواحي عدم المساواة في معدلات التبادل التجاري والحالة الخاصة للبلدان المضرورة جغرافيا وأشد البلدان تأثرا ، والاعتماد المفرط على انتاج عدد محدود من السلع الأساسية ، والنمو السكاني الكبير ، ونواحي التفاوت في الدخول ، ومعدلات النمو الاقتصادي ، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية .

٧٩ — ودعا عدد من ممثلي البلدان النامية الى اتخاذ تدابير لتصحيح الاختلال الذي يشوب العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، وذلك في جبهتين : ابتكار نظام أكثر انصافا ليحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي الوقت ذاته ايجاد أجهزة وترتيبات تعاونية بين البلدان النامية أنفسها .

٨٠ — واعتبر ممثلون عديدون من ممثلي البلدان النامية أن التبعية تمثل واحدة من المظاهر الرئيسية لاختلال التوازن القائم حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما ترتب عليه عجز البلدان النامية عن استخدام تجاربها ومواردها ومهاراتها الاستخدام الأمثل ، وعن صياغة حلول للمشاكل المشتركة . وقالوا ان التبعية قد سلبت من هذه البلدان ثقتها بنفسها وجمدت قدراتها المبدعة والخلاقة .

٨١ — وحذر بعض الممثلين من المغالاة في التشديد على أوجه الاختلاف بين الشمال والجنوب وفي اعتماد مجموعة متجانسة على مجموعة متجانسة أخرى . وكان من رأيهم أن البلدان النامية ليست مجموعة متجانسة ، وصوّر واحد من هؤلاء الممثلين بلده على انه في " منتصف مرحلة النمو " . ولذلك ينبغي ايلاء الاهتمام الى الحيلولة دون تكرر العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المصنعة والبلدان النامية فيما يتعلق بالتكنولوجيا والمستويات الاقتصادية في العلاقات بين أكثر وأقل البلدان تقدما فيما بين البلدان النامية .

٨٢ — وأشار ممثلون عديدون لبلدان متقدمة النمو ومنظمات دولية الى ضرورة اعادة تنظيم الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق الرفاه في المستقبل للبلدان المتقدمة النمو وكذلك للبلدان النامية ، والى أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عملية تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد ، سيسمح بدوره بالاستفادة الكاملة من الطاقات الكامنة لهذا التعاون . وبعد أن رفض ممثلو عدة بلدان اشتراكية من بلدان أوروبا الشرقية وضع الاقتصادات المخططة مركزيا والاقتصادات السوقية المتقدمة النمو على قدم المساواة ، قال انه يعتبر أن البلدان النامية محقة في رغبتها في تعزيز استقلالها الاقتصادي عن طريق التعاون التقني فيما بينها وفي تغيير مركزها غير المتكافئ في النظام القائم الخاص بتقسيم العمل الدولي الرأسمالي .

٨٣ — وفيما يتصل بالعلاقة بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، قالت عدة وفود انها تعتبر ان الاثنين مترابطان ويعزز احدهما الآخر. ومن ناحية اخرى، قال ممثلون آخرون انهم يعتبرون ان التمييز بين هذين النوعين من التعاون يجب ان يظل قائما، اذ أن التعاون الاقتصادي هو الهدف النهائي والتعاون التقني وسيلة لبلوغه.

٨٤ — وشدد عدد من الممثلين على الحاجة الى نماذج جديدة من التنمية تراعي فيها التجارب والقيم المحلية والموارد الطبيعية. وكان من رأى ممثل احد البلدان النامية ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشمل ايضا "التنمية من الداخل". وشدد متكلمون عديدون على ان الاشتراك النشط من جانب السكان امر ضمني في مثل هذا التعاون التقني الذي يتصل، بشكل خاص، رغم ذلك، باحتياجات الجماهير العريضة والمجموعات الحدية من السكان. وأشاروا في هذا الصدد الى اعلان الكويت، الذي عبّر واضعوه عن الاقتناع بأن المؤتمر سيتيح فرصة فريدة لاطلاق عقال القدرة الابداعية والموارد الكامنة لبليونين من البشر.

٨٥ — واشار ممثلون عديدون لبلدان نامية وكذلك لبعض البلدان المتقدمة النمو الى عدم ملاءمة بعض اشكال التكنولوجيا المنبثقة من بحوث وتجارب البلدان المتقدمة النمو. واشاروا الى ان نقل التكنولوجيا التي لا يحسن تطويعها للاحتياجات والظروف والقدرات الحقيقية للبلدان المستفيدة، سواء عن طريق برامج التعاون التقني او عن طريق الشركات عبر الوطنية، امر ينحو الى ابقاء البلدان فقيرة والى زيادة تبعيتها، وانه ينبغي على البلدان النامية، تبعا لذلك، ان تركز على زيادة قدرتها على مراقبة وتنظيم احكام وشروط الحصول على تكنولوجيات اجنبية واستيعابها والاستفادة منها وعلى ايجاد تكنولوجيات محلية. وكان هناك اتفاق عام على ان التكنولوجيا التي يقع عليها الاختيار يجب ان تكون مناسبة لاحتياجات كل بلد وما لديه من موارد، مع الاستفادة القصوى من المهارات والقدرات المحلية.

٨٦ — ولاحظ متكلمون عديدون في هذا الصدد ان اقتسام المهارات والخبرات وتنفيذ حلول مشتركة وفقا للقيم والمعايير المحلية امر سوف يؤدي الى المزيد من الاقتصاد في استخدام الموارد الموجودة في العالم النامي. وأشير الى تزايد ارتفاع تكاليف التكنولوجيا التقليدية والتعاون التقني التقليدي في وقت يشيع فيه التضخم على نطاق العالم على انه امر يتجاوز في المتالب وسائل اقل البلدان النامية نموا واشدها تأثرا.

٨٧ — وكان من رأى ممثلين عديدين انه بدلا من الاستزادة من التجارب والتقنيات الاجنبية التي لا تستفيد منها اساسا الا النخبة، ينبغي للبلدان النامية ان تركز على استخدام مواردها وطاقاتها الانتاجية ومرافقها البحثية في الوفاء بالاحتياجات الاساسية لاغلبية السكان وفي توسيع اقتصاداتها. وان تنوع البلدان النامية في حد ذاته، برغم ما يربط بينها من اواصر وامان ومشاكل مشتركة، ليتيح مجالا لقيام علاقة متكاملة، ووجود اقتصادات تنهض على المهارات، والاسواق الواسعة، والاقلال من الاعتماد التجاري على العالم المصنع.

٨٨ — واعرب ممثل احد البلدان النامية عن رأى مؤداه ان التعاون التقني في صورة " عملية متسلسلة" تتدفق من الحدود التكنولوجية الى المجالات الاخرى للتقدم التقني ، يمكن توفيره على نحو فعال ليس فقط من قبل البلدان المتقدمة النمو ولكن ايضا من قبل البلدان النامية التي يمكن ، نتيجة لوضعها التكنولوجي الوسيط ، ان تعمل بمثابة " وصلات تطويعية " . وتتوافر لدى هذه البلدان ، بالاضافة الى انه قد سبق لها بلوغ الحدود التكنولوجية ذاتها ، معرفة بالاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية ، وذلك بفضل ما لديها من تجارب فريدة مباشرة .

٨٩ — وقال ممثل احد البلدان النامية انه قد ثبت بالتجربة ان ثمة اخطارا تكمن في التطبيق العشوائي للتكنولوجيا على مجتمعات بسيطة نسبيا ؛ وانه قد يؤدى الى تفتيت هذه المجتمعات اذا تم بطريقة عمياء ، وانه يمتص مبالغ كبيرة من رأس المال النادر ، ويتسبب في البطالة ويزيد من التبعية ويفضي الى نتائج اخرى غير مرغوب فيها . وما لم تتم المواءمة بين التكنولوجيا وبين احتياجات السكان الفقراء الذين يشكلون الغالبية العظمى في البلدان النامية ، فانهم سيفقدون ايمانهم بعملية التحول السلمي المخطط لمجتمعاتهم .

٩٠ — وقال احد الممثلين ، مشددا على ضرورة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، انه يرى انه لما كان هذا التعاون وسيلة لضمان زيادة التمتع بالحقوق الاقتصادية — حق العمل وحق التعليم وحق الصحة — فان من شأنه ايضا ان يؤدى الى تعزيز التمتع بحقوق الانسان .

٩١ — وجرى الاعراب على نطاق واسع عن الرأى القائل بان اضطلاع البلدان النامية بالمسؤوليات الرئيسية عن النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي الا يحول دون المشاركة النشطة البناءة من جانب البلدان الصناعية في الجهود التي تبذل من اجل تحقيق اهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وتم التأكيد على اهمية قيام هذه البلدان بتقديم الدعم المالي وغير المالي لكل من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستمرار انشطة التعاون التقني التقليدية . واعرب عدد من الممثلين عن اعتقادهم بأن جهود البلدان النامية لتعزيز قدراتها الجماعية يمكن ان تدعم عن طريق تعاون البلدان المتقدمة النمو — وهذه نقطة تم التأكيد عليها في المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد .

٩٢ — وهذه المسؤولية العالمية عن النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيز الاعتماد على النفس بين هذه البلدان ، منفردة ومجتمعة ، متضمنة في طبيعة هذا التعاون . واشار كثير من المتكلمين الى ان هذا الشكل من التعاون ليس بديلا للاشكال التقليدية للتعاون التقني بل مكملا لها . وكان من رأى بعض الممثلين ان الاعتماد على النفس لا يعني الاكتفاء الذاتي او التخلي عن التبادل التقني مع البلدان المتقدمة النمو .

٩٣ — وتم التشديد مرارا على ان العلاقة الوثيقة بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واقامة نظام دولي اكثر انصافا تتطلب من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية تقديم الدعم في تلبية الاحتياجات الهيكلية الطويلة الاجل لذلك النظام . ولهذا ذكرت عدة وفود أن البلدان المتقدمة النمو عليها مسؤولية سياسية لتعديل سياساتها وتشجيع التعاون الفعال فيما بين البلدان النامية .

٩٤ — وشدد كثير من الممثلين على ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس غاية في حد ذاته ولا تبادلا بسيطا للخبرة والدراية ، ولكنه فلسفة عمل مشتركة وشبكة مؤسسية لعمليات التبادل المشتركة . وكان من رأى ممثل احد البلدان النامية ان باستطاعة البلدان الاقل نموا ان تسهم ايضا في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وان كان من الجلي انه يلزم ، على سبيل المثال ، وضع برامج عمل خاصة لهذه البلدان لتسهيل التدريب وتطوير الخدمات الاستشارية . وكان من رأى ممثل آخر ان باستطاعة البلدان التي هي في وضع تكنولوجي وسيط ان تكون بمثابة " وصلات تطويعية " بفضل ما لديها من خبرة ومعرفة بما للبلدان النامية من احتياجات وظروف معينة .

٩٥ — وكان من بين التوجيهات الاخرى التي اشار اليها عدة متكلمين ما يلي : انه ينبغي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ان يعزز قدرة البلدان النامية على استخدام التكنولوجيا المناسبة وعلى بذل جهود مشتركة لتقاسم التقنيات وتطويرها ؛ وينبغي ان يشكل جزءا من المخططات الانمائية لكل دولة ؛ وينبغي ان يشمل كافة اشكال التبادل التقني بدءا من التعاون فيما بين الجامعات الى التعاون فيما بين القطاعات الخاصة والعامة ؛ وينبغي ان يشجع اشكال البحث الجماعي العملية والملائمة لاحتياجات ومستويات التنمية في البلدان المشتركة ؛ وينبغي ان يركز على وجه التخصيص ، على احتياجات اقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان المتضررة لاسباب اخرى ؛ وينبغي ان يعتمد من الناحية الاقتصادية ، الى اقصى حد ممكن ، على الامكانات المحلية وان ينطوى على التعبئة التامة لموارد السكان ؛ وينبغي ان يكون مفيدا بصفة خاصة في توفير المعرفة والخبرة اللتين تنفرد بهما البلدان النامية في سعيها الى تحقيق الاهداف الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر .

٩٦ — وكان من رأى بعض الممثلين انه يمكن وصف الرصيد المتراكم حاليا من التكنولوجيا في العالم على انه التراث المشترك للبشرية جمعاء . وعلى هذا فان ادعاءات الملكية التي ينادى بها اولئك الذين يتحكمون حاليا في التكنولوجيا عن طريق ممارسات احتكارية او شبه ذلك لا يمكن الدفاع عنها على اساس اخلاقي . واضاف واحد من هؤلاء الممثلين انه من المؤسف أن تؤدى الاختلافات الايديولوجية الى فصم عرى الوحدة الاساسية للبشرية ، مما يضر بالصالح العام لجميع الدول في تقدمها عن طريق التعاون التقني .

٩٧ — واشار ممثلون عديدون الى ما يسمى " بالحواجز الموقفية " التي تقف عقبة في سبيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي ترد فيما صدر مؤخرا عن الامم المتحدة من وثائق تتعلق بهذا الموضوع . وقالوا ان هذا المصطلح يعني موقفا عقليا معينا موروثا في اغلب الاحيان عن فترة حكم استعمارى سابقة ، وان هذه المواقف تؤيد استمرار استخدام خبراء ومؤسسات استشارية ومعدات وخدمات ومرافق تدريبية من البلدان المتقدمة النمو . ولتوضيح هذه النقطة ، ذكرت ممثلة البنك الدولي ان نسبة الخبراء الاستشاريين من البلدان النامية العاملين خارج بلدانهم في مشاريع يمولها البنك لا تزال منخفضة جدا — حوالي ٦ر٦ في المائة . واضافت ان مما يغيب دائما عن البال ان الخبراء الاستشاريين العاملين في هذه المشاريع يختارون بواسطة المقترضين وليس بواسطة البنك .

٩٨ - وكان من بين الوسائل المقترحة للتغلب على هذه الحواجز تحسين المعلومات المتوفرة عن قدرات ومرافق البلدان النامية ، وبذل جهود متضافرة من قبل البلدان النامية لضمان وصول قدراتها الى مستويات كافية من اجل الاستخدام الفعال للتعاون التقني مع البلدان الاخرى ، وزيادة الاضطلاع بمشاريع مشتركة ، واجراء تعديلات معينة في القواعد والانظمة والاجراءات والممارسات التي تطبقها حكومات البلدان والمنظمات التابعة لجهاز الامم المتحدة الانمائي .

٩٩ - كما اشير مرارا الى دور الخبراء الذين يوفدون الى البلدان النامية في اطار برامج دولية او ثنائية بقصد تدريب الموظفين المحليين على تخصصات او تقنيات معينة ؛ فطالب عدد من المشتركين بالحاح بأن يتصرف هؤلاء الخبراء بدقة على احوال ومصالح واحتياجات سكان البلدان التي يخدمون فيها كيما تكون توصياتهم مناسبة للاوضاع المحلية ، وشدد ممثل احد البلدان النامية على ضرورة اهتمام جهاز الامم المتحدة الانمائي بتخفيض مصروفاته الادارية العامة واعادة تقييم تكاليف خدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة ، مع ملاحظة ان هذه الخدمات تكون عموما اكثر تكلفة من الخدمات التي يتم الحصول عليها من مصادر غير الامم المتحدة .

١٠٠ - واضاف عديد من المتكلمين ان من المرجح ، في كثير من الحالات ، ان يضع الخبراء من البلدان النامية ، بسبب معرفتهم الوثيقة للحالة في الميدان ، توصيات تتمشى مع هذه الحالة .

١٠١ - ومن النقاط التي حظيت باهمية كبيرة في بيانات عديد من البلدان النامية ان العلاقة القائمة بين " المانح " و " المستفيد " لن تكون متفقة مع المعنى الحقيقي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ففي ظل اى علاقة من التضامن الحقيقي سيستفيد كلا الطرفين ومن ثم فان التعابير التقليدية ستكون قد عفا عليها الدهر .

١٠٢ - وقال ممثلون عديدون برفع القيود تماما عن المعونة نظرا لان التجارب السابقة قد اثبتت ان المعونة المشروطة قد احدثت اضطرابا في تنفيذ الضغط الانمائية في بعض البلدان النامية .

١٠٣ - وتكلم عدد من ممثلي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن درجة عدم تقييد اموال المعونة التي تقدمها بلدانهم . وقالوا ان درجة تحرير هذه المعونة من القيود تتراوح بين عدم التقييد التام لجميع المساعدات الثنائية الى عدم تقييد المعونة المقدمة الى اقل البلدان نموا او للبلدان المتضررة جغرافيا . وذكروا ان خدمات الخبراء المحليين ومؤسسات الخدمات الاستشارية ، ومورد المعدات ، وغير ذلك من الخدمات المحلية تستخدم في كثير من الاحيان في تنفيذ مشاريع معينة للمساعدة الانمائية والتعاون .

١٠٤ - واوضح عديد من الممثلين انه لا يمكن بلوغ مرحلة الاعتماد الجماعي على النفس دون نظام فعال وشامل للاستدلال على الامكانات والاحتياجات ولتبادل الخبرات والموارد ذات الصلة . ولهذا رحبوا بالبداية المشجعة التي بدأها برنامج الامم المتحدة الانمائي وبالعمل القيم الذي اضطلع به في هذا المجال عن طريق نظامه للاحالة لمراجع المعلومات . واعربوا عن املهم في استمرار عمل نظام الاحالة لمراجع المعلومات وفي تحسينه واستكماله وتوسيعه بانتظام لتلبية الطلبات المتزايدة .

١٠٥ — وكان من رأى احد الممثلين ان من المستصوب استخدام الشبكات الحالية والمحتمل انشاؤها فيما بين البلدان النامية على اساس قطاعي او جغرافي او لغوى او مهني . واضاف ان المنظمات غير الحكومية كانت ، في تجربة حكومته ، من افضل هذه الشبكات . واقترح ممثل آخر ، تحقيقا لنشر المعلومات على نحو فعال ، ان تضطلع الوحدة الخاصة التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بنشر مجلة للانشطة التعاونية على صعيد العالم بصورة منتظمة . واشار ممثل احد البلدان المتقدمة النمو بايجاز الى التسهيلات المتاحة للبلدان النامية عن طريق الدائرة الوطنية للمعلومات التقنية في بلده .

١٠٦ — وقال ممثلون عديدون من بلدان نامية انه ينبغي ايلاء الاولوية لنظام يكون من شأنه ان يكفل استمرار تدفق المعلومات وان يفتح قنوات جديدة للاتصال . وفي هذا الصدد ، اضاف واحد من هؤلاء الممثلين قائلا انه اذا اريد استعمال نظام الاحالة لمراجع المعلومات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في هذا الغرض ، فانه ينبغي وضع برنامج محدد لذلك مع توفير التمويل المناسب لضمان توسيعه واقامة الصلات اللازمة مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية .

١٠٧ — وكان من رأى كثير من ممثلي البلدان النامية ان احد الاهداف الثانوية للتعاون التقني فيما بين هذه البلدان — في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد — هو تمكين تلك البلدان من أن يكون لها نصيب أعدل في التجارة العالمية ، التي يتم معظمها في الوقت الحاضر مع بلدان متقدمة النمو وفيما بينها . وقال ان البلدان النامية ستكون ، بفضل التعاون التقني ، في موقف افضل لمعرفة احتياجات الاسواق المحتملة وعروض الامدادات المتوفرة في البلدان التي تتعاون معها وكان من رأى ممثلين آخرين ، تعتمد اقتصادات بلدانهم الى حد كبير على بضع سلع تصديرية ، ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن ان يكون له دور قيم في تكوين جمعيات المنتجين وفي الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في التجارة بغية جعل هذه البلدان أقل تأثرا بالتقلبات غير المتوقعة في الطلب ولمواجهة الممارسات التجارية غير المنصفة . وكان من نتيجة معدلات التبادل التجارى غير المواتية ان اصبحت بلدان نامية كثيرة ترزح تحت عبء متزايد من الديون ضاعف صعوبات تلك البلدان وحد من امكاناتها على استيراد المعدات الرأسمالية اللازمة للتنمية بها .

١٠٨ — ومن بين المجالات الجديدة أو الجديدة نسبيا للافادة العملية من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أشار عديد من الممثلين بصفة خاصة الى النقل البحرى ، والتأمين ، والاعمال المصرفية والنقل والمواصلات . وأعطى ممثلو كثير من البلدان الافريقية درجة عالية من الاولوية لتحسين النقل والمواصلات في بلدانهم وأشاروا على وجه التحديد الى عقد النقل والمواصلات في افريقيا . وقالوا انه تمكن الافادة من وضع الخبرة التي اكتسبتها بلدان نامية تحت تصرف غيرها من البلدان التي تنظر في انشاء أو توسيع صناعات مثل صناعات الخدمات هذه . كما أشار ممثلون عديدون ايضا الى امكانيات قيام تعاون تقني في مجالات مثل التعدين والهياكل الاساسية المادية والصناعة .

١٠٩ — وأعرب عدد من ممثلي البلدان النامية عن قلقهم ازاء هجرة العمال المهرة وشبه المهرة الى بلدان أخرى ، ووصفوا " استنزاف الادمغة " بأنه ظاهرة خطيرة . وقال احد الممثلين ان صادرات

بلده من اليد العاملة ، الموجهة في المقام الاول لبلدان نامية غنية ، قد بلغت ثلث مجموع القوة العاملة به ، وأعرب ممثل آخر عن رأى مفاده ان الاحوال الاجتماعية والمعيشية في البلدان النامية هي السبب وراء تدفق المواهب الى الخارج وان عملية النزوح الى الخارج لا تعزى كلية الى الظروف الاكثر جاذبية في البلدان المتقدمة النمو . وعلى حين كان من رأى بعض الممثلين انه ينبغي أن يتمثل دور البلدان المتقدمة النمو في كبح جماح " استنزاف الادمغة " في التعاون مع البلدان النامية للتوصل الى حل في هذا الشأن ، قال ممثل آخر ان بلده قد طلب الى البلدان المتقدمة النمو ان تتخذ التدابير اللازمة لعدم التشجيع على " استنزاف الادمغة " ولكنه لم يتلق اى رد .

١١٠ — وذكر أحد الممثلين ان بلده قد استضاف حلقة دراسية عن " نقل الدراية الفنية عن طريق المواطنين المغتربين " كاسهام في الجهود الرامية الى وقف استنزاف الادمغة .

١١١ — واقترحت بعض الحلول في هذا الصدد . وكان من رأى احد الممثلين انه ينبغي انشاء مؤسسات وطنية على أعلى المستويات لمواجهة استنزاف الادمغة . واقترح ممثل آخر تعويض البلدان المصدرة لليد العاملة عن خسائرها من العاملين المهرة . ورجا المؤتمر ان يوصي بانشاء " مرفق دولي تعويضي لليد العاملة " وباعداد اتفاق دولي لتنظيم تدفق اليد العاملة بطريقة تتفق مع مصالح البلدان المانحة والبلدان المستفيدة وجهود هما الانمائية . وقال ممثل اخر انه ينبغي أن تتقيد البلدان المتقدمة النمو بمدونة لقواعد السلوك تقضي بألا يجرى توظيف البلدان المتقدمة النمو لعاملين تقنيين من البلدان النامية الا بعد الحصول على اذن من حكومات البلدان التي ينتمي اليها هؤلاء العاملون .

١١٢ — وقال احد الممثلين ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يفتح آفاقا جديدة في مجالات اتضحت فيها بجلاء أوجه القصور التي يعاني منها التعاون التقني التقليدى : على مستوى القاعدة ، للوفاء بالاحتياجات الاساسية من الغذاء والتعليم والصحة والعمالة ولدى تناول حالة أضعف القطاعات السكانية . وقال ممثل احد البلدان النامية ان بعض البلدان الواقعة في جنوب المحيط الهادئ قد انتهجت مبدأ التنمية المعددة محليا والمناسبة بيئيا والتي تولي الاولوية لاشباع الاحتياجات الاساسية للسكان وتحقيق الاعتماد على الذات واقامة علاقة يسودها الانسجام بين السكان وبيئتهم .

١١٣ — وقال ممثلون عديدون ان خطط التنمية الوطنية في بلدانهم تنص على استمرار وزيادة الاستثمار الموجه نحو رعاية الانسان وزيادة خبرته التقنية وتعزيز قدرات وامكانات السكان من أجل تعبئة الموارد الاقتصادية والقدرات الانتاجية الى أقصى حد ممكن .

١١٤ — وأشار احد المتحدثين الى مسألة مخلفات الحروب ، وخاصة الالغام ، التي زرعت في اراضي بلاده اثناء الحرب العالمية الثانية ، وكيف انها اعاقت مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأودت بحياة الالاف من البشر . واقترح في هذا الخصوص تدعيم التعاون الدولي الثنائي والجماعي للتخفيف من اضرار هذه المشكلة .

١١٥ — وشدد عدد من الممثلين على وجوب ايلاء اهتمام خاص الى دور المرأة ، وهو دور ينبغي ادراك اهميته على نحو أتم على الصعيدين الاقليمي والعالمي في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ووجه أحد الممثلين الاهتمام الى وجود احساس متزايد بالحاجة فيما يتعلق بادماج المرأة في جهود التنمية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء . فالمرأة تشكل أغلبية في القطاعات الضعيفة من السكان ، سواء فيما يتعلق بالامية وسوء التغذية وانخفاض الاجور والعدالة الاجتماعية أو بالمشاركة السياسية . وألمحت الى وجود مجالات للتعاون المثمر فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بدراسة مشاكل المرأة ، وخاصة عند النظر في التكنولوجيات المناسبة .

١١٦ — وقال عديد من الممثلين انه ينبغي ان تحظى أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة جغرافيا باهتمام خاص . وانه ينبغي ان يتركز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على هذه البلدان بصفة خاصة الا انه ينبغي ألا يكون تقديم مزيد من المساعدة الى اقل البلدان نموا على حساب المعونة المقدمة الى مجموعات البلدان ذات الدخول الوسطى المتدنية بين البلدان النامية التي أحرزت بعض التقدم التقني والاقتصادي . وقال عدد من الممثلين انه ينبغي اعطاء الاولوية لبرامج التعاون التقني في مجالي النقل والمواصلات لأن من شأنها تعزيز حرية انتقال اليد العاملة .

١١٧ — وعلق ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو أهمية خاصة على التخطيط المشترك للمشاريع وترتيبات التسويق الاقليمية . وقال انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص للمعايير التقنية والاقتصادية للانتاج الصناعي واحتياجات التسويق .

١١٨ — وأشار عدد من ممثلي البلدان النامية الى التدابير والسياسات التي تتبعها حكوماتهم للنهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وذكر أحدهم انه قد تم انشاء وحدة خاصة لهذا التعاون ملحقة بهيئة التخطيط المركزية في بلده . وأعرب آخرون عن رأي مفاده انه ينبغي لكل بلد من البلدان النامية ان يتبع سياسة مناسبة للانماء التدريجي لامكاناته العلمية والتكنولوجية مع تشكيل فريق من العلماء والمهندسين والعمال المتخصصين للاخذ بالتقنيات الجديدة للانتاج .

١١٩ — وقال أحد الممثلين ان حكومته لا تختار من مشاريع التنمية سوى تلك التي تتفق مع الاهداف وخطط الانفاق الوطنية . وقال ممثل اخر ان حكومته قد أنشأت صندوقا للتنمية الريفية لمساعدة المجموعات الحدية في المناطق الريفية وانها تستخدم جزءا من الموارد المقدمة عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي لتدريب العاملين المحليين في مواضيع مثل التحضير واستخدام التكنولوجيا لاغراض التنمية الزراعية ، ووضع وتقييم المشاريع الزراعية .

١٢٠ — وشدد ممثلون عديدون تشديدا خاصا على أهمية تنظيم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي بشكل أساسي ، مع الاستفادة من المنظمات الاقليمية القائمة . وقالوا انهم يرون ان هذه المنظمات ، مثل الجهاز الاقتصادي لامريكا اللاتينية ، هي افضل من يستطيع تشجيع المبادلات العلمية والتكنولوجية التي من شأنها ان تؤدي الى قيام تعاون اقتصادي أوثق . ولاحظ احد الممثلين ان الاتصال بمنظمات مثيلة في مناطق اخرى سوف يؤدي الى قيام تعاون تقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي .

١٢١ — وأشار ممثلو البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى التطبيق العملي الذى تمارسه هذه البلدان للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وذكروا ان رابطة امم جنوب شرقي آسيا بوصفها تجمعا دون اقليمي باشرت برامج للتعاون الاقتصادى والتقني تشمل ، في جملة أمور ، انشطة تتعلق بالسلع الاساسية الرئيسية ، ولا سيما الاغذية والطاقة ، والتجارة ، والصناعة ، والتمويل ، والاعمال المصرفية ، والنقل والمواصلات ، والتنمية الاجتماعية ، بما في ذلك مشاكل العمالة المنتجة والسكان والميدانين الثقافي والاعلامي .

١٢٢ — وقال ممثلو عديد من البلدان النامية ان بوسع القطاع الخاص في بلدانهم ان يقدم داخل منطقته خدمات متقدمة في مجالي ادارة الاعمال والخدمات الاستشارية . وقال ممثلون آخرون من بلدان نامية ان حكوماتهم تقدم في اطار الاتفاقات الثنائية او المتعددة الاطراف التي تكون بلدانهم اطرافا فيها منحا دراسية وتتخذ الترتيبات لتدريب الخبراء وتبادلهم في مجالات معينة من مجالات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقال احد الممثلين ان حكومته تستخدم خبراء ومنظمات خاصة من البلدان النامية في تنفيذ مشاريعها الانمائية . ومن المجالات الاخرى التي ورد ذكرها والتي يستخدم فيها التعاون التقني الاقليمي والثنائي او يعتزم استخدامه ، المشاريع الكهرمائية المشتركة ومشاريع الاتصالات الاقليمية ومشاريع انماء احواض الانهار الاقليمية ، والهندسة الهيدرولوجية والتخطيط المشترك على الصعيد دون الاقليمي ومشاريع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك المؤسسات المالية المشتركة الناشئة .

١٢٣ — وأشار ممثلو بلدان افريقية مختلفة الى مشروع عملي تتعاون فيه هذه البلدان : وهو الخطة الرامية الى وقف التصحر في منطقة الساحل . وقالوا ان سلطات الدول التي تأثرت بالجفاف الذى حدث مؤخرا في المنطقة تشترك في لجنة دولية حكومية تضطلع بالمسؤولية عن تنسيق الخطة وأن عديدا من أعضاء اسرة منظمات الامم المتحدة يقدمون الدعم للانشطة التنفيذية الداخلة في اطار الخطة بالاضافة الى تقديم الاغاثة في حالات الطوارئ .

١٢٤ — واقترح ممثل احد البلدان النامية انه قد يكون من المستصوب ، لضمان قيام توازن في الحقوق والالتزامات بين الشركاء في مشاريع التعاون التقني ، التفكير في صياغة مدونة نموذجية لقواعد السلوك تنظم علاقاتهم المتبادلة في اطار هذه المشاريع .

١٢٥ — ووصف ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو بعض المشاريع التعاونية التي يدعمها بلده أو يرعاها . وأشار على وجه التخصيص الى المشاريع " المتداخلة " الصغيرة والمتوسطة النطاق التي تتجاوز الاشكال التقليدية للعلاقات الثنائية من حيث انها تعتمد الى حد كبير على المؤسسات الوطنية في البلدان النامية .

١٢٦ — وقال ممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ان مؤسسات تابعة لبلدانهم تقوم بمنح عقود لمؤسسات ومنظمات في بلدان نامية ، بشرط الوفاء بالمستويات المطلوبة . وذكر احدهم انه تولى أهمية خاصة الى تعزيز امكانات اقل البلدان نموا في مجالي البحث والتدريب .

١٢٧ - ومن التطبيقات العملية لمفهوم التعاون التقني التي اشار اليها عدد من المشتركين ذلك التطبيق المعروف باسم " التدريب في بلد ثالث " الذى يقوم في اطاره بلد ما بتمويل تدريب طلاب من أحد البلدان النامية في بلد نام آخر يقع عادة في نفس المنطقة . وشدد هؤلاء المتكلمون على ان هذا التدريب يكون في حالات كثيرة مناسبا لاعداد الطلاب للخدمة في بلدانهم الاصلية فيما بعد أكثر من تدريبهم في جامعات أو مؤسسات مماثلة في بلدان متقدمة النمو . وفي هذا الصدد ، اشاروا ايضا الى مرافق التدريب والبحث المتوفرة في معاهد تدعمها بلدان اعضاء في تجمعات اقليمية أو لجان اقليمية او برامج أوسع للمساعدة (مثل خطة كولومبو) .

١٢٨ - وأشار عديد من الممثلين الاخرين الى الاتفاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية التي تبرمها بلدانهم مع كثير من البلدان النامية . وتمشيا مع مبدأ اضطلاع كل بلد من البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسية عن ضمان تنميته ، وتمشيا مع مبدأ السيادة الوطنية ، كان من رأى هؤلاء المتكلمين انه ينبغي للبلدان النامية ان تضطلع بمهمة تعزيز احتياطياتها من اليد العاملة الماهرة وان تنشئ هياكلها الاقتصادية الخاصة بها كيما تتمكن من الاشتراك بفعالية في انشطة التعاون التقني على قدم المساواة ، ودون ان تتعرض لخطر الاستغلال الاقتصادى .

١٢٩ - وأشار ممثلو عدة بلدان في اوروبا الشرقية الى ان التحركات التي تمت في الآونة الاخيرة لتعميق الانفراج في العلاقات فيما بين الدول ولتعزيز السلم العالمي يمكن ان تسهم اسهاما كبيرا في ايجاد ظروف اكثر ملاءمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللتعاون الاقتصادى والعلمي والتقني الدولي بوجه عام . وفي هذا الصدد فان من شأن وقف سباق التسلح الذى يتسم بالحمق والخطورة ، واتخاذ خطوات حقيقية لنزع السلاح ان يضيفا ابعادا جديدة الى هذا التعاون وان يخلقا مصادر اضافية لتقديم المساعدة الى البلدان النامية . كما ان من شأن هذا العمل ان يكون له اثر ايجابي على حل المشاكل العالمية للبشرية ، مثل توفير الغذاء ، واستحداث موارد جديدة اساسية للطاقة ، واستغلال المحيطات والفضاء الخارجي على نطاق واسع ، والقضاء على الامراض ، وحماية البيئة .

١٣٠ - وقال عديد من الممثلين ان المؤتمر يتيح للبلدان النامية فرصة لاضفاء مزيد من القوة الدافعة على كفاحها ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والامبريالية ، ولترجمة تطلعاتها الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد الى حقيقة واقعة ، ولتدعيم استقلالها الاقتصادى والسياسي ، وللقضاء على الفقر والتخلف . وأبرز احد الممثلين اهمية وجود بيئة دولية تنعم بالسلم ، وذكر ان نزعة الهيمنة ومختلف أشكال السيطرة الاجنبية تمثل عقبات خطيرة تعترض سبيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتبادل التقني الدولي بوجه عام وحذر من الممارسة المتمثلة في استخدام عبارات جوفاء عن " الانفراج " و " نزع السلاح " كستار لاخفاء انشطة التوسع والهيمنة .

١٣١ - وأعرب ممثل احد البلدان النامية عن رأى مفاده انه ينبغي للبلدان النامية ، لكي تتغلب على العقبات التي تقف في سبيل التعاون فيما بينها ، ان تتعلم ان تغض النظر عن الاختلافات القائمة في ايديولوجياتها السياسية التي تعزى على أية حال الى الامبريالية الاستعمارية .

١٣٢ - اما فيما يتعلق بمسألة تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فقد اتفق على نطاق واسع ان مسؤولية النهوض بمثل هذا التعاون تقع على المجتمع الدولي بأسره ، ومن ثم فانه ينبغي اللجوء الى كافة مصادر التمويل ، ومن بينها البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك وبنفس القدر من الاهمية البلدان النامية ذاتها ، وفي هذا الصدد ، قال ممثل احد البلدان النامية ان المطالبة بتقديم دعم فعال من جانب البلدان المتقدمة النمو للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالاضافة الى مستوى ما تقدمه حاليا في مجال التعاون الانمائي لا يقلل من مسؤولية البلدان النامية ذاتها عن الاضطلاع بهذا التعاون التقني في حدود مواردها ، وان كانت هذه الموارد محدودة في الوقت الحاضر .

١٣٣ - وينبغي التماس كافة الاساليب الممكنة او المحتملة لتمويل المشاريع التعاونية واستخدام هذه الاساليب حسب الاقتضاء . وذكر ممثلون عديدون ان هناك ، من أجل النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، مجالا واسعا للاستخدام المبدع للعملات المحلية بطريقة يمكن ان تكمل موارد القطع الاجنبي المستخدمة في هذه العملية . وطالب عديد من الممثلين البلدان المتقدمة النمو بأن تزيد على الفور من تدفق المساعدة الانمائية الرسمية في مجموعه بغية الوصول الى الرقم المستهدف وهو ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، على النحو الموصى به في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

١٣٤ - وتكلم ممثلو عديد من البلدان النامية عن التدابير التي اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها لانشاء صناديق خاصة او لتخصيص موارد مالية في ميزانياتها الوطنية لغرض النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان الواقعة في منطقتها الاقليمية او منطقتها دون الاقليمية على وجه التخصيص او للنهوض بالتعاون التقني بوجه أعم ، حسبما يقتضي الحال . وأحاط ممثل احد البلدان المتقدمة النمو المؤتمر علما بالخطط الخاصة بانشاء مؤسسة طوعية للتعاون التقني الدولي في بلاده (٢) .

١٣٥ - وتكلم عدد من الممثلين عن الاهمية التي يمكن ان تتسم بها الترتيبات المالية لطرف ثالث في اطار برامج التعاون الثنائية . وقال ممثل اخر انه تنشأ احيانا مشاكل فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها بلده حاليا بسبب ضرورة توفير أموال مماثلة لمشاريع تستلب موارد نادرة من برامج أخرى .

١٣٦ - ونوه ممثلون عديدون بأن زيادة الاموال المخصصة لبرامج اضافية أو موسعة على الصعيد الاقليمي ستؤدي في حد ذاتها الى النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأشار بعض الممثلين ، بصفة خاصة الى زيادة الدعم المقدم الى هيئات مثل رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، والجهاز الاقتصادي لامريكا اللاتينية ، والى اللجان الاقليمية ايضا . وقال احد الممثلين ان اللجنة

---

(٢) انظر المرفق الخامس ألف لهذا التقرير .

الاقتصادية لافريقيا قد اتخذت مؤخرا تدابير من شأنها أن تؤدى الى توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان الافريقية ، ألا وهي القيام في عام ١٩٧٧ بانشاء الصندوق الاستئماني التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا .

١٣٧ــ وأعرب بعض الممثلين عن الرأى القائل بأنه لابد من تخصيص مزيد من الموارد لمنظومة الأمم المتحدة كيما يتسنى لها أن تضطلع بدورها الموسع في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاضطلاع به . وفي هذا الصدد ، ذكر عديد من الممثلين أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يواصل الاضطلاع بدوره الهام نظرا الى أنه يتيح فرصة مواتية لتعبئة الموارد المالية عن طريق التبرعات . وذكر عديد من الممثلين ان التبرعات التي تقدمها حكوماتهم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ستزداد في المستقبل ، تدعيما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٣٨ــ واقترح بعض الممثلين ان يستخدم جزء من رقم التخطيط الارشادى لموارد برنامج الامم المتحدة الانمائي من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأعلن أحد البلدان أنه قد خصص جزءا من رقم تخطيطه الارشادى لهذا الغرض . وقال ممثل أحد أقل البلدان نموا أنه لن يتسنى لهذه البلدان أن تحول أى جزء من الرقم الارشادى للتخطيط الى النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، حيث أن الرقم الارشادى للتخطيط مكرس بالفعل للوفاء بالحد الادنى من احتياجاتها . ودعا عدة ممثلين الى زيادة استخدام صناديق برنامج الامم المتحدة الانمائي الاقليمية والاقاليمية والعالمية في مشاريع تسهم في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٣٩ــ وأكد عدة ممثلين أن اجراءات البرمجة في برنامج الامم المتحدة الانمائي على درجة من المرونة تسمح بتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ولكن استخدام أو تخصيص أرقام التخطيط الارشادية للمشاريع ينبغي أن يظل من مسؤوليات البلدان المستفيدة وأن يعكس أولوياتها الوطنية .

١٤٠ــ ورأى ممثلو عدد من البلدان النامية أنه ينبغي انشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع التعاون التقني . وأضاف أحد الممثلين انه ينبغي انشاء صندوق مستقل لتلبية الاحتياجات المالية لأقل البلدان نموا من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٤١ــ غير ان عدة ممثلين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء قالوا ان هذا المسلك ليس مستصوبا لان استقلال الصندوق قد يؤدى الى عزل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن المجرى الرئيسي للتعاون التقني ويكون بذلك ذا أثر عكسي . وأوضح أحد الممثلين ، في هذا الصدد ، ان انشاء صندوق مستقل قد يحد من نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من ناحيتين : فهو ، من جهة ، يفرغ مسبقا مجال اختيار المصادر المتاحة للدول ذات السيادة الساعية للحصول على التعاون التقني وقصره على ذلك الجزء من الموارد المتاحة المحدودة التي رصدت في الصندوق ، كما انه من جهة ثانية ، قد يحدث ، برغم ما في ذلك من مفارقة ، أثرا نفسيا يقلل من احتمالات استخدام صناديق برنامج الامم المتحدة الانمائي وسائر صناديق الامم المتحدة

في اغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وذكر كذلك ان الجمعية العامة قد حذرت من انتشار الصناديق المخصصة الغرض ، وان تعزيز الصناديق في نطاق منظومة الامم المتحدة من الأمور التي أوصت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٩٧ .

١٤٢ — وفيما يتعلق بدور القطاعين العام والخاص وأهميتهما النسبية في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أعرب ممثلون كثيرون عن رأى مفاده أنه يمكن للقطاعين كليهما ان يؤديا خدمات قيمة وانه يمكن لأى منهما أن يكون الأداة المناسبة ، تبعا للظروف ، لنقل الدراية التقنية ، وللاضطلاع بمشروعات مشتركة ، وتدريب الموظفين ، وما الى ذلك من الاغراض .

١٤٣ — ورأى بعض الممثلين ان القطاع العام هو الذى ينبغي تعزيزه قبل كل شيء في البلدان النامية وتجهيزه بما يلزم للاضطلاع بالمشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع الهياكل الاساسية وما الى ذلك من المشاريع ، بالتعاون مع منشآت القطاع العام في بلدان نامية اخرى . وضرب أحد الممثلين على ذلك مثلا التعاون القائم بين بلده وبلدان نامية اخرى في انجاز دراسات مسح مشتركة للاراضي ، وبحوث مشتركة عن التلوث وانشطة مشتركة اخرى .

١٤٤ — وأبرز عدة ممثلين اهمية اتخاذ ترتيبات مؤسسية مناسبة على الصعيد الوطني بقصد تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والشروع في انشطة التعاون التقني على الصعيد الثنائي وغيره من الأصعدة . وكان ثمة تأييد قوى لانشاء جهات وصل وطنية لهذا الغرض اذا لم تكن قد انشئت حتى الآن .

١٤٥ — وأعرب عدة ممثلين عن أملهم في أن تصبح المشاريع الخاصة في البلدان النامية أشد اتصالا ببرامج التعاون . وضرب بعض الممثلين أمثلة على ذلك ببعض التدابير التي اتخذتها بلدانهم لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال القطاع الخاص كالقيام ، بالاشتراك مع بلدان نامية أخرى ، بانشاء مصارف وشركات مشتركة . وأشار بعض الممثلين الى الاتفاقيات والاتفاقات الثنائية التي انضمت اليها بلدانهم والمتصلة ببعض برامج التعاون التقني المحددة . وذكر أحد الممثلين أن بلده أنشأ لجانا مشتركة مع حوالي عشرة بلدان نامية اخرى بغرض تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في قطاعات مختلفة . وأشار عدة ممثلين من البلدان النامية الى الاتفاقات الثنائية التي تشمل التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني والتي وقعوها مع بلدان نامية اخرى ، وضربوا أمثلة على فوائد هذا التعاون . واشار عدد من الممثلين الى المنظمات او الرابطات او الآليات او الترتيبات الدولية الحكومية الاقليمية التي يجرى من خلالها تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منطقتهم الاقليمية او دون الاقليمية . كالجهاز الاقتصادى لامريكا اللاتينية ، وخطة كولومبو ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ولجنة الكاريبي للتعاون والتنمية ، والاتحاد الاقتصادى لدول غربي افريقيا ، وقدموا أمثلة لبرامج وانشطة التعاون التقني التي يشتركون فيها .

١٤٦- وأكد عدد من الممثلين ان اللجان الاقليمية ، بالنظر الى طبيعتها المتعددة التخصصات والمشتركة بين القطاعات والى دورها كوكالات منفذة لمشاريع مشتركة بين البلدان ، ينبغي أن تتولى عملية تنسين انشطة التعاون التقني على الصعيد الاقليمي .

١٤٧- وقدم ممثلو اللجان الاقليمية وصفا للاتصالات التي اجرتها اللجان مع الحكومات والمؤسسات على السواء في البلدان النامية بقصد تسهيل البحث والتدريب والمشروعات المشتركة وسائر أشكال التعاون .

١٤٨- وبينما رأى بعض الممثلين انه ينبغي ، لهذه الاسباب ، ان تكون جهات الوصل لتشجيع وتنسين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي هي اللجان الاقليمية ، ذهب آخرون الى ان تلك ينبغي ان تكون وظيفة اللجان الاقليمية وكذلك الهيئات الدولية الحكومية المناسبة التي انشأتها البلدان المشتركة لتعزيز وتنمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة المعنية . بيد انه كان هناك اتفاق واسع النطاق على ان لهذه الهيئات الدولية الحكومية دورا مفيدا تمارسه بوصفها مراكز اقليمية لتنمية وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٤٩- وتعهد ممثلو بعض هيئات أسرة منظمات الامم المتحدة بمواصلة منظماتهم تقديم الدعم لمفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقدموا موجزا عاما بما لها من انشطة وخبرات في ذلك الميدان . وقالوا انهم يرون ان هناك امكانية كبيرة لقيام البلدان النامية بمضاعفة انشطتها القطاعية وتلك المشتركة بين القطاعات بالتعاون مع منظمات هؤلاء الممثلين . واشاروا الى ما تقوم به منظماتهم من انشطة اقليمية والى اهمية جمع معلومات عن قدرات واحتياجات البلدان النامية . واضاف بعضهم ان منظماتهم تخطط لعقد اجتماعات بعد المؤتمر لوضع برامج لتنفيذ توصيات المؤتمر في نطاق مايخص منظماتهم .

١٥٠- وأعرب بعض الممثلين عن الامل في ان تقوم كل وكالة من الوكالات المتخصصة بانشاء جهات وصل داخلية لتشجيع مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولدعم الانشطة التعاونية .

١٥١- وأعرب ممثلون كثيرون عن أملهم في الا تسفر الترتيبات المؤسسية التي ترد بها توصيات في خطة عمل بوينس ايرس ، ايا كانت هذه الترتيبات ، عن تكوين بيروقراطية متضخمة . واشار بعض الممثلين الى اهمية التعاون الوثيق الفعال لجميع مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائي في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فاسترعوا الانتباه الى ماورد في اعلان الكويت بأنه " ليس بوسع اى جهاز واحد او اية مؤسسة واحدة تولي عملية تاريخية بهذا القدر من الاهمية والتعقيد " .

١٥٢- وأعرب عدة ممثلين عن رأى مفاده انه مادام ينبغي لمبدأ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ان ينفذ الى انشطة جميع مؤسسات جهاز الامم المتحدة الانمائي ، فقد يتبين ان من قبيل

التقييد الذى لا مبرر له وايجاد نوع من اللبس بل ومما يكون له أثر عكسي التفكير في انشاء منظمة أو مؤسسة خاصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأردفوا انهم يرون لذلك انه ينبغي لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية على الصعيد الاقليمي ، الا تقتصر على زيادة تركيز برمجتها على الاحتياجات الانسانية الاساسية ، بل ان تتعدى ذلك الى استخدام التكنولوجيات المناسبة لتلبية تلك الاحتياجات وبناء قدرات البلدان النامية للتعاون التقني فيما بينها . وبيّن أحد الممثلين ان نواحي القصور الاقتصادى للبلدان النامية وعملية التضخم تشكل سببا آخر لوجوب تلافي تشكيل بيروقراطية جديدة .

١٥٣ــ وأشار عدة ممثلين الى ان تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اقرار قواعد ومبادئ توجيهية تنفيذية لهذه الانشطة ، امور مازالت حتى اليوم توضع تحت اشراف برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ورأوا ان مما يخدم النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خدمة افضل في المستقبل استخدام برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه المحفل الدولي الحكومي لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ويكون ذلك ، اذا لزم الامر ، من خلال دورات استثنائية موسعة لمجلس ادارته تكون مفتوحة لجميع الدول الاعضاء . وكان من رأيهم انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ان يواصل ممارسة دوره المركزى المحفز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لانه الهيئة المركزية المعنية بالتنمية في منظومة الامم المتحدة . ورأى ممثلون آخرون انه يمكن للجنة الخاصة تكون مفتوحة لجميع الدول الاعضاء ومرتبطة بمجلس الادارة ان تعمل بوصفها الهيئة الدولية الحكومية المختصة بالنظر في هذا الموضوع .

١٥٤ــ وأكد ممثلون كثيرون ان انشطة التعاون التقني لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات المشاركة والمنفذة تتطلب ادارة وزخما جديدين . وينبغي ، لهذا الغرض ، استخدام الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقائمة داخل برنامج الامم المتحدة الانمائي وتعزيزها على النحو المناسب . وسيتضمن دور الوحدة الخاصة رصد وتعزيز وتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منظومة الامم المتحدة وادارة نظام الاحالة لمراجع المعلومات .

١٥٥ــ وذهب ممثلون عديدون للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء الى انه ليس ثمة مايدعو الى الاقتناع بفكرة انشاء بعض اجهزة دولية حكومية جديدة داخل الامم المتحدة لتتولى على سبيل الحصر تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ويرى هؤلاء الممثلون ان المؤسسات والهيئات الحالية في منظومة الامم المتحدة ، وبالتحديد برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة ، تشاطر ، كل منها في مجال اختصاصه ، اهتماما مشتركا في تعزيز هذا التعاون ، كما انها أنسب الجهات للنظر في الموضوع في اجتماعاتها الدورية .

١٥٦ــ وأشار كثير من المشتركين الى الاهتمام الذى أثاره المؤتمر ، لا في الدوائر الحكومية فحسب بل وبين الاقتصاديين والصحفيين وعامة الجمهور ، بفكرة التعاون التقني فيما بين البلدان

النامية بوصفه وسيلة تكميلية لتعزيز التنمية . واعربوا عن املهم في الا يضيع الزخم الذى ولده المؤتمر ، واقترح عدة ممثلين امكان عقد مؤتمرات بين حين وحين لاستعراض تنفيذ خطة عمل بوينس ايرس .

١٥٧ـ وأشار ممثلو بعض البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى تكامل اقتصادات البلدان الاشتراكية واقتصادات البلدان النامية ، وهو تكامل يمكن ان يستخدم في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وذكروا ان خبرات البلدان الاشتراكية في مجال التعاون التقني ، وهي ليست محصورة في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى ، يمكن ان يستفاد منها ايضا ، حسب الاقتضاء ، في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٥٨ـ وحذر احد الممثلين من محاولة جعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمثل السبيل بقصد ايجاد نظام من الاستعمار الجديد .

١٥٩ـ وقال ممثل عن دولة اشتراكية نامية في اوروبا الشرقيه انه ليكون من دواعي سرور حكومته ان تستضيف اجتماعا دوليا يعنى بمناقشة التعاون التقني في ميدان الزراعة فيما بين البلدان النامية ؛ وأعرب عن أمله في أن يوصي المؤتمر بعقد مثل هذا الاجتماع .

١٦٠ـ واقترح احد الممثلين انشاء فريق دراسة للنظر في امكانية وضع ترتيب طوعي يسمح بتجميع الاعتمادات المتعلقة بالتعاون بواسطة وحدة مقاصة متعددة الاطراف داخل اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٦١ـ واقترح احد الممثلين امكان عقد مؤتمر بعد بضع سنوات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس ايرس . ورأى ممثل اخر ان مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا سيوفر محفلا يمكن فيه تقييم ما تم لتعزيز ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

الفصل السادس

تقريرا اللجنة الرئيسية ولجنة وثائق التفويض والتدابير المتخذة بشأن هذين التقريرين من قبل المؤتمر

ألف - تقرير اللجنة الرئيسية

١٦٢ - انشأ المؤتمر ، في جلسته الثانية المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، لجنة رئيسية للنظر في البند ٩ من جدول الاعمال" اعتماد خطة عمل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية " وتقديم تقرير الى المؤتمر .

١٦٣ - وكان معروضا على اللجنة مشروع خطة العمل المقدم في مذكرة من الأمين العام للمؤتمر (A/CONF.79/5) بوصفه أساسا لمداولات اللجنة .

١٦٤ - وعقدت اللجنة سبع جلسات في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، واستمعت في جلساتها من الأولى الى الخامسة الى تعليقات من الوفود بشأن مشروع خطة العمل . وفي الجلسة الخامسة ، قررت اللجنة انشاء فريق عامل مفتوح العضوية برئاسة السيد بنجامين باسين (فنلندا) ، نائب رئيس اللجنة الرئيسية ، للنظر في مشروع خطة العمل ورفع تقرير بشأنه الى اللجنة . ونظرت اللجنة ، في جلستيها السادسة والسابعة ، في مشروع النص الذي قدمه رئيس الفريق العامل نتيجة المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع خطة العمل (A/CONF.79/MC/L.2 و Add.1 الى Add.3) .

١٦٥ - وفي الجلسة السابعة ، نظرت اللجنة في التعديلات المقدمة من بعض الوفود . وبعد مشاورات غير رسمية ، ووفق على هذه التعديلات وأدخلت على مشروع خطة العمل . وبالاضافة الى ذلك ، أحيطت اللجنة علما بأنه قد تمت الموافقة في المشاورات غير الرسمية على مشروع ديباجة لخطة العمل . وعليه ، فان نص مشروع الديباجة يرد في مشروع خطة العمل المقدم الى المؤتمر (A/CONF.79/10/Add.1) .

١٦٦ - وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أقرت اللجنة مشروع خطة العمل في مجموعه ، بصيغته المعدلة ، وأوصت المؤتمر باعتماده .

١٦٧ - وقدّم ممثل جامايكا الى اللجنة ، باسم جميع الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين المشتركة في المؤتمر ، ثلاثة مشاريع قرارات معنونة " تقديم المساعدة الى ناميبيا " ، و " المراكز الوطنية للبحث والتدريب ذات النطاق المتعدد الجنسيات " ، و " التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالي العمالة والموارد البشرية "(A/CONF.79/MC/L.3 ، و4 ، و 5) .

١٦٨ - وبعد أن استمعت اللجنة ، في جلستها السابعة ، الى تعليقات من جانب عدة وفود بشأن مشاريع القرارات الثلاثة (وكان أحدها بصيغة منقحة ، A/CONF.79/MC/L.5/Rev.1) ، وبشأن اجراءات تناولها ، وافقت أن تحيلها الى المؤتمر للنظر فيها في جلساته العامة .

التدابير المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر

١٦٩ - نظر المؤتمر ، في جلسته ١٨ المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، في مشاريع القرارات الثلاثة التي احالتها اليه اللجنة الرئيسية (أنظر الفقرة السابقة) .

١٧٠ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار المعنون " تقديم المساعدة الى ناميبيا " (A/CONF.79/MC/L.3) (١) .

١٧١ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أعرب ممثل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن شكر المجلس للمؤتمر .

١٧٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المؤتمر مشروع القرار المعنون " مراكز البحث والتدريب ذات النطاق المتعدد الجنسيات " (A/CONF.79/MC/L.4) (٢) .

١٧٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ، اعتمد المؤتمر مشروع القرار المنقح المعنون " التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالي العمالة والموارد البشرية " (A/CONF.79/MC/L.5/Rev.1) (٣) .

١٧٤ - وقبل اعتماد مشروع القرار المنقح هذا ، أعاد ممثل جمهورية المانيا الاتحادية تأكيد رأى حكومته بأن المقررات والتوصيات المتفق عليها في محافل أخرى لا تكون ملزمة الا بقدر اشتراك أعضاء كافة المجموعات في عملية اتخاذ القرارات . وقال ان ذلك الرأى ينطبق على جميع المقررات التي تشير الى قرارات من هذا النوع اتخذت في محافل أخرى . وذكر أن حكومته ترى خاصة وبقوة أنه لا ينبغي اعادة نسخ وثائق تلك المحافل الأخرى واعتبارها وثائق صادرة عن هذا المؤتمر والمؤتمرات المماثلة . والسبب الوحيد الذى لا يجعل وفده يعترض على الفقرة ٥ من مشروع القرار المنقح هو الطابع المحدد للمؤتمر المشار اليه وصلة الوثائق المذكورة في مشروع القرار بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأضاف أنه ينبغي أن يكون مفهوما أن المقرر الوارد في الفقرة ٥ المشار اليها لن يعتبر سابقة .

١٧٥ - وفي الجلسة العامة ١٩ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم السيد أ . موهيث (بنغلاديش) ، مقرر اللجنة الرئيسية ، تقرير تلك اللجنة (A/CONF.79/10) وخطة العمل التي أوصت اللجنة بأن يعتمدها المؤتمر (A/CONF.79/10/Add.1) .

---

(١) للاطلاع على النص النهائي ، أنظر الفصل الثاني من التقرير الحالي ، القرار ١ .

(٢) للاطلاع على النص النهائي ، أنظر الفصل الثاني من التقرير الحالي ، القرار ٢ .

(٣) المرجع نفسه ، القرار ٣ .

١٧٦ - وأدلى ممثل فرنسا ببيان فيما يتعلق بالفقرة ٦٠ (ج) من خطة العمل . فقال ان وفده لا يرى ، كما ذكر في محافل أخرى ، أن هناك أية علاقة بين ربط المعونة بقيود وبين نوعية المعونة . والشيء الأساسي في نظر وفده هو أن تتلقى البلدان النامية كمية متزايد من المعونة . ومما يخشى منه ، من وجهة نظر وفده ، أن يؤدى رفع القيود عن المعونة الى انخفاض مساهمات البلدان المانحة . الا أن السلطات الفرنسية تدرك تماما الصعوبات ، وأوجه القصور التي يمكن أن تنشأ بسبب آليات ربط المعونة بقيود . وبناء عليه ، فانها على استعداد تام لأن تدرس ، حالة بحالة ، نطاق التدابير اللازمة لعلاج الوضع . وبالتحديد ، فان ذلك القلق هو الذى دعا وفده الى أن يطلب تضمين الفقرة موضع الحديث اشارة الى " ترتيبات بديلة " . وأضاف ممثل فرنسا أن بيانه ، بالطبع ، لا يؤثر بأية حال على اشتراك وفده في توافق الآراء بشأن خطة العمل . وقال ان مما يسر الوفد الفرنسي أن يقدم كل تأييده لخطة العمل ، التي تمثل بالتأكيد مرحلة عظيمة الأهمية في العمل الدولي في قضية التنمية .

١٧٧ - وفي الجلسة العامة ١٩ ، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أحاط المؤتمر علما بتقرير اللجنة الرئيسية (A/CONF.79/10)، وأقر خطة العمل كما أوصت بها اللجنة الرئيسية (A/CONF.79/10/Add.1) . ووفق على أن ترقم التوصيات الواردة في خطة العمل (٤) .

باء - تقرير لجنة وثائق التفويض

١٧٨ - في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، عيّن المؤتمر ، وفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي ، لجنة لوثائق التفويض مؤلفة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، اندونيسيا ، سيشيل ، الصين ، كندا ، نيبال ، نيجيريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

١٧٩ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وانتخبت السيد هاركا باهادور غورنغ (نيبال) رئيسا لها بالاجماع .

١٨٠ - ولاحظت اللجنة من مذكرة مقدمة اليها من الأمين العام للمؤتمر ، بصيغتها المعدلة شفويا من قبل أمين اللجنة ، أنه في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ كانت الأمور كما يلي :

(أ) كانت هناك ١٣٨ دولة مشتركة في المؤتمر ؛

(ب) قدمت ، وفقا للمادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وثائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الخارجية من ممثلي ١٠١ دولة مشتركة ؛

---

(٤) للاطلاع على النص النهائي ، أنظر الفصل الأول من التقرير الحالي .

(ج) قدمت وثائق تفويض ممثلي ثلاث دول الى الأمين العام للمؤتمر على شكل برقيات من وزراء خارجية بلدانهم ؛

(د) عين ممثلو ١٨ دولة في رسائل أو مذكرات شفوية من ممثليها الدائمين أو بعثاتها الدائمة في نيويورك ، أو من سفاراتها في بيونس آيرس ؛

(هـ) وابلغت أسماء ممثلي ١١ دولة الى الأمين العام للمؤتمر من سلطات أخرى تختلف عن تلك المنصوص عليها في المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ؛

(و) وفيما يتعلق بخمس دول مشتركة في المؤتمر ، لم ترد بشأن تعيين ممثليهم أية رسالة ، ولكن الأمين العام للمؤتمر قد أبلغ بأن وثائق التفويض المناسبة لهؤلاء الممثلين قد أرسلت .

١٨١ - وبناء على اقتراح الرئيس ، وافقت اللجنة على قبول وثائق تفويض الدول الـ ١٠١ المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة السابقة . ووافقت اللجنة كذلك ، في ضوء الممارسات السابقة ، ونظرا لقصر مدة انعقاد المؤتمر ، على أنه ينبغي قبول الرسائل المشار اليها في الفقرات الفرعية (ج) و (د) و (هـ) من الفقرة السابقة ، بصفة مؤقتة ، ريثما يتم تسلم وثائق التفويض الرسمية للممثلين المعنيين . ولاحظت اللجنة أن تأكيدات قد قدمت في الحالة الأخيرة بأن وثائق التفويض المناسبة ستصل في أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك ، وفيما يتعلق بالممثلين المشار اليهم في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة السابقة ، وافقت اللجنة على أن يكون لهم الحق في الاشتراك بصفة مؤقتة في المؤتمر ، وفقا للمادة ٥ من النظام الداخلي ، على اعتبار أن وثائق تفويضهم قد أصدرت بالفعل وتجرى احالتها الى الأمين العام للمؤتمر . وأذنت اللجنة كذلك لرئيسها بابلاغ المؤتمر مباشرة بما يطرأ ، في الفترة ما بين اجتماع اللجنة والنظر في تقريرها في الجلسات العامة ، في حالة ما اذا وردت وثائق تفويض أخرى .

١٨٢ - وقال ممثل نيجيريا أن وفده ، تمشيا مع المقرر الذى اتخذ في تموز/يوليه ١٩٧٨ في اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية ، يتحفظ في موقفه بصدد وثائق التفويض المقدمة من وفد جزر القمر . وأعلنت ممثلة سيشيل تأييدها للبيان الذى أدلى به ممثل نيجيريا .

١٨٣ - وأكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جديد ، فيما يتعلق باشتراك ممثلي شيلي في المؤتمر ، الموقف الذى اتخذه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في لجنة وثائق التفويض للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٨٤ - وتحفظت ممثلة الصين في موقف حكومتها فيما يتعلق بوثائق التفويض المقدمة من وفد جمهورية كوريا . وذكرت أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكورى بأكمله ، وأن السلطات الكورية الجنوبية ليست مؤهلة بأى شكل من الأشكال لتمثيل شعب كوريا .

١٨٥ - وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان من رأى حكومته أن صلاحيات لجنة وثائق التفويض تقتصر على التحقق مما (أ) اذا كانت وثائق التفويض المقدمة موقعة من مسؤولين مأذونين للحكومات المشتركة ، (ب) اذا كانت التوقيعات سليمة ، (ج) اذا كان الأفراد المقدمون لوثائق التفويض هم

المسمون فيها . وقال ان حكومته تعتبر أن لجان وثائق التفويض ليست لها سلطة النظر في مسائل سياسية خارجية تتعلق بسياسات معينة تتبعها حكومات فردية . وبناء على ذلك ، تحفظ وفده في موقفه فيما يتعلق بالبيانات التي أدلى بها ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسيشيل والصين ونيجيريا .

١٨٦ - وبناء على اقتراح من الرئيس ، قررت اللجنة اثر ذلك تقديم هذا التقرير الى المؤتمر للموافقة عليه .

التدابير المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر

١٨٧ - في الجلسة العامة ١٧ ، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم رئيس لجنة وثائق التفويض تقرير تلك اللجنة (A/CONF.79/9) . وأضاف أنه تم ، بعد تعميم ذلك التقرير ، تلقي بعض وثائق التفويض الأخرى ، مما وصل بعدد من وردت بشأنه من الممثلين وثائق تفويض سليمة ١٠٣ . وبالاضافة الى ذلك ، وردت رسالة أخرى من نوع الرسائل المشار اليها في الفقرة ٣ (هـ) من التقرير .

١٨٨ - وأبدى ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، قائلا أنه يتحدث باسم مجموعة الدول العربية المشتركة في المؤتمر ، تحفظا صاغه في العبارات التالية :

" اشارة الى تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.79/9) ، أود أن أعلن ، باسم المجموعة العربية المشاركة في المؤتمر ، التحفظ على أوراق تفويض وفد الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة حيث أن هذا الكيان قام أساسا على العدوان واغتصاب أراضي الشعب الفلسطيني وطرده من دياره وتشريده . كما أنه لا يترك فرصة الا ويزداد توسعا على حساب جيرانه وذلك باحتلال أراضي ثلاث دول عربية أعضاء بالمنظمة الدولية واعتدائه المستمر على لبنان . وأخيرا ، تود الوفود العربية تسجيل تحفظها على أوراق تفويض وفد الكيان الصهيوني وأن تعكس الوثائق الرسمية للمؤتمر هذا التحفظ " .

١٨٩ - وذكر ممثل اسرائيل في رده أنه اذا كان المتحدث السابق قد قصد اسرائيل عندما أشار الى " الكيان الصهيوني " ، فانه يرغب في أن يسجل أن وثائق تفويض ممثل اسرائيل قد أقرت على النحو الواجب من قبل لجنة وثائق التفويض . ومن ثم ، فانه يحتار في فهم أسباب التحفظ السالف الذكر أو معناه في اطار المؤتمر .

١٩٠ - وقال رئيس المؤتمر أن كلا البيانين سيظهر في تقرير المؤتمر .

١٩١ - وفي الجلسة العامة ١٧ ، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، اعتمد المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض .

الفصل السابع

التدابير التي اتخذها المؤتمر بشأن مشروع قرار نظر فيه دون الاحالة الى اللجنة الرئيسية

١٩٢ - في الجلسة العامة ١٩ التي عقدها المؤتمر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، اقترح ممثل جامايكا ، باسم البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ المشتركة في المؤتمر ، توجيه الشكر في صورة مشروع قرار عنوانه " كلمة شكر للبلد المضيف " .

١٩٣ - واشترك في تقديم مشروع القرار المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية الأخرى .

١٩٤ - واعتمد مشروع القرار (١) .

١٩٥ - وردا على ذلك ، أدلى ممثل الأرجنتين ببيان .

---

(١) للاطلاع على النص ، أنظر الفصل الثاني من التقرير الحالي ، القرار ٤ .

الفصل الثامن

اعتماد تقرير المؤتمر

١٩٦ - قدم المقرر العام مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.79/L.2 و Add.1 و 2 و3) في الجلسة العامة ١٧ المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

١٩٧ - ونظر المؤتمر في الفصول الثالث والرابع والخامس من مشروع التقرير في الجلسة العامة ١٨ المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، واعتمدها مع ادخال بعض التعديلات .

١٩٨ - وبعد اعتماد الفصل الثالث من مشروع التقرير ، ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مشيرا الى الجملة الأخيرة من الفقرة ١٣٠ من ذلك الفصل ، أن وفده يود أن يعكس تقرير المؤتمر البيان التالي :

" وذكرت عدة وفود أن القصد من الاتهامات التي من قبيل ما أشير اليه في الفقرة المعنية هو تحويل انتباه المشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن مهمة حل المشاكل الملحة حقيقة " .

١٩٩ - وتكلم أحد الممثلين في نقطة نظام فقال ان من غير المناسب اعادة فتح مسألة تم الانتهاء منها ، اذ سبق أن أقرت الفقرة المعنية صراحة من قبل المؤتمر .

٢٠٠ - وفي الجلسة ١٩ ، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير في مجموعه ، واذن للمقرر العام أن يكمله تمشيا مع الاجراء المتبع في الأمم المتحدة ، بغية تقديمه الى الجمعية العامة في أثناء الدورة الثالثة والثلاثين .

٢٠١ - وفي الجلسة ذاتها ، وبعد بيان من الأمين العام للمؤتمر ، أدلى رئيس المؤتمر ببيان ختامي (١) ، وأعلن اختتام المؤتمر .

---

(١) للاطلاع على نص بيان الرئيس ، أنظر المرفق الرابع لهذا التقرير .

المرفقـــــات

المرفق الأول

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح المؤتمر يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨

من دواعي سروري الخاص أن أكون معكم اليوم في بوينس آيرس لافتتاح هذا المؤتمر التاريخي - مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

وأود في البداية أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر صاحب الفخامة الرئيس خورخي رافائيل فيديلا وحكومة الأرجنتين لحرارة ترحيبهما بنا ولما شملونا به من كريم ضيافة . وان الدعم والتعاون الذى دأبت الأرجنتين على ايلائهما للأمم المتحدة ليؤكدهما سخاؤها الذى تبدى في التعهد باستضافة مؤتمرين هامين للأمم المتحدة في السنتين الأخيرتين . واننا لنشعر بامتنان عميق لذلك .

اننا اذ نبدأ هذا المؤتمر اليوم انما نفتتح ما يمكن أن يكون بحق حقبة جديدة في عملية التنمية . وان أهمية المؤتمر لتتجاوز كثيرا مغزى اسمه ذى السمة التقنية البادية . ولقد أثبتت الحكومات في جميع أرجاء العالم هذه الحقيقة مرارا في أثناء الفترة التحضيرية لما ستجرونه من مداولات في الأيام الاثني عشر القادمة .

لقد أكد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى انعقد في بلغراد في الشهر الماضي على أن كامل مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد ظهر في الوقت المناسب . وفضلا عن ذلك ففي هذا العام وفي العام الفائت معا اتخذ رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قرارا خاصا بتأييد المؤتمر . وان ما يتسم به المؤتمر من عجلة وأهمية ليتضح قبل كل شيء من المستوى الرفيع للوفود المجتمعة هنا . والواقع انني أرى انه لم يحدث من قبل قط أن تجمع في مؤتمر عالمي للتنمية تعقده الأمم المتحدة هذا العدد الكبير من الوزراء المسؤولين عن التخطيط .

وهذا المؤتمر هو احدث دليل على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في ايجاد حلول للمشاكل المتشابكة لعالمنا المترابط . ويجب عدم النظر الى المؤتمرات السابقة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك المؤتمرات المعنية بالبيئة والسكان والأغذية والتصحر والمستوطنات البشرية والمياه - بل وهذا المؤتمر المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بمعزل احدها عن الآخر . ان كلا منها يشكل جزءا من استراتيجيات عالمية جديدة للتصدى للمشاكل العالمية التي تحسنا جميعا . وكل مؤتمر من هذه المؤتمرات يستفيد من سابقيه ويبني عليها ، تماما مثلما أن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذى سينعقد في العام القادم سوف يستفيد بدون شك من نتائج هذا المؤتمر ويستوعبها على النحو المناسب .

وتبعا لذلك لا يقتصر هذا المؤتمر على مرحلة ضيقة واحدة من مراحل التنمية . والأصح أنه معني ببعد أوسع للتعاون الدولي من أجل التنمية ، يحتاج الى التعزيز العاجل . والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل في مجموعه أداة حاسمة بل لا غنى عنها في العلاقات الاقتصادية الدولية الرامية الى تحسين وتعزيز استراتيجيات التنمية وبرامجها التي تمس مئات الملايين من الناس .

انه أمر يعني جميع الدول في جميع المناطق . ولكن من الواضح ان له معنى خاصا بالنسبة للعالم النامي . وكما أشارت الجمعية العامة في دورتها العادية الأخيرة ، فان الاهداف الاساسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي تعزيز اعتمادها على الذات وطنيا وجماعيا ، والارتقاء بقدراتها المبدعة على حل مشاكلها الانمائية .

وانطلاقا من ذلك أود أن أشير الى أنه من المناسب بصورة خاصة أن ينعقد هذا المؤتمر في امريكا اللاتينية ، التي تترسخ فيها جذور الحركة الرامية الى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات . انها حركة أعتقد انها ربما تدخل الآن مرحلة جديدة وحاسمة عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

وفي صميم مفهوم الاعتماد الوطني على الذات ، يكمن بطبيعة الحال تصميم جديد على ضمان الاضطلاع بجهد انمائي مختار تتم فيه الاستفادة ، على جميع الوجوه والى أقصى حد ممكن ، من الموارد البشرية والمادية المتوفرة في كل بلد من البلدان . وان الاتجاه الى افتراض أن التنمية تعني بشكل تلقائي تقريبا الحصول على مساعدات خارجية من البلدان المتقدمة النمو انما هو اتجاه إنبثق جزئيا من طابع الطوارئ لعمليات الاغاثة وبرامج التنمية الواسعة النطاق في فترة ما بعد الحرب والتي انطوت بالضرورة على قيام البلدان الأغنى بتقديم معونة ومساعدة تقنية خارجيتين الى البلدان الأفقر . كما انه انبثق جزئيا من تراث استعماري دأب في كثير من الأحيان على اهمال ما لدى السكان المحليين من مهارات ونبوغ . على أن العقد الماضي تميز بتأجج تطلعات شعوب البلدان النامية الى تحقيق طاقاتهم الذاتية وتأكيد هويتهم الثقافية ، وها نحن نشهد الآن بداية تهاوي المواقف البالية ازاء الاعتماد على الذات .

غير أن نمو الاعتماد الوطني على الذات ليس معناه أن البلدان النامية لم تعد في حاجة الى التعاون والمعونة التقنيين . وما يجب علينا أن نتحاشاه هنا هو تثبيط المبادرة المحلية وتشجيع الاعتماد على المصادر الاستشارية أو التكنولوجية الخارجية والافراط في هذا الاعتماد . ويجب أيضا الحرص على اجراء تقييم سليم للتعاون الذي يتم الحصول عليه على هذا النحو للتأكد من تمشيه مع تاريخ البلد النامي المعني وثقافته واحتياجاته الاقتصادية الخاصة .

والمسؤولية هنا مسؤولية متبادلة ، ومن دواعي سروري أن اعلم أن تسليم البلدان المتبرعة التقليدية بهذه الحقيقة آخذ في الازدياد . ومن الواضح أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نفسها لا يقل عن ذلك أهمية ، لأن البلدان النامية ذاتها هي التي يجب أن تقرر في النهاية أفضل طريقة لاستخدام مواردها الخاصة .

ولذلك فان تبادل الخبرة عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يغذى التنمية بقوة وحيوية جديدتين عاليمتي القيمة . وهناك الآن ذخيرة ضخمة من الخبرة العملية بشأن أفضل طريقة للاستفادة من المشورة الخارجية عند الحاجة اليها ، وعن كيفية اختيار أنسب التكنولوجيات في ميادين عديدة للتنمية . وهناك أيضا موارد هامة في البلدان النامية في مجال الخبرة الفنية ، ومعاهد التدريب ، والتكنولوجيا ، التي قد تجدها بلدان نامية أخرى أكثر ملاءمة في ميادين عديدة وتود بالتالي أن تستعملها . وهكذا تستطيع البلدان عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم ، على أساس من المساواة في السيادة ، بتبادل المعارف وتجميعها من خلال الاستفادة ، بأقصى درجة من الاعتماد على الذات ، من جميع ألوان التعاون التقني ، من أى مصدر كان ، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو .

كما أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يوفر صلات أكثر قوة فيما بين مخططي التنمية في بحثهم الحثيث عن نماذج جديدة ، ومناهج أكثر ابتكارا وأكثر فعالية على المستوى الوطني لاتباعها في مواجهة التحديات الهائلة للتغلب على الفقر الجماعي وسائر أشكال الحرمان . وهنا أيضا ليست المسألة رفض ما تقدمه البلدان المصنعة من موارد ، بل حاجة البلدان النامية ، بصورة عاجلة فعلا ، الى تقاسم كل ذرة من خبرتها وتفكيرها ، وكل نتيجة هامة يتم التوصل اليها عن طريق التجربة والخطأ ، في كفاحها من أجل تأمين حياة شعوبها وصحتها وانتاجيتها وقدرتها الخلاقة والنهوض بها جميعا .

وفي الوقت ذاته ، يجب علينا أن نعي أن اسئلة جديدة — اسئلة ثاقبة — تطرح الآن في البلدان المصنعة حول الاتجاه الذى ربما يلاحظ أن الافتراضات السابقة حول التنمية الاقتصادية تدفع مجتمعاتها الى السير فيه . ان المشاكل العديدة المتعلقة بالادارة الاجتماعية والاقتصادية للمدن الكبيرة ، وبالآثار البيئية وغيرها من الآثار الناجمة عن شدة التركيز الصناعي ، وباستنزاف الموارد غير المتجددة ، مشاكل تكاد لم تكن محسوسة منذ ٣٠ سنة . أما اليوم فانها أصبحت مثار قلق بالغ . ولقد بدأت بلدان نامية عديدة تشهد بالفعل بعض هذه الاتجاهات الناجمة عن نفس النماذج .

واذا استطاع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يساعد في خلق تبادل للأفكار والخبرة فيما بين مخططي التنمية في البلدان النامية على نحو أكثر استمرارا وأكثر دينامية ، فلربما ازدادت كثيرا قدرتها على معالجة هذه القضايا التي برزت حديثا نتيجة للتصنيع ونمو المدن المذهلة . ومن جميع هذه العمليات الجارية في جميع أرجاء الكرة الأرضية ، سوف يكتسب العالم في مجموعه تفهما أعمق ومجربا على نطاق أوسع لمعنى النمو كما سيتوصل الى نهج جديد لتعزيز نوعية الحياة البشرية .

ولكن لهذا المؤتمر تفرعات أخرى يجب أن نضعها في اعتبارنا . ان الهدف المتمثل في تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات يوسع أبعاد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وهو

عنصر هام في البحث عن نظام اقتصادى دولي جديد . وهناك هدف ذو أولوية في مجال الاعتماد الجماعي على الذات هو زيادة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وقد عقدت البلدان النامية اجتماعات دولية حكومية عديدة فيما بينها لمناقشة هذا التعاون ، الذى تستمد القرارات المتعلقة به من سيادتها الوطنية الفردية . وقد تم وضع جدول العمل المطلوب واتخذت تدابير ملموسة هامة وهناك الكثير غيرها يجرى اتخاذه في جميع المناطق .

لقد عبأت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نفسها بدافع من احساس عميق بالالتزام بعمليات التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وكما يوضح التقرير المقدم في الآونة الاخيرة الى الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، فان هذه المؤسسات تقدم دعما متزايدا لهذا المسعى .

على أن الوقت قد حان فيما أعتقد لاتخاذ خطوات أكثر حسما وفعّالية للاسراع بخطى التعاون فيما بين البلدان النامية في جميع الميادين ذات الصلة ، بما في ذلك الترتيبات التجارية والنقدية والمتعلقة بالتمويل الانمائي ، والنقل والمواصلات ، والمشاريع المشتركة للطاقة والتكنولوجيا ، والكثير غيرها . أما البلدان المتقدمة النمو فلها دور هام ومصلحة هامة في هذا التعاون ؛ فمن طريق تقديمها الموارد والدعم لهذه العمليات فانها سوف تشجع تعزيز التنمية العالمية وتستفيد منها على السواء .

ان للكثير من هذه الأشكال الجديدة أو الموسعة من التعاون شروط مسبقة أساسية من التعاون التقني في مجال اجراء دراسات جدوى مشتركة على صعيد ثنائي أو متعدد الأطراف ، وفيما يتعلق بالمواصفات القانونية والتقنية ، وتدريب الموظفين المتخصصين ، وتنمية القدرات الادارية . وهذه المرحلة التقنية ، التي كثيرا ما تدعو اليها الحاجة الى جوار ما يترتب عليها من تدابير اقتصادية ، تمثل جانبا آخر من جوانب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وكما شدد برنامج العمل للتعاون الاقتصادى الذى اعتمده مجلس وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بلغراد ، فان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو العملية التي تخلق الاسس التقنية لجميع أشكال التعاون الاقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية في جميع الميادين الموضوعية .

وان احتمالات اقامة البلدان النامية صلات اقتصادية متزايدة القوة فيما بينها قد تثير سؤالا حول ما اذا كان ذلك سوف يزيد من الانقسامات التي تشوب اقتصاد العالم . وتتمثل الاجابة على ذلك في اقامة هذا التعاون التقني والاقتصادى الافقي الجديد من زوايا عالمية .

ان مصدرا حيويا من مصادر القوة الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان المتقدمة النمو اليوم يستمد ويتلقى التعزيز دائما من عمليات تتماثل تماثلا واضحا مع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وان لم يطلق عليها أى اسم من هذا القبيل . انني أشير الى الشبكات الواسعة لتبادل المعارف الفكرية والعلمية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية فيما بين البلدان المتقدمة النمو ،

عن طريق ما لديها من مراكز بحث وتنمية ، وجامعات ، ومعاهد تدريب متخصصة ، ومجلات تقنية وتجارية ، ومكتبات ، ونظم اعلامية متقدمة .

ولقد كانت هذه الأسس من التعاون التقني هي التي أقامت عليها البلدان المتقدمة النمو شبكة لم يسبق لها مثيل من ترتيبات التعاون الاقتصادي فيما بينها ، سواء بشكل ثنائي أو في مجموعات واتحادات مختلفة متعددة الأطراف . وامام البلدان النامية فرصة لتشجيع قيام تعاون مماثل فيما بينها في اطار ما لها من مصالح جغرافية ومصالح متبادلة أخرى .

وليس معنى ذلك أن تضحي بالصلات البنّاءة مع البلدان المصنعة التي تسد ما لها من احتياجات انمائية متخصصة . والراجح أن الحاجة الى المزيد من الصلات مع البلدان المصنعة سوف تنمو كلما بلغت البلدان النامية مرحلة أعلى من التنمية التكنولوجية التي تراعى فيها تقاليدها وتطلعاتها بالنسبة للمستقبل .

وكما هو الحال بالنسبة لأى جانب من جوانب اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والتقنية ستكون هناك حاجة الى اجراء تعديلات وربما لن يكون ذلك أمرا سهلا . ولكن ، سنة تلو سنة ، يغدو الترابط بين جميع الاقتصادات الوطنية أكثر اتضاحا . والبلدان المتقدمة النمو تتوفر فيها الآن ملايين الوظائف بسبب تجارتها مع البلدان النامية التي تزودها بالكثير من الموارد الطبيعية والسلع الأساسية اللازمة للاقتصادات المصنعة . وينبغي ألا يخالجنا شك في الحاجة الى منح هذه الصادرات الحساسة شروطا عادلة ومستقرة وقابلة ، مع ذلك ، للتعديل دوريا . ولكن يجب على البلدان النامية أيضا أن توسع من التعاون فيما بينها لكي تستطيع الوفاء بصورة أوفى بالمطالب الواسعة النطاق لسكانها الذين يتزايدون عددا ، ويجب أن يكون لها دور أكبر بوصفها مصدرة للمنتجات المجهزة والمصنعة . على انه مع هذه الزيادة في الطلب العالمي ، فان حصة الصادرات الآتية من البلدان المتقدمة النمو من هذا الطلب لا يمكن أن تكون موضع شك أيضا .

ان تزايد هذا الترابط الاقتصادي — بين الشمال والجنوب والشرق والغرب — ليتضح من الرمز المزدوج في الشعار الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة هذا . ذلك أنه يبين كلا من جسر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كما يبين في الخطوط المنحنية الرأسية التي تربط بين نصفي الكرة ذلك الترابط الذى أشرت اليه . كما أن شعار هذا المؤتمر يقدم رمزا على الرؤيا النهائية لمشاركة انمائية عالمية ، تقوم على المساواة في السيادة . انه يبين حاجة البلدان النامية الى استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز قدرتها في جميع علاقاتها الاقتصادية الدولية .

وفي جميع هذه الاعتبارات المتعلقة بدور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وما يكمن فيه من قيمة ، ينبغي أن يكون واضحا أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس وقفا على جهاز الأمم المتحدة الانمائي . وفي حين ينبغي أن يقف هذا الجهاز على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والمساعدة حسب وعند الاقتضاء ، فان لكل بلد نام حقا نابعا من سيادته في أن يحدد علاقاته مع البلدان النامية الأخرى وكيفية تعاونه معها .

على أنه اتضح في عدة محافل أن البلدان النامية ترغب حقا في استمرار دورتي التشجيع والبرمجة اللذين تقوم بهما الأمم المتحدة بالفعل دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بل ترغب في توسيعهما . وان مشروع خطة العمل المقدم الى هذا المؤتمر ليعكس صورة للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لاقتراح ما يمكن أن ينطوي عليهما هذان الدوران المستمران ، مع مراعاة التعليقات الضافية التي طرحتها الحكومات في اللجنة التحضيرية .

ومتروك للمؤتمر أن يضع التوصيات النهائية بشأن كل هذه الامور . على انني أريد الآن أن أتعهد بقيام الأمم المتحدة بتقديم أوفى وأقوى دعم للجهود الرامية الى توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ضوء ما تصدورنه من توصيات وعلى الوجه الذى تطلبه حكوماتكم .

وانني لعلى ثقة من أن هذا المؤتمر سيبقى خالد الذكر . ان مؤتمركم هو الفرصة التاريخية لشق طريق جديد من الأمل والتعاون بين بليونين من البشر لم يتسن لهم حتى الآن الاتصال بعضهم بالبعض الآخر الا بشكل محدود . وان الصلة التي تربط بينهم لهي ما لديهم من مهارات وقدرات ابداعية لا يزال الجزء الأكبر منها بكرا لم يمس . وانكم لتستطيعون بمساعدتهم على تحديد اتجاه وهدف لتحقيق طاقاتهم الذاخرة أن تخلقوا توازنا جديدا ومحققا للاستقرار في العالم وأن تفتحوا آفاقا جديدة للبشرية . وليس هناك أساس أشد ثباتا من ذلك يمكن أن يقام عليه عالم ينعم فيه الجميع بالسلم والأمن .

مع تمنياتي لكل بكل نجاح .

المرفق الثاني

الخطاب الذي ألقاه صاحب الفخامة خورخي رافائيل بيديلا ، رئيس جمهورية الارجنتين ، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨

أود ، بالنيابة عن شعب وحكومة الأرجنتين ، الاعراب عن غبطتنا لوجودكم هنا ، وعن أملنا بأن تقوموا خلال الأيام المقبلة باستلهام مشاعر السلم والعدالة التي يجب أن تحكم جميع مساعي التعاون فيما بين الدول .

ان الأرجنتين لفخورة باستضافتكم ، وهي على استعداد ، سيرا على تقاليدها ، لمشاركة زميلاتها الدول مهمة بناء عالم أفضل .

اننا نجتمع اليوم ونحن على استعداد لتحقيق تقدم في الحوار ولتنفيذ الأفكار التي ستجعل من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية حقيقة واقعة .

ويتعين علينا ، في هذه العملية ، أن نتذكر المبدأين الرئيسيين لعملنا : التضامن الانساني وشعور الأخوة في قلوب بني البشر . وعلى قدر سيادة هذين المبدأين سيادة حقة ، ستتحدد مدى رحابة المناقشة التي تبدأ الآن وفعالية التدابير المقترحة .

من الممكن جدا أن تتزعزع آمال البعض حين يتأمل عالما يمر بآلام فليان اقتصادي واجتماعي ، وعنف ارهابي متجدد ، ونكسات خطيرة تنتاب تقدم البلدان الأقل نموا .

بيد أن هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه لنا أن نؤكد من جديد على القيم الدائمة وأن نلتزم بها : مفهومان حددهما ميثاق الامم المتحدة ، هدفان قد أصبحا ، رغم المصاعب التي صودفت ، حقيقة واقعة في عمل المنظمة .

اننا نؤمن بأن هذا المؤتمر ينعقد في ضوء هذه الخلفية من اعادة التأكيد ومن الالتزام . وكما قال البابا الراحل يوحنا الثالث والعشرون ، فان المساعدة المتبادلة بين الدول هي حاجة لا معيد عنها . ولا يمكن أن تكون مشروطة ، ولا يمكن أن تقتصر على تسهيل تبادل السلع والعوامل ، بل يتعين أيضا أن تلتمس الاقلال من صور التفاوت الموجودة بين الدول .

ولقد شهدنا واستفدنا في الماضي ، بدرجات متفاوتة ، من التعاون المقدم من بلدان أكثر تقدما أو عن طريق منظمات دولية . ونحن نحاول الآن خلق خيارات جديدة يمكن عن طريقها للبلدان النامية ذاتها ، اذ تأخذ على عاتقها مسؤولية تقديم التعاون التقني ، أن تؤدي دورا نشيطا .

ويمثل هذا خطوة هامة للغاية ، لا لأنه يطلق امكانية جديدة للتبادل فيما بين هذه البلدان فحسب ، بل ولأنه يحدد أيضا طريق التقارب والتفاهم .

بيد أنه ينبغي ألا ينظر الى هذا البعد الجديد للتعاون التقني بوصفه عملية منعزلة تماما . فان امكانياته الهائلة بوصفه عاملا يضاعف مما كان يبذل سابقا من جهود ، وملاءمته لتكثيف تطويع التكنولوجيا ، وأثره الايجابي على هجرة الموارد البشرية الماهرة ، هي عوامل ثلاثة لها ثقلها الكبير في أى عملية انمائية . ولذلك ينبغي للمؤسسات والهيئات التي ساعدت في العادة على تمويل التعاون التقني الدولي أن تنظر في تضمين برامجها للمساعدة المالية ترتيبات جديدة ؛ وسيكون هذا ولا مراء احدى نتائج المؤتمر البناءة .

لقد باشرت جمهورية الارجنتين التعاون التقني مع بلدان في هذه القارة منذ سنوات كثيرة . وهي بهذا كانت تواصل سبيل العمل الذى بدأ على أرض المعارك أثناء حروب الاستقلال واستمر في أوقات السلم كدليل دائم على رغبة شعب الارجنتين في التعاون ومشاعره نحو الاخاء .

بيد أننا نؤمن كذلك أن هذا النوع من التعاون ذو أهمية عالمية ؛ وقد قررت حكومتنا ، بنفس الروح التي دعتنا الى عرض استضافة هذا المؤتمر ، انشاء صندوق لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

وان هذا المؤتمر الذى يجمع بينكم لذو فضل خاص : فهو دعوة جديدة وقوية لقدرة الانسان الابداعية .

وان له أيضا أهمية تفوق أهمية المجال الاقتصادى والاجتماعي . فهو يوفر فرصة للتجمع لتأكيد قيمة هي أيضا قيمة سياسية ؛ وهي التعاون .

بيد أن لهذا المؤتمر ، من الناحية الاساسية ، مسوغا أدبيا . فهو يشكل جزءا من سعي عميق الجذور لاكتشاف وتمهيد الطرق التي تسمو بالحياة الانسانية في جميع أنحاء المعمورة .

انني أشهد هذا الاحتفال بالنيابة عن شعب الارجنتين وحكومتها وكلي يقين بأن المؤتمر الذى يبدأ اليوم يسير على الدرب الصحيح . وهو أيضا برهان على تصميم جماعي على وضع طرق جديدة للاقلال من التفاوت فيما بين الدول ، ومن ثم فيما بين الأفراد الذين يشكلون الهدف النهائي لعملنا .

انني أتمنى لكم نجاحا عظيما في العمل الذى تبدأونه اليوم .

المرفـق الثالث

بيان صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال ولي عهـد المملكة الاردنية الهاشمية في جلسة عامة للمؤتمر عقـدت فـي ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٨

سمي التعاون الفني بين الدول النامية بأنه "بعد جديد للتعاون الدولي من أجـل التنمية" . ويبدو لي أنه من حيث الفكرة ليس "جديدا" كما أنه ليس مجرد "بعد" .

ليس جديدا لأنه عندما شارك العرب قبل قرون خلت الشرق والغرب معلوماتهم العلميـة والتكنولوجية كان ذلك في الحقيقة تعاونا فنيا بين الدول النامية ، لكن دون استعمال المصطلـح المعاصر . وبالطبع فقد تغيرت الامور منذ ذلك الحين في الوطن العربي وفي الغرب على السواء . لكن التعاون الفني بين الدول النامية استمر ليربط بين الاميركتين الوسطى والجنوبية ، ويمتد من الصين والهند الى العالم الاسلامي ، وعبر افريقيا والبحر الابيض المتوسط الى أوروبا ، الى أن كانت الانجازات التكنولوجية الاخيرة فشطرت الكرة الارضية الى منطقة شمالية وأخرى جنوبية لتوسع الهـوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون .

ان التعاون الفني بين الدول النامية كمفهوم ليس جديدا ، انما الجديد هو المصطلحات المستعملة لترويجه ، وجاء في مذكرة مقدمة للمؤتمر من أمين عام المؤتمر أنه "وراء المصطلحات كـ 'تقوية المؤسسات' و 'تزويد المعلومات وتبادلها' و 'اعادة توجيه الامكانات' ، وراء هذه المصطلحـات تكمن على وجه التحديد تلك العمليات التي وفرت الشرايين والقنوات الحيوية للتقدم الانساني بأسـره في كل مكان وفي كل زمان عبر العصور" .

ان التعاون الفني بين الدول النامية ليس مجرد بعد ولكنه حركة قائمة بذاتها أصبحـت ضرورتها الحتمية في الفترة الاخيرة أكثر وضوحا للعالم النامي بسبب الصعوبات التي تواجههـا العلاقات بين الشمال والجنوب . وتكمل هذه الحركة بشكل كبير الجهود لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . ولم تؤد المحاولات نحو ايجاد حوار ذي معنى بين الشمال والجنوب حتى الآن الا الـى سلسلة من الاحاديث الفردية من جانب واحد "تتسم بالصخب العارم دون أن تدل على شيء" . وقد أدت هذه الحالة ، وبصورة حتمية الى ادراك أكبر في العالم النامي للحاجة الى الاعتماد على النفس قوميا وجماعيا . وضمن هذا الاطار يمكن تفهم اعلان الكويت في الخامس من حزيران/يونيه من عـام ١٩٧٧ عندما وصف التعاون الفني بين الدول النامية بأنه "حتمية تاريخية ولدتها الحاجة الى نظام عالمي جديد" . ولقد أصاب هذا الاعلان الحقيقة عندما سمي التعاون الفني بين الدول الناميـة "عملية واعية منظمة ذات دوافع سياسية طورت من أجل ايجاد اطار من الروابط المتعددة الأطـراف بين الدول النامية" .

ان هذه الروابط متعددة الاطراف ضرورية ليس فقط للتعبير عن الآراء المتباينة ضمن العالم النامي وللاعراب عن موقف أكثر تجانسا ضمن اطار علاقات ذلك العالم مع العالم المتقدم ولكن أيضا ، وقبل كل شيء ، لاستنباط طرق ووسائل جديدة لتحسين عملية التنمية نفسها وتسريعها ، وهذا أمر أساسي لانه رغم التقدم الكبير الذى أحرز على المستوى العالمي خلال العقدين الاخيرين لا تزال فئات هائلة من سكان العالم محرومة من ثمار هذا التقدم . فبينما نما ثراء الدول المتقدمة بشكل عام لا زالت الدول النامية " تلهث بتسارع لتبقى في نفس المكان " . وفي الحقيقة أصبح بعض تلك الدول أشد فقرا نتيجة عوامل محلية وعالمية مختلفة .

ولقد جاء في التقرير عن التقدم العالمي الذى نشره البنك الدولي قبل بضعة أيام أن ٨٠٠ مليون انسان لا يزالون يعيشون في حالة من " الفقر الكامل " الذى وصفه رئيس ذلك البنك بأنه " نمط حياتي يتسم بسوء التغذية ، والامية ، والمرض ، والبيئة البائسة ، والنسبة العالية في وفيات الأطفال ، والمعدل المنخفض للعمر ، وذلك الى درجة تقل بكثير عن أى تعريف معقول للكرامة الانسانية " .

ورغم الاهداف النبيلة التي تكمن وراء عقود التنمية ورغم الاستراتيجيات المختلفة التي تم تبنيها لمعالجة التباين الكبير في الوضع الاقتصادى العالمي بشكل عام ، تبقى الحقيقة اليوم أن سكان الدول المتقدمة ، وهم أقل من ثلث سكان العالم ، يحققون ويتمتعون بثلثي الانتاج الاجمالي للعالم بأسره ، أما الدول النامية فهي توفر ثلث صادرات العالم من السلع الاساسية ، باستثناء الوقود مقارنة بعشر واحد فقط من السلع المصنعة ، وبينما تزداد الافواه التي تحتاج الى الطعام في الدول النامية فلم يؤد التضخم المصحوب بالركود الاقتصادى العالمي الا الى زيادة اضعاف مقدرة هذه الدول على مواجهة تحدى التقدم الاقتصادى .

لقد عرف الفقر بأنه " حالة اقتصادية تمنع المرء من التوجه الى أى مكان سوى الى الدين " وأن عبء الديون الخارجية القائمة للدول النامية يسارع بالوصول الى نسب لا يمكن تحملها . ويقدر الآن أن ما يقرب من ١٧ في المائة من عوائد التصدير التي تحققها الدول النامية الاشد فقرا وغير المصدرة للنفط ينفق على مواجهة التزامات الديون . ورغم الخطوات الايجابية التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة في سبيل التخفيف من هذه المشكلة الا أنه يترتب القيام بالمزيد من الجهود اذا ما أريد للدول النامية أن تكون قادرة على الاستفادة القصوى من مواردها المحدودة .

لا أود أن أثقل عليكم بالحقائق والارقام عن الاوضاع البائسة في العالم النامي . لكني أود أن أؤكد أن حالة عدم التوازن في الوضع الاقتصادى العالمي واستمرار اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لن تكون ضارة بمستقبل العالم من الناحية الاقتصادية والسياسية فحسب بل انها لا تتفق والقيم الانسانية الاساسية .

منذ سنوات عديدة خلت ، قال سياسي بريطاني ان العالم تملكه " الاقلية بل الاقلية القليلة " . وقد لا يزال هذا القول صحيحا في يومنا هذا . الا أن الوعي يتزايد بأن مستقبل العالم مرهون الى حد كبير بما يمكن للانسانية مجتمعة أن تقوم به نحو " الفقراء والفقراء جدا " الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان المعمورة . ولم يسبق في التاريخ أن كان مصير " الاقلية بل الاقلية القليلة " مرتبطا ذلك الرباط الوثيق بمصير " الفقراء والفقراء جدا " .

يوجد داخل العالم النامي الذى يسمى أحيانا العالم الثالث ما يمكن أن يسمى " العالم الرابع " — عالم الاقل نموا — المأهول بأولئك الذين يفوق عوزهم بنسبة أكبر مقدرتهم على التغلب على ذلك العوز . ورغم أن مصيرهم ينال اهتماما متزايدا منذ بضع سنين ، الا أن الكثير يبقى ليبذل من أجلهم ، ويستطيع التعاون الفني بين الدول النامية أن يلعب دورا كبيرا في الجهد الدولي الذى يبذل في سبيلهم .

وبالاضافة الى مجموعة الدول الاقل نموا داخل العالم النامي ، هناك اتجاه في الوقت الحاضر الى تشكيل مجموعات أو نواد بهدف الترويج للمصالح المشتركة الخاصة أو الدفاع عنها مما يؤدى الى تكاثر الاجهزة أو الميكانيكيات الجماعية التي تميل أحيانا بطبيعة وظائفها الى عرقلة عملية التنمية الاقليمية والدولية . فهناك مثلا البلدان المنتجة للنفط والبلدان المحاطة بحرا ، والبلدان المحاطة برا ، والبلدان المتجمعة على أساس من السلع المشتركة . . . الخ . والحق يقال ان المشكلات الخاصة تحتاج الى عناية خاصة . لكن هذا التشرذم في العالم النامي يجب أن لا يؤدى الى تشرذم أهداف العالم النامي واضعاف مكانته العامة ، فهناك بلدان كبلدى الاردن ، ليست جزرا ، وليست مغلقة برا ، كما انها ليست منتجة للنفط . . . الخ . ومثل هذه البلدان تشكل الاغلبية في العالم النامي . ويجب أن لا تعتبر مصالحها سطحية وتهمل مشكلاتها بسبب انها مثل هذه البلدان لم تشكل أو تنخرط في ناد بعد .

كذلك دعوني أؤكد أن الجهود الفردية للدول يجب أن تبقى مقياسا هاما للمساعدة الفنية . فالانجاز الجيد في جهود التنمية يجب أن يكافأ لا أن يعاقب ، كما يجب أن لا تحرم الدول التي تحقق معدلات نماء مشجعة من فرص الحصول على القروض السهلة وما شابهها من المعاملة المميزة حتى تحقق مستوى كريما من التنمية . ومثل هذه الدول التي تحرم فجأة في الوقت الحاضر من بعض الامتيازات وتصاب في نفس الوقت بتضخم داخلي وركود خارجي ، تفقد الحافز وتثبط عزيمتها وتبدأ بالتراجع في جهدها التنموى ، وهكذا يجب كسر الحلقة المفرغة المتسببة عن ذلك بواسطة اعادة النظر في مقاييس التأهيل التي يتطلبها العون للدول النامية .

ان مصطلح " الاعتماد المتبادل " الكثير الاستعمال والذى كثر سوء استعماله يجب أن ينظر اليه نظرة مختلفة . ومن المؤمل أن يساعد هذا المؤتمر على زيادة ادراك الحاجة الى ايجاد اعتماد متبادل متصادل يحل محل العلاقة " الهرمية " القائمة بين الشمال والجنوب . وعلى أية حال ، فبالاضافة الى مساعدة الدول النامية على التفاوض بفعالية أكبر ضمن اطار نظام اقتصادى عالمي جديد ، فان للتعاون الفني بين الدول النامية أهدافا ذاتية مساوية من حيث الاهمية . ولكن دعوني أؤكد قبل الخوض في تلك الاهداف أن التعاون الفني بين الدول النامية لا يقصد منه أن يحل محل العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب كما لا يقصد أن يستعمل كحجة ضد استمرارية التدفقات الفنية من الشمال الى الجنوب . وفي الحقيقة فان تعاونا أكثر تلاحما وفعالية بين الدول النامية سيحتاج ويستدعي دعما فنيا مقابلا من الشمال اذ أنه سيزيد مقدرة الدول النامية على استيعاب المستوردات الفنية وغيرها من الدول المتقدمة .

ان الاهداف الرئيسية للتعاون الفني بين الدول النامية هي تعزيز الاعتماد على النفس قوميا وجماعيا وتقوية فعالية التعاون الفني الدولي . ولكن قبل احراز أى تقدم باتجاه تحقيق هذه الاهداف ، علينا نحن في البلدان النامية أن نتغلب على ما يسمى بـ " العوائق النابعة من الاتجاهات أو المواقف " ، علينا أن نعمق ثقتنا في قدرة البلدان النامية الاخرى وأن نؤمن بمبدأ العون المشترك من أجل النفع المشترك . وعلى الكثير منا تعديل الاستراتيجيات التنموية التقليدية الموجهة نحو النماء وبذل اهتمام أكبر بآثارها من الناحية التوزيعية . وكذلك يجب على كثير من مخططينا ، الذين تدربوا في التخطيط التقليدى واكتسبوا خبراتهم فيه ، أن يعيدوا تنظيم أفكارهم من أجل الوصول الى انطلاقة جديدة . ان اهتماما أكبر يجب أن يوجه نحو القيم والظروف المحلية في عملية التخطيط . واضافة الى ذلك ، فان المخططين المثقلين دائما ، وعلى نحو مفرط بالتراث القومي والتاريخي والسياسي يميلون الى تحليل نواقص الماضي أكثر من ميلهم الى تحليل امكانات المستقبل . وهكذا يظهر الميل الى لوم الآخرين على الفشل ، والاختباء وراء الشعارات وبالتالي عدم وضوح رؤيا الواقع والحقيقة .

وبالطبع فبالاضافة الى الضعف الذى قد يكون عليه المخططون وواضعو السياسات ، هناك مشكلات حقيقية تعيق التنمية عن طريق التعاون الفني ، مثال ذلك : عدم توفر البنية التحتية القومية المناسبة ، والتطعيم المتكلف بالتكنولوجيا المعقدة ، والتكييف السياسي الداخلي المؤدى الى البحث عن فوائد قصيرة المدى بدل التخطيط طويل المدى ، والتعقيدات الاجتماعية والتقليدية التي تقف عوائق في وجه التكنولوجيا الحديثة ، وعدم توفر الانظمة التعليمية والتسهيلات التدريبية الموجهة نحو تدعيم عملية التخطيط المناسب . . . الخ . ومن المتوقع أن يساعد التعاون الفني بين الدول النامية هذه الدول على مقارنة ملاحظاتها على هذه المشكلات والاستفادة من خبرات بعضها البعض في سبيل المنفعة المشتركة للجميع . ويمكن لهذا المؤتمر أن يضع البداية لتفحص ذاتي ناقد مصحوب بالايمان بأن فهم المشكلة هو أول خطوة على طريق حلها . نحن في الدول النامية بحاجة الى العون . ولكن هل نعمل ما فيه الكفاية لمساعدة أنفسنا ؟ من المؤمل أن تجيب مداولاتكم في الايام القادمة على هذا السؤال وغيره من الاسئلة .

انني أؤمن بقوة بأنه اذا ما توفرت الارادة السياسية لدى أولئك الذين يتحملون مسؤولية ادارة أمور التجمعات السكانية الضخمة في الاقطار النامية فانه يمكن تذليل الصعوبات التي بدت حتى الآن مستحيلة . ويجب أن يؤخذ بالاعتبار أنه لفترة طويلة امتدت عبر عدة قرون لم تكن الحضارات القديمة التي ترعرعت فيما يسمى اليوم بالاقطار النامية ، والتي استمدت منها البشرية جمعاء أولى ابتكاراتها الفكرية العلمية والتكنولوجية الهامة ، لم تكن تلك الحضارات بعيدة عن بعضها البعض فحسب بل كانت غير قادرة على الاستمرار في اغناء الافكار والمهارات لديها وفي ما بينها عن طريق التبادل . ان هذا التجزؤ في مخزون المعرفة البشرية قد أدى من جهة الى نوع من الركود بين عدد كبير من سكان العالم والى ظهور عدد صغير نسبيا من الدول استأثرت بقوة هائلة من جهة أخرى . ورغم أن هذه الدول قد أمدت الدول النامية بالعون الكثير الا أن ذلك العون لم يكن كافيا كمّا أو نوعا . وهكذا نجم عدم التوازن القائم بين الشمال والجنوب .

ان التعاون الفني بين الدول النامية يطرح تحديا للتخلص من قنوات التفاعل الضيقة التي كانت قائمة بين الامم في الماضي كي يكرس العالم كله كمصدر لمساعدة الدول النامية على حل مشكلات من الضخامة لم يسبق مجابهتها بصورة منظمة من قبل في فترة قصيرة من الوقت وبمثل هذه المصادر المالية المحدودة .

انني من منطقة تتواجد فيها مجموعة فريدة من الدول النامية تتفاوت من الاقل نموا الى أخرى تنعم بمصادر مالية هائلة ولكن ببنية تكنولوجية غير ملائمة . وهي منطقة تعاني من مشكلات سياسية معقدة ويعتمد على استقرارها والى درجة كبيرة ، سلام العالم وأمنه . وبالنسبة للتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الفني فان هذه المنطقة تتمتع بامكانيات ضخمة . فهناك في الوقت الحاضر بعض أقطار تتمتع بمصادر مالية ضخمة لكنها تفتقر الى القوى البشرية ، بينما بعضها الآخر يتمتع بوفرة في المصادر البشرية لكنه يفتقر الى المصادر المالية .

ان التجربة المحدودة في التعاون الفني على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي التي اكتسبتها حتى الآن دول منطقة غرب آسيا تظهر بوضوح المجال الواسع للتكامل . وانني على يقين بأن هذا المؤتمر والحركة العالمية لتدعيم التعاون الفني بين الدول النامية سيوفران مزيدا من التشجيع لتحديد المشاريع وتنفيذها على المستوى الاقليمي بشكل يقضي على الازدواجية ويوفر على الاقطار المعنية الجهود الانفرادية المكلفة ، ويعوض عن ذلك بالجهود الجماعية المؤدية الى النفع المتبادل .

لقد قامت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بالكثير من أعمال البحث الاساسي حول هذا الموضوع . وقد تطرقت احدى دراساتها الحديثة الى جدوى اقامة مركز عربي اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها . ان بلدي يقدم دعمه الكامل لهذه الفكرة نظرا للحاجة الماسة الى مثل هذا المركز وللفوائد الجمة التي يمكن أن يقدمها في الحال وعلى المدى الطويل . ونحن نشعر بأن مثل هذا المركز يجب ألا يؤدي الى انشاء بيروقراطية محظية ، بل يجب أن يكون مركزا فنيا للتحليل والتقييم يعمل لمساعدة كل قطر في المنطقة على استغلال طاقته الكامنة والاستفادة مما تقدمه الاقطار الاخرى في المنطقة ، وذلك على أكمل وجه . وكذلك يجب أن يساعد هذا المركز على تحديد " التكنولوجيا المناسبة " وتسهيل مهمة تجميع مصادر المنطقة بهدف تنمية مثل هذه التكنولوجيا .

ان غرب آسيا منطقة تتمتع بمزيج زخم من المصادر المالية والطبيعية والبشرية ، لكن هذه المصادر لم تستغل بكاملها بعد . فهنالك على سبيل المثال امكانية عقد اتفاقيات على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي للقيام ببرامج مشاركة صناعية حيث تكمل الاطراف المتعاقدة مصادر بعضها البعض ليتخصص كل بلد في حقل مكمل من الصناعة المختارة وبالتالي تتمتع منتوجات تلك الصناعة بأفضلية السوق الاقليمي بأسره . وقد علمت أن رابطة شعوب جنوب شرق آسيا قد عقدت مثل هذه الاتفاقية بنجاح في حقل الصناعات الزراعية ، وهو حقل بقي مهملا لمدة طويلة في منطقتنا .

وضمن منطقة غرب آسيا فان تجربة بلدي في التنمية الاقتصادية تجربة فريدة . فبالرغم من كونه مسرحا للصراعات المسلحة ثلاث مرات خلال عقد واحد ، وتعرضه لهجرات سكانية كبيرة بالاضافة الى

كافة المشكلات السياسية التي تخلفها الحروب ، ومعاناته نتيجة لذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة ، فقد سار الاردن قدما بخططه التنموية يحدوه الايمان بأن التفاؤل هو السياسة العملية مهما حدث في المنطقة ، ومنذ فترة خطة التنمية الثلاثية الاولى عام ١٩٧٢ واثناء خطة التنمية الخمسية الحالية ، ضاعفنا تقريبا دخلنا الفردي بالاسعار الحالية . ولكن لهذا التقدم مضلاته ، مثال ذلك أن امكانية الاردن على الحصول على تمويل سهل من مؤسسات كالبنك الدولي قد تناقصت بينما ثمار التنمية قد تلاشت الى حد كبير بفعل الضغوط التضخمية التي يواجهها الاردن .

وضمن ذلك السياق فان انماط توزيع فوائد النمو تشغل تفكيرنا أيضا . فنحن كمعظم الدول النامية ماضون في البحث عن طرق ووسائل في القطاعين العام والخاص لتحقيق توزيع أفضل . وفي حالتنا تكمن احدى الطرق الممكنة لتحقيق ذلك في الاستفادة الامثل من نظامنا المصرفي ، وخاصة مؤسسات الاقراض المتخصصة ، لتمويل مشاريعنا التنموية ذات الصبغة الاجتماعية . ويمكن في حالة الدول المصدرة للقوى العاملة استخدام هذه المؤسسات أيضا لاستغلال تحويلات العمال من الخارج بشكل أفضل ، وفي الوقت الحاضر فان هذا المصدر المالي الفني يستعمل لشراء سلع كمالية استهلاكية لا تعيق التنمية فحسب بل وتشجع التضخم . وان تفاهما دوليا حول استعمال أفضل للأموال عن طريق تنظيم هجرات العمال مصحوب بحوافز للاستثمارات ذات المحتوى الاجتماعي القوى داخل البلدان المصدرة للعمال سيساعد كثيرا في مواجهة تحدى التنمية المتزنة ككل .

ان الاردن بلد فقير نسبيا في مصادره الطبيعية لكنه غني في مصادره البشرية ، وفي تخطيطنا التنموي أولينا ، ولا نزال ، أهمية خاصة للناحية الاجتماعية والانسانية . وكما يقول جلالة الملك الحسين دائما " الانسان هو مركز الثقل في جهودنا التنموية " . ونحن نولي ضمن جهودنا لتنمية مصادرنا البشرية ، اهتماما خاصا بدور المرأة ، وهو دور يجب ادراك أهميته بشكل أفضل على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي في نطاق التعاون الفني بين الدول النامية .

لقد مارسنا التعاون الفني بين الدول النامية لعدة عقود من الزمن ، وذلك على شكل تزويد الدول النامية الاخرى في المنطقة بالعمال المهرة وشبه المهرة . ويعمل الآن أكثر من ثلث القوى الاردنية العاملة في الخارج وبشكل رئيسي في بلدان المنطقة كالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة . ان ٦٦ في المائة من مهندسينا و ٤٨ في المائة من مهندسينا الزراعيين و ٣٤ في المائة من أطبائنا و ٢٤ في المائة من صيادلتنا يعملون في الخارج ، وبالمشابه فقد وقعنا ضمن اطار التعاون الفني بين الدول النامية اتفاقيات للمساعدات الفنية مع أقطار نامية أخرى في المنطقة كمصر والعراق وسوريا . وان تقريرنا الوطني المقدم الى هذا المؤتمر يتضمن تفاصيل مختلف النواحي التي نمارس فيها التعاون الفني بين الدول النامية ، لذلك فاني لا أود أن آخذ وقتكم في توضيح مدى التزام الاردن وايمانه العميق بالتعاون الفني بين الدول النامية .

لكن اسمحوا لي أن أركز على ناحية واحدة ستكون موضوع مداولاتكم في البند رقم ٨ من جدول الاعمال . ان من الواضح فيما يتعلق بتزويد المصادر البشرية وبهجرة العقول والخبرات أن العالم بصورة عامة لا يزال يميز في المعاملة بين صادرات رأس المال وصادرات العمال . هناك حاجة لتعويض

البلدان المصدرة للعمال عن فقدانها للمهارات اللازمة في عملية التنمية الوطنية وقد سنحت لي الفرصة في الاجتماع الثالث والستين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف أن اقترح انشاء صندوق دولي للتعويضات العمالية . وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالاجماع في دورتها الثانية والثلاثين قرارا يتعلق بهذا الموضوع . وقد بدأت منظمة العمل الدولية وكذلك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية العمل من أجل ترجمة هذه الفكرة الى الواقع . وانني أرجو دعم هذا المؤتمر لهذا الاقتراح وذلك للسير قدما بتلك الفكرة التي نالت تأييد ودعم البلدان ذات العلاقة المباشرة ، والتي ستؤدي الى اتفاقية دولية مرضية لتنظيم تدفق العمال بطريقة تنسجم مع المصالح والجهود التنموية للبلدان المصدرة والبلدان المستوردة للعمال .

ان الاردن ملتزم التزاما قويا بأهداف الامم المتحدة ومبادئها وهو كذلك مؤيد مخلص لنظامها التنموي ، ونحن نقدر هذا النظام ومدينون للمساعدة القيمة التي نتلقاها منه . وايمانا منا بالتزامنا نحو النظام التنموي للامم المتحدة ودون الرغبة في أن نقف موقف الناقدين ، أود أن أورد بعض الملاحظات حول هذا النظام . نحن نرحب بالاقتراحات البناءة الواردة في مسودة التوصيات المتعلقة بذلك النظام ، ولكن من الواضح أن النظام الحالي يحتاج ، فيما يتعلق باطار المساعدة الفنية ، الى تنظيم وتكييف أكبر بالنسبة لمتطلبات التعاون الفني بين الدول النامية . وبصراحة فان الدول النامية تحتاج الى جهود أكثر وتقارير أقل . ان ما نحتاج اليه ليس المزيد من الافكار بل الوسائل لترجمة تلك الافكار الى حقائق . ان خبيرا للامم المتحدة يقدم المساعدة في مركز فني في بلد نام لهو أكثر فائدة من رهط من الخبراء في المقر الرئيسي يقومون بتحليل الاتجاهات الاقتصادية لذلك البلد مهما كان ذلك التحليل هاما . وربما تحتاج معهم اللجان الاقتصادية الاقليمية الى مراجعة ضمن هذا الاعتبار .

لقد شاركنا في الجهود لاعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة وتابعنا باهتمام الاجراءات التي اتخذت لتطبيق قرار الجمعية العامة بهذا الخصوص ، واننا نرحب باجراء أسرع في هذا المضمار على المستويين الاقليمي والميداني .

وعودة الى الاجراءات العملية التي اتخذت في نطاق التعاون الفني بين الدول النامية ، دعوني أعرب عن ترحيبنا الشديد بنظام توجيه المعلومات الذي انشئ حديثا . وكم أصابتني الدهشة خلال رحلاتي الى بلدان نامية عديدة لعدم توفر المعلومات عما يستطيع كل جانب أن يقدمه للآخر في مجال التعاون الفني . ولذلك فاني في غنى عن التأكيد على فائدة نظام توجيه المعلومات هذا في تسهيل عملية التعاون الفني بين الدول النامية ، وآمل زيادة على ذلك أن يكون انشاء تجميع للمعلومات موازيا على المستوى الاقليمي ، وربما من خلال اللجان الاقتصادية الاقليمية ، الخطوة الاولى نحو تشجيع المشاريع ذات النطاق الاقليمي والتي تعمل على تجميع المصادر . ويمكن أن يؤدي هذا بالنتيجة الى تخطيط اقليمي مركزي وفي النهاية الى مرحلة تقوم فيها البلدان النامية ذات المصالح المشتركة ومن خلال تقارب مصالحها بتخطي الاعتبارات الضيقة للسيادة والمصالح المحلية وبتجميع

المصادر بهدف تنمية كامل الاقليم أو المنطقة ككل . قد تبدو هذه الافكار الآن خيالية بعيدة المنال ، ولكني أؤمن بأنه لأمر بنّاء أن يبقى المرء متفائلا يحدوه الأمل شرط ألا يفقد الصلة بالواقع .

ولقد تأثرت كثيرا بشعار هذا المؤتمر . انه يعبر عن " جسر عبر الجنوب " ، ودعوني أجازف فأقول انه جسر فوق مياه مضطربة ، وقد بني على ركائز لا تزال هشة . وعلى أية حال ، فان العالم النامي قد وصل بهذا المؤتمر في بوينس آيرس الى الجسر ويجب الآن عبوره . دعونا نأمل أن على الجانب الآخر للجسر تقع أرض الوفرة يحميها مستقبل من السلام والازدهار . واسمحوا لي في النهاية أن أتمنى لكم جميعا التوفيق في عبور الجسر .

المرفق الرابع

البيان الذى ألقاه رئيس المؤتمر في الجلسة العامة ١٩ (الختامية) للمؤتمر المعقودة في ١٢ ايلول /سبتمبر١٩٧٨

لقد انتهت مهامنا . ولقد كان العمل كثيفا ومجزيا .

منذ أقل من اسبوعين ، قال لنا الأمين العام للامم المتحدة :

"انني لعلى ثقة من ان هذا المؤتمر سيبقى خالد الذكر . ان مؤتمركم هو الفرصة التاريخية لشق طريق جديد من الأمل والتعاون بين بليونين من البشر لم يتسنّ لهم حتى الآن الاتصال بعضهم بالبعض الآخر الا بشكل محدود . وان الصلة التي تربط بينهم لهي ما لديهم من مهارات وقدرات ابداعية لا يزال الجزء الأكبر منها بكرا لم يمس . وانكم لتستطيعون بمساعدتهم على تحديد اتجاه وهدف لتحقيق طاقاتهم الذاخرة ان تخلقوا توازنا جديدا ومحققا للاستقرار في العالم وان تفتحوا آفاقا جديدة للبشرية " .

ويمكننا اليوم الاستجابة لذلك النداء بنتائج عملية ، لأن البلدان التي تشكل المجتمع الدولي قد أظهرت مرة أخرى قدرتها على معالجة المشاكل المرتبطة بقصور التنمية الاقتصادية ، على نحو عملي وواقعي .

اننا لم نسمع في هذا المؤتمر أيا من تلك الاستطرادات النظرية التي تتميز بها المحافل الاكاديمية أو المنظمات المساعدة ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى اننا جميعا قد فهمنا ان أهم مهامنا هي ارساء الأسس لنمو شعوبنا وتقدمها .

ولقد فهمنا ايضا ان لا مكان في هذه العملية لأى نوع من التمييز ضد بلدان قد بلغت فعلا ، عن طريق النضال والتضحية ، درجة كبيرة من التنمية .

وأعتقد كذلك اننا قد اتفقنا على ألا يكون هناك أى تمييز على أساس اعتبارات سياسية تتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومحتواه .

وعلى أية حال ، فان الحق في التنمية لا يمكن تقييده ، لانه مستقل عن أية حالات عارضة .

واذا أصبح ذلك مفهوما ، سيكون دافعا من أسوأ دوافع الاثارة ، التي فرقت في بعض الاحيان بين بلدان ومناطق ذات مصالح مشتركة واضحة ، قد توقف عن أن يكون مصدرا للتوتر بين تلك البلدان والمناطق .

وكذلك يظهر نجاح هذا المؤتمر ان الدول المشتركة تقبل ، بوصف ذلك فرضا منطقيا أساسيا ، وجود مجتمع عالمي يكون الجميع مسؤولين عنه مسؤولية مشتركة .

وتحتاج هذه المسؤولية الى عزم ثابت لبذل جهود متضافرة لتخفيض التفاوت في مستويات

المعيشة بين الدول ، وهو هدف سيساعد حتما في القضاء على كثير من التوتر السياسي الموجود حاليا في العالم .

ويتطلب كل هذا ، كنقطة انطلاق ، مسألتين أساسيتين تتضحان بجلاء في الصورة الدولية الراهنة . والمسألة الاولى ، بسبب صلتها بجماع فلسفة التعاون من أجل التنمية ، هي التداعم ، أى الصلات الوثيقة المتزايدة التي تربط بين البلدان ، بغض النظر عن الاختلافات القائمة على البعد الجغرافي أو الاختلافات في الايديولوجية أو النظام السياسي .

وتنشأ ظاهرة التداعم نتيجة لأن الحكومات قد أدركت عدم استطاعتها اشباع الحاجات المحلية والتمكن في نفس الوقت من تحقيق أهداف دولية ، دون درجة ما من العمل المتضافر مع بلدان أخرى . وعلى نحو مماثل ، فرغم ان التداعم يظهر على نحو أكبر في المجتمعات التي بلغت شأوا عاليا من التصنيع ، فهو هام أيضا في المجتمعات الأقل تقدما .

وفي حين تتضح هذه الظاهرة أشد ما تتضح في المجال الاقتصادى ، فان لها أيضا نتائج سياسية هامة ، تتمثل احداها في الحيلولة بين البلدان وبين أن تعزل نفسها : فهي تحتاج على نحو متزايد الى الالمام باستمرار باعمال الحكومات الاخرى ، نظرا لأن آثار ذلك يمكن ان تمس أشد المناطق بعدا .

وغني عن البيان انه ينبغي أن يكون هناك ، بموجب هذا النظام ، احترام لحرية الشعوب في اختيار الطرق التي تسلكها للتنمية ، مسترشدة بالمثل الاعلى للتوافق الاقليمي والعالمي الذى هو عين جوهر مجتمع البشرية التعددى .

وينشأ العامل الثاني الذى يجعل التعاون ضروريا من وجود مجتمع دولي هو معتد وكامل على السواء .

فهو معتد لأنه ليس باستطاعة أى دولة أن تحقق وتحافظ بمفردها على المستويات التكنولوجية التي يمكن بها تحقيق نمو بدون احتكاك : فهذا يتطلب بالضرورة المساعدة التي تستطيع دول اخرى ان تمنحها .

وهو كامل لأن انحسار الاستعمار قد قدم للعالم ، كما لم يحدث قط من قبل ، عددا كبيرا من البلدان ذات السيادة التي ينبغي ان تقرن المساواة السياسية الفعلية بينها بتكافؤ حقيقي للفرص في المجال الاقتصادى ، بوصف ذلك ضمانا أفضل للسلم في المستقبل .

هذا اذن ، كما ترى ، هو الاطار المناسب لجميع التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عنها الأمم المتحدة .

زملائي أعضاء الوفود ، انني أعتقد اننا بالوثائق التي اعتمدناها في هذا المؤتمر ، نحقق تقدما كبيرا في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، يقدم تنفيذه آمالا باهرة في المجالين السياسي والاخلاقي ـ في المجال الاخلاقي ، لأن الفرد ينبغي أن يكون المستفيد الاول من الاهداف التي حددناها بأنفسنا .

كذلك تمثل خطة عمل بوينس آيرس هذه خطوة اخرى لتعزيز الدور الأساسي المسند الى الأمم المتحدة والى الوكالات والمنظمات الاخرى التابعة للجهاز الانمائي في تدعيم تقديم المساعدة الى البلدان النامية . ومن دواعي الأهمية مراعاة ان كل بلد في العالم سيشارك في تنفيذ هذا البعد الجديد من أبعاد التعاون الدولي : لا البلدان المتقدمة النمو فحسب بل أيضا البلدان النامية التي يؤهلها مستواها في وسط التقدم التكنولوجي ان تخدم " كحلقات تطويعية " في هذه العملية .

لقد أنهى المؤتمر مرحلة وضع المفاهيم . وسترد ف تلك المرحلة بمهمة تزويد المؤسسات الوطنية لبلداننا بالمعدات ، كيما يتسنى تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الوطني والدولي .

وانني أعتقد انني أتحدث نيابة عن جميع المشتركين في التأكيد من جديد على ثقتنا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي بوصفه عاملا جوهريا لتمويل التعاون التقني ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الى جانب الصناديق والمؤسسات التي أعلنت أثناء المناقشة العامة .

وبوصفي رئيسا للمؤتمر ومواطنا من مواطني البلد المضيف ، أود أن أنقل اليكم صادق اعجابي وامتناني للطريقة المتقانية والمسؤولة التي اضطلعتم بها بمهمتكم .

وينبغي لي أيضا ان أؤكد على ما أبديتم من استعداد دائم للتوفيق وطاقة لا تعرف الكلل ، لأن ذلك قد شكل عوامل حاسمة لنجاحنا .

وقد حظيت بنفسي ، خلال المؤتمر ، بالاشتراك معكم في المفاوضات للتغلب على المصاعب فيما يتعلق ببعض البنود الأشد حساسية على جدول الأعمال .

وبوسعي ان اؤكد لكم أن تلك المناسبات قد تركت لدى انطباعا عميقا بحقيقة ، ترتفع فوق المصالح الثانوية وتنبئ بالخير لمستقبل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

واني لاعرب أيضا عن شكر خاص للامانة العامة للأمم المتحدة ، ولموظفيها المتخصصين ، ومترجميها ومستشاريها ، الذى يرجع الكثير من نجاحنا الى علمهم المتواصل الذى لم يعرف الكلل .

واسمحوا لي أن اؤكد أن ما قلته لتوى ليس بالمجاملة الشكلية ، بل يمثل اقتناعي الشخصي الصادق .

شكرا جزيلا ، مع أفضل تمنياتي بالسعادة والنجاح المهني لكل واحد منكم .

واني أعلن اختتام مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

المرفق الخامس

رسائل موجهة الى المؤتمر من رؤساء الدول أو الحكومات

ألف — رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر من رئيس الولايات المتحدة الامريكية

أقدم تهنئتي لكم ولمنظمي مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

اننا نعيش في وقت يتميز بالنضال على نطاق العالم من أجل التنمية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، والاستقلال السياسي . ولأنني أؤمن بأن نجاح هذا النضال سوف يخدم الانسانية جمعاء ، فان حكومتي ملتزمة بأن تعمل مع العالم النامي في التصدى للقضايا التي تؤثر على أسعار العمالة ، والمواد الخام ، والبضائع المصنعة . اننا نتفهم طلب البلدان النامية زيادة اشتراكها في اتخاذ القرارات الدولية ، ونريد ان نقدم العون لدى سعي البلدان النامية الى تقليل اعتمادها تكنولوجيا على بلدان العالم المصنع عن طريق انماء قدراتها الذاتية .

وهذا الهدف الأخير — أى تعزيز القدرات التكنولوجية في العالم النامي — هو هدف هذا المؤتمر ، وهو هدف أدعمه بقوة .

لقد ظلت البلدان النامية زمنا طويلا تميل الى الاعتماد على البلدان المصنعة دون غيرها في الحصول على ما تحتاج اليه من تكنولوجيا . واننا لنتطلع الى عالم تكون فيه البلدان النامية منتجة للتكنولوجيا وكذلك مشترية لها .

وتؤيد الولايات المتحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لثلاثة أسباب :

أولا ، ان خير من يعلّم دروس التنمية على أفضل وجه هم في معظم الأحيان أولئك الذين انتهوا على التو من تعلمها .

ثانيا ، ان العناصر العمّالية والتعليمية والاجتماعية في بلد نام متوسط الدخل ربما تكون أنسب لبلد فقير من تلك الموجودة في بلد على درجة عالية من التصنيع .

ثالثا ، ان الاستقلال يتطلب اقامة علاقات متنوعة مع بلدان أخرى ، مصنعة ونامية على السواء . واعتماد البلدان النامية الجماعي على الذات يمكن ان يعزز من قدرتها على العمل مع البلدان المصنعة في التماس حلول للمشاكل المشتركة .

وفي المستقبل ، فان القدرات التكنولوجية — وليس مجرد التكنولوجيا ذاتها — هي التي يجب ان يتزايد نقلها الى البلدان النامية . وهذا هو السبب الذى حدا بي الى انشاء مؤسسة للتعاون التكنولوجي الدولي ، آمل أن تعمل من أجل المؤسسات في بلدانكم لدى سعيكم الى استحداث التكنولوجيات الخاصة بكم .

ولكل هذه الأسباب نشيد بما تبذلونه من جهود من أجل اقامة جسور عبر الجنوب .

ان الولايات المتحدة ترحب بالفرصة التي اتيحت لها لكي تكون مشاركا ومستفيدا معا من الأنشطة التي ستنبثق من خطة عمل هذا المؤتمر . واننا نتطلع الى القيام بدور في تقديم خدمات التنمية وخبراتها الفنية . ولكننا نسلم أيضا بأن التنمية الوطنية الحقيقية تعتمد في نهاية الأمر على نمو طاقات ذاتية في كل بلد لخلق تقنيات ومعارف جديدة وتكييفها واستعمالها .

وأقدم لكم ، سيادة الرئيس ، ولكل الوفود المجتمعة هنا ، تمنياتي الشخصية بأن يحقق هذا المؤتمر أهدافه الهامة .

(توقيع) جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

باء — رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر من رئيس
جمهورية الرأس الأخضر

بمناسبة افتتاح مؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يطيب لي أن أوجه اليكم وعن طريقكم الى المشتركين في هذا المؤتمر الهام والى منظميه كل تمنياتي بالنجاح التام . وانني لمقتنع بأن هذا الجسر الممتد بين البلدان النامية سوف يكون ممرا يؤدي الى بلوغ أهدافنا المشتركة في مجال التقدم الاجتماعي والاقتصادي وسوف يتيح تعزيز وحدتنا من أجل اقامة نظام دولي جديد .

مع عظيم تقديري .

(توقيع) ارستيدس بيريرا
رئيس جمهورية الرأس الأخضر

جيم — رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر من رئيس
مجلس الدولة لغينيا — بيساو

باسم شعب غينيا — بيساو ومجلس الدولة فيها ، وباسمي شخصيا ، أتشرف بأن أبعث بتحياتي الحارة الى سعادتكم ، وعن طريقكم الى جميع الوفود المشتركة في هذا المؤتمر الهام .

ونحن اذ نؤكد من جديد تأييدنا التام لأهداف المؤتمر ، التي تمثل هدفا مشتركا للبلدان النامية ، فاننا نأمل في أن يتم احراز تقدم مطرد في ايجاد أشكال جديدة من التعاون ، مع الاعتراف بأهمية الاستمرار في اجراء حوار فعّال بين الشمال والجنوب بقصد التعجيل بالتنمية الاقتصادية الوطنية المستقلة لبلادنا لصالح شعوبنا وصالح البشرية جمعاء . مع أطيب تمنياتي بالنجاح

(توقيع) لويس كابرال
رئيس مجلس الدولة لغينيا — بيساو

المرفق السادس

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان	البند في جدول الاعمال
A/CONF.79/1	جدول الاعمال المؤقت	٤
A/CONF.79/2	النظام الداخلي المؤقت	٣
A/CONF.79/3 (أ)	تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان الناميـــة عن دورتها الثالثة	
A/CONF.79/4	تنظيم أعمال المؤتمر	٥
A/CONF.79/5	مشروع خطة العمل لتشجيع وتنفيذ التعـاون التقني فيما بين البلدان النامية	٩
A/CONF.79/6 و Corr.1	التعاون التقني فيما بين البلدان الناميـــة بوصفه بعدا جديدا للتعاون الدولي مـــن أجل التنمية	٨
A/CONF.79/7	رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر من رئيـــس الولايات المتحدة الامريكية	
A/CONF.79/8	رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر من رئيـــس جمهورية الرأس الأخضر	
A/CONF.79/9	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض	٧ (ب)
A/CONF.79/10 و Add.1	تقرير اللجنة الرئيسية	٩
A/CONF.79/11	رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر من رئيس مجلس الدولة لغينيا ـ بيساو	

* * *

(أ) صدر تقريرا اللجنة التحضيرية عن دورتيها الاولى والثانية بوصفهما من الوثائـــق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٤٢ (A/32/42 و Corr.1 و 2)

الرمز	العنوان	البند في جدول الاعمال
A/CONF.79/INF.1 و Corr.1	قائمة المشتركين	

* * *

A/CONF.79/L.1	تقرير عن المشاورات السابقة للمؤتمر المعقود في المركز الثقافي سان مارتين ، بوينس آيرس ، في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨	١٠
A/CONF.79/MC/L.2 و Add.1 الى 3	مشروع تقرير المؤتمر	

* * *

A/CONF.79/MC/L.2 و Add.1 الى 3 و Corr.1 (بالصينية والفرنسية فقط)	مشروع نص مقدم من رئيس الفريق العامل التابع للجنة (السيد بنجامين باسين) نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع خطة العمل (A/CONF.79/5)	٩
A/CONF.79/MC/L.3 (ب)	تقديم المساعدة الى ناميبيا : مشروع قرار مقدم من وفد جامايكا	
A/CONF.79/MC/L.4 (ب)	مراكز البحث والتدريب الوطنية ذات النطاق المتعدد الجنسيات: مشروع قرار مقدم من وفد جامايكا	
A/CONF.79/MC/L.5 و Rev.1 (ب)	التعاون التقني فيما بين البلدان الناميـة في مجالي العمالة والموارد البشرية : مشروع قرار مقدم من وفد جامايكا	
A/CONF.79/MC/L.6	مشروع تقرير اللجنة الرئيسية	٩

* * *

(ب) مقدم باسم جميع الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين المشتركة في المؤتمر .

التقارير الوطنيـــة

صدرت التقارير الوطنية بلغاتها الأصلية كما قدمتها الحكومات . وقد اعدت الامانة العامـــة ترجمات هذه التقارير الى لغات العمل الاخرى للمؤتمر .

المجلّد الأول (A/CONF.79/NR/1)

اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، اوروغواى ، بابوا غينيا الجديدة ، بوتسوانا ، بورمـــــا ، تايلند ، تشاد ، تونس ، جزر القمر ، رواندا ، زائير ، السلفادور ، سنغافورة ، سيراليـــــون ، سيشيل ، العراق ، غابون ، غانا ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، لبنان ، ليبريـــا ، ليسوتو ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية .

المجلّد الثاني (A/CONF.79/NR/1/Add.1)

الاردن ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، اوغندا ، باراغـواى ، بنما ، بوروندى ، بيرو ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، جامايكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، زامبيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، شيلي ، عمان ، كوستاريكا ، الكويت ، كينيا ، ماليزيـــــا ، مدغشقر ، مصر ، النمسا ، نيبال ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المجلّد الثالث (A/CONF.79/NR/1/Add.2)

الارجنتين ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايطاليا ، باكستان ، البحريـن ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جيبوتي ، السويد ، غيانـــــا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، كولومبيا ، مالطة ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعوديـة ، الهند ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المجلّد الرابع (A/CONF.79/NR/1/Add.3)

البرازيل ، غرينادا ، غواتيمالا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية : دولـــة سانت لوسيا المرتبطة .

المجلّد الخامس (A/CONF.79/NR/1/Add.4)

بربادوس ، الصين ، الكونغو ، النيجر .

تقارير أخرى صدرت أثناء المؤتمر

الصومال	(A/CONF.79/NR/1/Add.5)
النرويج	(A/CONF.79/NR/1/Add.6)
هايتي	(A/CONF.79/NR/1/Add.7)
البرتغال	(A/CONF.79/NR/1/Add.8)
بوتان	(A/CONF.79/NR/1/Add.9)
نيجيريا	(A/CONF.79/NR/1/Add.10)
غامبيا	(A/CONF.79/NR/1/Add.11)
كوستاريكا	(A/CONF.79/NR/1/Add.12)

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
78–21562–February 1979–700

Price: $U.S. 4.50
(or equivalent in other currencies)

United Nations publication
Sales No. A.78.II.A.11